



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

المرجع:/2013

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية وبنوك

مذكرة بعنوان

**أهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في
البنوك التجارية**

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص مالية وبنوك

إشراف الأستاذ

- عقبة قطاف

إعداد الطالبة

- وحيدة هيشور

السنة الجامعية: 2012 - 2013

اهداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى التي أَرْضَعْتَنِي حب العلم وعزة النفس، إلى التي منحتني الدفاع في زمن البرد والكفاية في زمن الحاجة، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ربحانة حياتي وبهجتها، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها، إلى التي أحيا بوجودها وأتلاشى في البعد عنها، إلى التي كانت تحلم بنجاحي وتدفعني دوماً إلى الأمام فكانت لي السراج المنير الذي أضاء دربي، إلى التي لا تسعها كل عبارات الشكر والثناء والتقدير والاحترام التي تدعوا لي سرا وجهراً ليلاً ونهاراً أمي الحبيبة والغالية على قلبي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من باع راحة شبابه ليشق لنا الطريق و أشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق أبي العزيز أطال الله عمره.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى من جمعنتني معهم ظلمات رحم واحد، وضمني معهم جدران بيت واحد، إلى من أحبهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إخوتي: إلى مصدر ثقتي وسندي في الحياة أخوتي الأحياء.

اهدي أيضاً ثمرة جهدي هذه لجميع الأصدقاء و الزملاء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي. إليك أنت من تتصفح مذكرتي الآن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

نحمد الله العليّ العظيم ونشكره أن وفقنا بعونه وقدرته لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين سبحانه وتعالى أن ينفعنا به وغيرنا وأن يهدينا إلى ما يحبه ويرضاه.

نشكر الأستاذ المشرف "عقبة قطاف" الذي أن له علي الفضل الكبير بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نشكر كل الأساتذة والزملاء الذين قدموا لي يد العون والمساعدة أثناء قيامي بإنجاز هذا العمل.

وآما لا ننسى السيدة العاملة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية التي أفادتني بتوجيهاتها وأرائها هي وزملائها العاملين بوكالة ميلة.

هذا وإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمننا ومن الشيطان.

إلى جميع أساتذتنا الكرام طوال المشوار الدراسي

إلى كل من علمنا حرفا

كما نشكر كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

I	البسمة
II	شكر و عرفان
III	الإهداء
IV	الملخص
1	مقدمة
1	الفصل الأول : التحليل المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول :مدخل إلى التحليل المالي.....
3	المطلب الأول :نشأة وتطور التحليل المالي
5	المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي وأنواعه
7	المطلب الثالث :: أهداف وأهمية التحليل المالي
8	المطلب الرابع :خطوات التحليل المالي وأنواعه
11	المطلب الخامس :القواعد العامة التي تحكم التحليل المالي ومجالاته
13	المبحث الثاني : القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي.....
13	المطلب الأول : تعريف القوائم المالية.....
13	المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية
17	المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية وأهدافها
19	المطلب الرابع : مستويات تحليل القوائم المالية ونقاط الضعف من التحليل
21	المبحث الثالث : شروط، مقومات، محددات و معايير التحليل المالي
21	المطلب الأول :شروط التحليل المالي
21	المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي ومحدداته
22	المطلب الثالث : خصائص وأنواع معايير التحليل المالي واستخداماتها
23	المطلب الرابع : الجهات المستفيدة من التحليل المالي
25	المبحث الرابع :مؤشرات وأساليب التحليل المالي.....
25	المطلب الأول : الميزانية المالية وكيفية إعدادها
26	المطلب الثاني : التحليل بواسطة التوازنات المالية
28	المطلب الثالث : التحليل بواسطة المؤشرات التقليدية
33	المطلب الرابع : التحليل بواسطة التدفقات النقدية وتحليل التعادل التقليدية
36	المطلب الخامس : التحليل بواسطة الاساليب الحديثة
39	الخلاصة
40	الفصل الثاني : ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية
41	تمهيد
42	المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية
42	المطلب الأول : نشأة وتطور البنوك التجارية.....
43	المطلب الثاني :مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وخصائصها
46	المطلب الثالث : وظائف وعمليات البنوك التجارية.....
49	المطلب الرابع : موارد واستخدامات البنوك التجارية

53	المبحث الثاني : الائتمان المصرفي
53	المطلب الأول :نشأة وتطور الائتمان المصرفي ومفهومه
54	المطلب الثاني : تصنيفات الائتمان المصرفي
59	المطلب الثالث : الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي والمواصفات المطلوبة في مسؤول الائتمان
60	المطلب الرابع : شروط وأهمية الائتمان المصرفي
61	المطلب الخامس : أسواق وأدوات الائتمان المصرفي ومحددات الطلب والعرض عليه
66	المبحث الثالث :قرارات منح الائتمان و الضمانات المقبولة
66	المطلب الأول :خصائص القرار الائتماني الأمثل والضمان المصرفي المقبول
67	المطلب الثاني : مراحل تقديم طلب الائتمان والمبادئ الأساسية لمنح الائتمان
70	المطلب الثالث :أسس ومعايير منح الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في قرار منحه
73	المطلب الرابع :نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان والديون المتعثرة
77	المبحث الرابع : ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي
77	المطلب الأول : التحليل الائتماني
78	المطلب الثاني : التقارير والكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل المالي
78	المطلب الثالث : مراقبة الائتمان و مقومات تقييم القرار الائتماني ومصادر التقييم
79	المطلب الرابع : قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي والمعارف الأساسية لذلك
81	الخلاصة
82	الفصل الثالث : التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة
83	ميلة-
84	تمهيد
84	المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
88	المطلب الأول : لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
91	المطلب الثاني : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
95	المطلب الثالث : تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة -
97	المطلب الرابع : أنواع الائتمان والضمانات بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة
99	المطلب الخامس : : ملف طلب الحصول على الائتمان ومراحل دراسته
99	المبحث الثاني : دراسة بيانات ملف طلب ائتمان (المؤسسة(x))
100	المطلب الأول : التعريف بصاحب الملف
102	المطلب الثاني : عرض الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)
104	المطلب الثالث : جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)
105	المطلب الرابع : جدول الخزينة التقديري للمؤسسة خلال الفترة(2011-2015)
105	المبحث الثالث : الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة(x) واتخاذ قرار منح الائتمان
12	المطلب الأول : الميزانية المالية للمؤسسة(x)
15	المطلب الثاني : دراسة مؤشرات التوازن المالي للفترة (2009-2011)
19	المطلب الثالث : دراسة الملف باستخدام النسب المالية
20	المطلب الرابع :دراسة المخاطرة المالية باستخدام نموذج شيروود
23	المطلب الخامس :نتيجة دراسة ملف القرض ماليا (القرار النهائي)
	الخلاصة

125	خاتمة
128	قائمة المراجع
133	الملاحق
163	قائمة الجداول و الأشكال
164	قائمة الملاحق
167	فهرس المحتويات

مقدمة

تقوم البنوك التجارية بدور هام وأساسي في مجال جذب المدخرات وتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات، وذلك من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان وفق قواعد وضوابط وإجراءات يُفترض أنها تضمن سداد تلك القروض وفوائدها، وعلى ضوء أهمية عملية منح الائتمان كان لا بد من وسيلة تساعد المسؤولين في ترشيد قرار منح الائتمان، لذلك تعد النسب المالية وسيلة من وسائل التحليل المالي التي يلجأ إليها المحلل المالي لتزويد متخذ القرار بالمعلومات الملائمة عن الموقف المالي للعملاء الذين يتقدمون بطلب منح الائتمان من البنوك التجارية، وللتحليل المالي أدوات عديدة و مختلفة كـ رأس المال العامل و الاحتياجات من رأس المال العامل و الخزينة الصافية، فهو الركيزة التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها لضمان فعالية استخدام نتائج تحليل البيانات المالية لترشيد قرارات مستقبلية تضمن لها الاستمرارية في المستقبل.

لذلك تعتبر البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي بالنسب أهمية خاصة بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزة جيدة و وسيلة للاطمئنان على سلامة قراراتها الائتمانية، والوافد الأساسي للمعلومات المقدمة لمتخذ القرار ووسيلة ملائمة لتوفير ظروف التأكد والتقليل من مخاطر قراراتها الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه البنوك تتعرض لمخاطر عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض وفوائدها سواء كان ذلك عن عمد أو عن غير عمد، ولذا لا بد من الاستعلام الجيد عن العميل ونشاطه، وبأخذ الضمانات الكافية وكذلك بتكوين المخصصات اللازمة.

أولاً: طرح الإشكالية

تتوقف فعالية أداء البنوك التجارية على التحكم في مختلف وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية على اعتبار أن كل القرارات المتخذة داخل البنك لها انعكاسات مالية، حيث تقوم بإتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن طالبي الائتمان، وذلك من خلال القوائم المالية التي تشكل أساساً للتحليل المالي، ولعل من بين أكثر الأدوات استعمالاً لدى البنوك في مجال تقنية التحليل المالي والتي تعتبر كأداة لتحليل المعلومات وكذا قياس المخاطر المالية التي من شأنها عرقلة السير العادي لعملية منح الائتمان لطالبيه، فقرار منح الائتمان من أخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على الإدارة في البنوك التجارية، ولا يقتصر دور التحليل المالي في جانب تقييم أداء هذه الإدارة فقط بل يتعدى إلى جوانب أخرى عدة، وذلك لمعرفة مراكز القوى ومراكز الضعف في المؤسسة طالبة الائتمان من البنك.

وعلى ضوء ما سبق تتجلى لنا إشكالية موضوع البحث والذي نرحه في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهمية استخدام التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني لدى البنوك التجارية؟

ومن التساؤل الرئيسي تتبلور الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما هي أساليبه وأهميته والأطراف المهتمة به؟

- ما هي أسس تصنيف البنوك التجارية؟ وما هو مفهوم الائتمان المصرفي؟

- ما المقصود بترشيد القرار الائتماني؟

- هل يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على التحليل المالي في ترشيد قراراته الائتمانية؟

- كيف يساعد التحليل المالي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة في ترشيد قراراته الائتمانية؟



ثانيا: فرضيات البحث

- من أجل المساهمة في الاجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:
- يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الهامة التي تساعد المسيرين على معرفة الصحة المالية لمؤسستهم.
 - يساعد التحليل المالي البنوك في ترشيد قراراتها الائتمانية.
 - ترشيد القرار الائتماني يعني الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعيا كان أم معنويا، أي منح الائتمان لهذا الشخص من عدمه.
 - يؤدي اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله على التحليل المالي إلى ترشيد قراراته الائتمانية وذلك بتحليل القوائم المالية الخاصة بعملائه طالبي الائتمان.

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى اليه وهو أهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، كما تبرز أهميته في القطاع البنكي الذي له أهمية بوكالة ميله، وبالتالي تكمن أهمية الدراسة بأنها تبرز أدوات التحليل المالي المعتمدة ومدى فاعليتها في ترشيد القرارات الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك ضمانا لحسن أداءه.

رابعا: أهداف البحث

- يمكن صياغة الأهداف التي تسعى اليها الدراسة كما يلي:
- إبراز أهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية اتخاذ قرار ائتماني رشيد.
 - التعرف على كيفية ترشيد القرار الائتماني على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله.
 - التعرف على أدوات التحليل المالي المطبقة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله ومدى أهميتها.
 - التعرف على قدرة المحللين الماليين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميله على ترشيد القرار الائتماني.

خامسا: محددات البحث

تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية الواقع ب500 مسكن بولاية ميله، إذ أنه يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة، وهذا لمعرفة أهمية استخدام التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، لدى قمت بإجراء دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميله-، أما الإطار الزمني للدراسة فان مقتصر على الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2011.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

- إن هذه الدراسة أفرزت مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها في الآتي:
- يدخل الموضوع بصورة مباشرة ضمن مجال اختصاصنا، وهذا يعتبر الدافع الأساسي لاختيار موضوعنا هذا.
 - الموضوع ذو أهمية بالغة و أثر كبير على الاقتصاد الوطني.
 - رغبة الطالبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالجانب المالي.
 - ديناميكية الموضوع، حساسيته واتساع مجاله مما يسمح بإجراء دراسات عديدة و مختلفة.

مقدمة

- التعرف على طبيعة و نوعية سير العمل داخل البنوك نظريا و تطبيقيا.

سابعا: الدراسات السابقة

من أجل إثراء الحقل المعرفي والمساهمة منا في تقديم إضافة في ميدان البحوث العلمية التي تدخل ضمن مجال التحليل المالي وترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية، قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات لتفادي التكرار، نذكرها فيما يلي:

1- دراسة الكحلوت، 2005، بعنوان مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة المحاسبة والتمويل، بالجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية وما هي درجة هذا الاعتماد والعوامل المؤثرة فيها، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

- ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي كأداة لترشيد القرار الائتماني من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان عبر التدريب والتأهيل المستمر.
- ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية بالدرجة الأولى.
- ضرورة إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

2- (دراسة موسى، 2010)، بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، بالجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

- زيادة قدرة موظفي الائتمان على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
- ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها، مدققة ومرفقة بتقرير مدقق حسابات مستقل، ولأكثر من سنة مالية، وعدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان.
- الاعتماد على المعلومات المحاسبية لترشيد السياسات الائتمانية، وعدم الاكتفاء بالضمانات المقدمة من الشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

3- دراسة (حليمة خليل الجرجاوي، 2008)، بعنوان دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، بالجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

- وجود عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المنشأة أو من خارجها متفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.
- الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشآت، فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار.
- ضرورة الاهتمام بدقة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وتوافر الشفافية عند الإفصاح عن محتوياتها.

مقدمة

4- دراسة (عمار أكرم عمر الطويل، 2008)، بعنوان مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، بالجامعة الإسلامية- غزة- فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

- تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدامها في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات.

- ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر، وتشجيع الموظفين على تلقي تلك الدورات.

5- (دراسة مراد سالم الطلاع، 2010)، بعنوان إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية- غزة-، فلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

- الإهتمام بتوفير الدورات التدريبية لموظفي الائتمان لتطوير قدراتهم في كيفية إدارة العملية التفاوضية مع العملاء، وخلق القدرات والكفاءات القادرة على إدارة العملية التفاوضية.

- الإهتمام بتوفير دورات في التحليل المالي لموظفي الائتمان لتأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدرة على تحليل المعلومات المالية لترشيد السياسات الائتمانية.

- جميع المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة لديها سياسة ائتمانية خاصة بها تحدد صلاحية المفاوضات، وتحدد السقوف المسموح بها والشروط الواجب توافرها في التسهيلات وكذلك أنواع التسهيلات التي يمنحها المصرف.

ثامنا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأسلوبين لبيان أهم القواعد المتعلقة بأدوات التحليل المالي وآليات تطبيقها ودلالاتها المالية والفنية إلى جانب دورها المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، إضافة إلى الاعتماد على المنهج الرياضي والذي تم توظيفه في تحليل القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية، وكذا الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-.

تاسعا: صعوبات الدراسة

فيما يتعلق بالجانب النظري هو عدم توفر المراجع الكافية في المركز الجامعي لميله إذ تحملنا مشقة البحث في جامعات أخرى، إلا أن الدراسة التطبيقية تعتبر أساس صعوبة عملنا هذا، فالتحليل المالي لملف ائتماني يوجب إدراج معلومات حساسة و غاية في الأهمية لذلك فقد كان من الصعب الحصول على ملف ائتماني يشمل على الدراسة المالية، لأن إفشاء سر المهنة من قبل البنك يؤثر بطريقة سلبية على سمعته لدى عملائه و بالتالي فقدته لثقتهم به.

عاشرا: هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات تمت هيكلة البحث وتقسيمه الى ثلاثة فصول حيث يتناول كل

فصل مايلي:

1- الفصل الأول: عنون بالتحليل المالي حيث تناولنا فيه مدخل إلى التحليل المالي وكذلك القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي، وأيضاً إلى شروط، مقومات، محددات و معايير التحليل المالي، وأخيراً تطرقنا إلى مؤشرات وأساليب التحليل المالي.

2- الفصل الثاني: وعنون بترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، فقد تناولنا في هذا المبحث ماهية البنوك التجارية، والائتمان المصرفي وكذلك إلى قرارات منح الائتمان و الضمانات المقبولة، وأخيراً تطرقنا إلى ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي.

3- الفصل الثالث: ويمثل دراسة تطبيقية تحت عنوان التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني ببنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-، حيث تطرقنا لتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دراسة بيانات ملف طلب ائتمان (المؤسسة X)، وأخيراً الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة (X) واتخاذ قرار منح الائتمان.

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدت ظروفه إلى الكشف عن عمليات الغش التي مارستها بعض إدارات المؤسسات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وهذا ما أدى إلى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه المؤسسات، وقد أدى نشر هذه المعلومة إلى ظهور ما يسمى بوظيفة التحليل المالي في الإدارة المالية، ومنذ ذلك الوقت والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية، وذلك لما يقدمه من المعلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الائتمانية، ومن أجل التعرف على أهمية التحليل المالي قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي

المبحث الثالث: شروط، مقومات، محددات و معايير التحليل المالي

المبحث الرابع: مؤشرات وأساليب التحليل المالي

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي تساعد المؤسسات في تقييم وترشيد قراراتها، وسأنتظر في هذا المبحث إلى نشأة وتطور التحليل المالي، مفهوم التحليل المالي، خطوات التحليل المالي وأنواعه وأهداف وأهمية التحليل المالي وأخيرا القواعد العامة ومجالات التحليل المالي.

المطلب الأول: نشأة وتطور التحليل المالي

سأنتظر في هذا المطلب إلى نشأة التحليل المالي والمراحل التي مر بها ثم إلى تطوراتها.

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين: الأول مصري، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895م إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات) عند طلب الحصول على ائتمان مصرفين، وفي عام 1906م تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة، وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، وفي عام 1907م تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب المالية للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.¹

أما الاتجاه الثاني فهو يشمل على التحليل المالي بمفهومه الحديث الذي هو وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض إدارات المؤسسات، وهذا ما أدى إلى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية، وهذا بذاته أدى إلى ظهور وظيفة التحليل المالي.²

إضافة إلى وجود عدة أسباب لها دور فعال في نشأة التحليل المالي والمساهمة بالارتقاء به عبر الزمن حيث يرجع ذلك لعوامل أهمها:³

– **الثورة الصناعية:** مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تبين مدى الحاجة لرأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها سعياً وراء الأرباح ووفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى مؤسسات مساهمة كبيرة، حيث أصبحت هذه المؤسسات تعتمد على قوائم مالية في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة لتحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها.

– **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية كثيراً بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف تحقيقاً للأرباح نتيجة استثمارهم، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطرة، لذلك يحتاج المستثمرين الحاليون معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات

1- عدنان نايه النعيمي، أرشد فؤاد النعيمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 17.

2- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 231.

3- حليلة خليل الجرحاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لتنبأ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير، الخاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 25، 26.

التي تتداول أسهمها في السوق المالية، لذلك فالأسواق اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو قصورها، وعلى ضوء نتائج الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

– **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم:** إن نجاح واستمرار وجود المؤسسات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال القيام بإصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي، كما نصت التشريعات بكيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة واضحة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة.

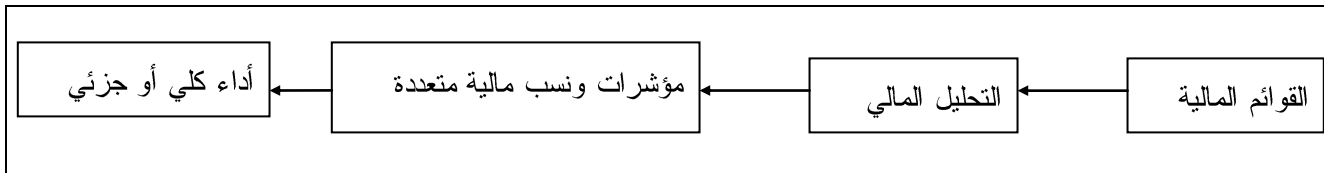
– **الائتمان:** لقد كان لإنشاء أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة الذي دفع بالبنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح البنوك القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها، ولهذا فقد نشأت الكثير من البنوك وحدات مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة للائتمان.¹

الفرع الثاني: تطور التحليل المالي

كان للتوسع في عمل المؤسسات وتحولها من مؤسسات أشخاص إلى مؤسسات أموال واتساع نشاطاتها ونموها وتطورها أثرا مباشرا في تطور التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور الحاصل في المؤسسات، كما كان للتطور في نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دورا كبيرا في حصول التطور في عمليات التحليل المالي.²

ويوضح الشكل رقم (1) المدخل القديم للتحليل المالي، بينما الشكل رقم (2) يوضح المدخل المعاصر للتحليل المالي

الشكل رقم (1): المدخل القديم للتحليل المالي

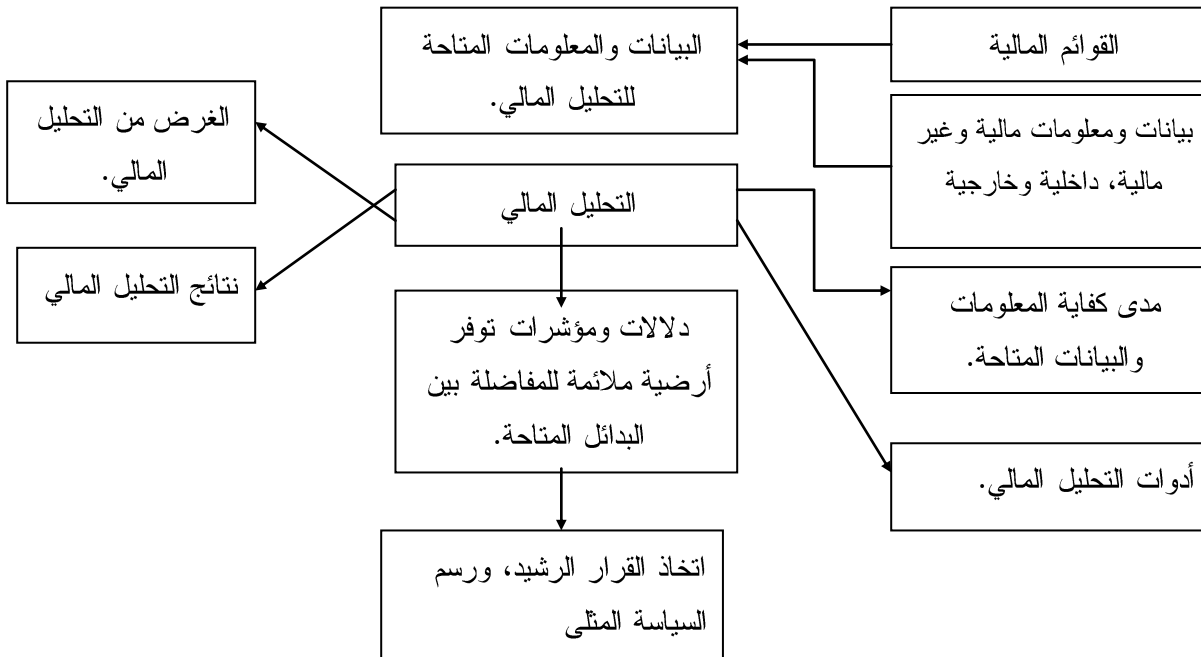


المصدر: حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لتباً بأسعار الأسهم، رسالة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 27.

1- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 26.

2- حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص: 26.

الشكل رقم(2): المدخل المعاصر للتحليل المالي



المصدر: حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لتنبأ بأسعار الأسهم، رسالة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 28.

يتضح من خلال الشكلين السابقين أن عملية التحليل المالي تطورت لتصبح أداة جيدة في إعطاء مؤشرات ودلالات واضحة، ومن ثم المساهمة في اتخاذ القرار الرشيد ورسم السياسة المثلى، حيث اقتضت عملية التحليل المالي قديماً على تحليل القوائم المالية وبالتالي استخراج مؤشرات ونسب مالية متعددة سواء كانت تقيس الأداء الكلي أو الجزئي للمؤسسة، إلا أن التحليل المالي ما تطور فأصبح يقوم على تحليل القوائم المالية، بالإضافة إلى الحصول على بيانات ومعلومات مالية وغير مالية، داخلية وخارجية، كما هو موضح في الشكل(2).

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع التحليل المالي لكن قبل ذلك سنتطرق إلى مفهومه.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)".¹ ويعرف أيضاً بأنه "مجموعة من التقنيات والأساليب التي تسمح بالبحث عن كيفية

1- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 232.

حفاظ المؤسسة على توازن هيكلها المالية سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط والطويل".¹

ويعرف كذلك على أنه "دراسة البيانات والمعطيات المحاسبية والمالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية المتعلقة بدراسة وتفسير كافة البيانات والمعطيات المحاسبية والإحصائية الخاصة بها، وذلك لاتخاذ القرار الرشيد".²

مما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص للوضع المالية للمؤسسة ما من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة بهدف اتخاذ القرارات وترشيدها، وذلك بتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، والحفاظ على نقاط القوة، وتدعيمها مستقبلا.

الفرع الثاني: أغراض التحليل المالي.³

إن عملية التحليل المالي يمكن أن تتم أو تجرى لعدة أغراض تختلف هذه الأغراض تبعا لتعدد وتنوع الأهداف والجهات التي تقوم بالتحليل المالي، فعلى سبيل المثال يقوم مأنحو الائتمان (الدائنين+المقرضين) بالتحليل المالي في الغالب لغرض دراسة التدفقات المالية المستقبلية للمؤسسة، وذلك للوقوف على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الخارجية، في حين تكون أغراض التحليل المالي بالنسبة للملاك هي تقييم أداء إدارة المؤسسة وكفاءتها في المحافظة على أموالها، وبالنسبة للمشاركين فهم غالبا ما يهتمون بتقييم معدل الربحية لأسهم المؤسسة، ومن الناحية الأخرى فان الأطراف الداخلية قد تستخدم التحليل المالي لغرض تقييم عمل الإدارات المختلفة للمؤسسة والرقابة الداخلية، والتوقف عند الوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة، وبشكل عام يمكن أن تكون أغراض التحليل المالي أحد أو بعض النقاط التالية:

- اختيار مدى كفاءة عمليات المؤسسة لحل التحليل وتقييم ربحيتها.
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني.
- تقييم أداء الإدارات المختلفة للمؤسسة.
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي، توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط).
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المؤسسة.
- دراسة وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار (ال فشل المالي).

1-k.chiha , finance d'entreprise (approche stratégique), Edition Houma, Alger, 2009, p : 38.

2- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 77.

3- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 22.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي

للتحليل المالي أهمية بالغة في إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة، وسنتطرق في هذا المطلب لأهداف التحليل المالي ثم إلى أهميته.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي:¹

- تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية.
- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة، قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمؤسسات القائمة والجديدة.

و للتحليل المالي أهداف أخرى هي:²

- تقييم النتائج المالية.
- تعظيم قيمة ثروة المؤسسة بالنسبة للمالكينها والى تحقيق جملة من الأهداف المالية تدرج كلها تحت هدفين أساسيين هما: التوازن المالي والمردودية.

لذلك فان موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الغرض من التحليل مما تطلب لكل هدف من أهداف التحليل بيانات معينة و تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة، وبالتالي تكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي:³

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها.
- يساعد التحليل المالي في تقييم المؤسسات وتقم الأداء بعد إنشاء المؤسسات، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

1- خالد توفيق أشمري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 55.

2- وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء والمكتبة الجامعية الشارقة، الأردن، 2009، ص: 14.

3- المرجع السابق، ص: 16.

إذ يوجد أطراف يهتما الاطمئنان على مصالحها، وهذه الأطراف هي:¹

1- **إدارة البنك:** تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة، فتضع معايير ونسب معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها والعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها، وتستطيع إدارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة.

2- **البنك المركزي:** من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان سواء من حيث الرقابة الكمية أو النوعية، وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على البنوك.

3- **المساهمون:** حتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لا بد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال البنك وميزانيته، وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم.

4- **المودعون:** للمودعين أيضا مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطرة كبيرة في توظيفاته حتى لا يتعرض البنك إلى هزة عنيفة قد تؤثر على وضعه المالي في السوق.

كما سبق يمكن استخلاص أن المحلل المالي يقوم باستعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة، وذلك للقيام باحتساب النسب المالية، وذلك من أجل إتخاذ القرارات بناء على فهمه وتفسيره للنتائج المتحصل عليها في التحليل المالي.

المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي وأنواعه

يمر التحليل المالي بخطوات وأنواع متعددة وذلك تبعاً للمراحل مختلفة وستتطرق لخطوات التحليل المالي ومن تم أنواعه في ما يلي:

الفرع الأول: خطوات ومراحل التحليل المالي

تستوجب عملية انجاز التحليل المالي من المحلل المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة ويمكن أن تختلف هذه المراحل من تحليل لآخر، ويمكننا إيجازها بثلاثة مراحل هي:²

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير: هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد المهمة إليه أو استلامه لكتاب التكاليف سواء كان ذلك من الأطراف الداخلة أو الخارجية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من خلال الإعداد والتحضير الجيدين الذين سيؤثران إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل ومخرجاته، ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1- **تحديد الهدف من التحليل:** وهي أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها و يقوم المحلل بتحديد الغرض من التحليل مثلاً: يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسات، كذلك سياسات توزيع الأرباح،... إلخ.

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 263.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 76، 77، 80.

- 2- مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل يشمل تحليله على مؤسسة واحدة؟، وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم عدة سنوات؟
- 3- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله، حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة.

ثانياً: مرحلة التحليل: وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات:

- 1- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف.
- 2- اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق بين الأداة وأهداف التحليل وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.
- 3- تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة مقارنة الأرقام أو النسب الخاصة بالمؤسسة، وتكمن أهمية رصد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل المالي.

ثالثاً: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير): وهي آخر مراحل التحليل المالي ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكلف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم الوصول إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك اعتماداً على إرشادات تتمثل في: البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل، الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل، اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

إذن يمكن إيجاز خطوات التحليل المالي فيما يلي:¹

- 1- التأكد من وجود إجراءات التكليف وفحواها وسلامتها.
- 2- التعرف على الهدف من التحليل.
- 3- تحديد نطاق التحليل.
- 4- تحديد المدخلان لعملية التحليل
- 5- التأكد من تطبيق المبادئ العملية والفروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي .
- 6- إعادة تبويب القوائم المالية
- 7- اختيار الأساليب والأدوات المناسبة والملائمة.
- 8- إعداد خطة العمل والبرنامج.
- 9- تنفيذ الخطة والبرنامج، ثم الرقابة على التنفيذ.
- 10- الاستنتاجات وكتابة التقرير.

1- حسن سمير عيشة، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص: 29.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على أساليب متنوعة، فالتحليل المالي يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة، أو بواسطة أطراف خارجية، من هنا يمكن تصنيف التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي إلى:¹

أولاً: التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بالعمل: والذي ينقسم بدوره إلى:

1- تحليل مالي داخلي: يقوم به موظف أو قسم أو إدارة أو مؤسسة، بناء على تكليف من إدارة المؤسسة، وغالباً ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية.

- متابعة تنفيذ الخطط.

- تحديد المركز الائتماني للمؤسسة على سبيل المثال لغرض الحصول على قروض من مؤسسات أخرى أو معرفة قدرة إدارة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

2- التحليل المالي الخارجي: هو التحليل الذي تقوم به الأطراف من خارج المؤسسة، وتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المؤسسة، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو غير ذلك، ويتم التحليل المالي بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

ثانياً: التحليل من وجهة الشمولية: و يقسم إلى:²

1- التحليل المالي الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

2- التحليل المالي الجزئي: فهو غالباً ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئياً لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة مثل: أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

هناك نوعين للتحليل المالي وهما: التحليل الأفقي والتحليل العمودي.³

1- التحليل الأفقي: يقصد به مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية، حيث يساعد التحليل الأفقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها اختلاف على نطاق واسع، يتطلب الأمر بحثه ومن المهم أن يتم بيان كل من التغيرات في القيمة النقدية وفي النسب المئوية أيضاً.

1- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 34.

2- المرجع السابق، ص: 36.

3- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص: 40، 41.

2- التحليل العمودي (الرأسي): يعرف عن طريق التعبير عن كل بند في القوائم المالية كنسبة لبند واحد معين يشار إليه بمبلغ الأساس والذي يساوي 100%، وهو يعادل إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي، وإيرادات التشغيل في قائمة الدخل، وصافي الزيادة في النقدية خلال الفترة.

المطلب الخامس: القواعد العامة التي تحكم التحليل المالي ومجالاته

للقيام بعملية التحليل المالي هناك قواعد تحكمها، و هناك عدة مجالات لتطبيقه أيضا وسنتطرق أولا إلى القواعد العامة ثم مجالاته.

الفرع الأول: القواعد العامة التي تحكم التحليل المالي

إن تبني أي طريقة في ميدان التحليل المالي يتطلب احترام بعض القواعد التي تسمح بتجانس الدراسات المالية والتوصل لتحقيق الأهداف المسطرة وهي:¹

- يجب أن يكون التحليل المالي شاملا، هذا يعني أنه لا يتوقف على الدراسات المالية لوظيفة ما، لكن يجب تصوره على شكل تشخيص شامل لمختلف هياكل المؤسسة.
- التحليل المالي غير محدد بالزمن، لكن يمتد على عدة دورات حتى توقف نشاط المؤسسة.
- يستعمل التحليل المالي في إعداد الدراسات المقارنة بين مجموعة من المؤسسات تنتمي لنفس قطاع النشاط، تسمح هذه المقارنة من تحديد مكانة المؤسسة بالنسبة لمعايير المهنة أو بالنسبة لموقع المساهمين.
- إن تشعب متغيرات مجال تطبيق التحليل المالي تتطلب احترام نوعا من المنهجية، مرحلة تلو الأخرى.

الفرع الثاني: مجالات التحليل المالي (استعمالاته)

يستعمل التحليل المالي لتعرف المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:²

أولا: التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقترض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم مختلف أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل.

ثانيا: التحليل الاستثماري: إن أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات تنصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدهم.

1- هميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 48.

2- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 233، 234.

أما باقي الاستعمالات وهي: ¹

ثالثاً: تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين مؤسسة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام مؤسستين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما، وفي حالة الرغبة بشراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المراد شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم الغرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

رابعاً: تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها وإدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل: الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

خامساً: التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق.

1- عبد الحليم كراحة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 160.

المبحث الثاني: القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي

أصبح التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تفيد الأمور المالية، هذا ما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل مفصل وعملي، وذلك اعتماداً على القوائم المالية للمؤسسات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف القوائم المالية، أنواعها، تحليلها وأخيراً إلى مستويات تحليل القوائم ونقاط ضعفها.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها "عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية للمؤسسة معينة، هذه القوائم تعطي ملخصاً عن الوضع المالي و ربحية هذه المؤسسة على المدى القصير و المدى البعيد"¹، وتشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، و تنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القسم الأول قوائم مالية أساسية هي قوائم يتعين على المؤسسات إن تقوم بإعدادها و الإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحابها و المستفيدين، أما القسم الثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية هي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسات بناء على ظروف معينة.²

إذن فالقوائم المالية تعد على فترات زمنية مختلفة حيث تعكس صورة المؤسسة، إذ يجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه القوائم بشكل دوري.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

للقوائم المالية أنواع متعددة نذكر منها:

الفرع الأول: قائمة الميزانية³

يطلق البعض على الميزانية التي تعدها المؤسسة في نهاية كل فترة مالية قائمة المركز المالي، والبعض الآخر يطلق عليها الميزانية وبشكل عام: يمكن القول أن قائمة المركز المالي أو الميزانية تعد من أجل بيان الوضع المالي في تاريخ معين، ويتطلب بيان الوضع المالي للمؤسسة، إذن فالميزانية هي عبارة عن كشف مالي منظم يبين ممتلكات المؤسسة والالتزامات القائمة عليها في نقطة معينة في حياة المؤسسة.

من خلال سبق ذكره يمكن إبراز أهم خصائص الميزانية في الآتي:

- تأخذ الميزانية شكل بيان أو كشف يحتوي على جرد أرصدة كل الحسابات التي مازالت مفتوحة بالدفتر بعد إعداد الحسابات الختامية.
- إن هذا الكشف يحتوي على ما يملكه المشروع والالتزامات القائمة عليه في تاريخ معين، وأرصدة هذه الحسابات قد تزيد أو تنقص بعد أو قبل هذا التاريخ.

1- محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص: 169.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارئة، مرجع سابق، ص: 28.

3- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 58.

- إن محتويات هذا الكشف أو البيان معروضة بطريقة منهجية معينة، حيث يتم تصنيف البيانات بالكشف إلى مجموعات متجانسة تسهل عملية قراءة القائمة المالية.

وتهدف هذه القائمة بشكل أساسي إلى الإفصاح عن أصول وخصوم وحقوق الملكية لمؤسسة ما في لحظة معينة، لذا فإن القائمة تعطي صورة فوتوغرافية عن هذه العناصر في هذه اللحظة المحددة.¹

و يوضح الجدول الموالي الميزانية المحاسبية حسب النظام المالي الجديد.

الجدول رقم(1): الشكل القانوني للميزانية المحاسبية

المبالغ	الخصوم	المبلغ الصافي	الاهتلاكات و المؤونات	المبلغ الإجمالي	الأصول
	رأس مال تم إصداره وغير مستعان به				التبittات المعنوية
	علاوات واحتياطيات، احتياطيات مدمجة				التبittات العينية
	فرق إعادة التقييم				أراضي و مباني
	نتيجة صافية				تبittات عينية أخرى
	رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد				تبittات ممنوح امتيازها
	حصصة الشركة المدمجة				تبittات يجرى أنجازها
	مجموع رؤوس الأموال				التبittات المالية
	قروض وديون مالية				السندات الموضوعة موضع المعادلة
	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)				المساهمات الأخرى سندات أخرى مثبتة
	ديون أخرى غير جارية				القروض والأصول غير الأخرى
	ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة				ضرائب مؤجلة على الأصل
	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا				مجموع الأصول غير جارية

1 عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار لإعصار العلمي لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 81.

	مجموع الخصوم غير الجارية				
	موردون وحسابات ملحقة				مخزونات ومنتجات قد التنفيذ
	ضرائب				حسابات دائنة
	ديون أخرى				الزبائن
	خزينة سلبية				المدينون الآخرون
					الضرائب
					حسابات دائنة أخرى
					الموجودات وما شابهها
					الأموال الموظفة
					الخزينة
	مجموع الخصوم الجارية				مجموع الأصول الجارية
	المجموع العام للخصوم				المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص، ص: 28، 29.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

يسمى أيضا بقائمة حسابات الأرباح والخسائر، ويمكن تعريف هذه القائمة بأنها:¹

بيان يلخص إيرادات و مصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة ، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح و خسائر، وعليه يمكن التعرف على مكونات جدول حسابات النتائج من خلال ما يلي:

أولاً: الإيرادات: تعتبر الإيرادات البند الرئيسي في قائمة جدول حسابات النتائج، ويتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلعا أو خدمات أو إيجارات، أو بيع جزء من الموجودات، مثل رقم الأعمال، تغير مخزونات المنتجات المصنعة المنتجات قيد الصنع، الإنتاج المثبت، إعانات الاستغلال،..... الخ.

1- علي عباس، مرجع سابق، ص: 39، 40.

ثانياً: النفقات: وهي التكاليف أو المصروفات التي تدفعها المؤسسة للحصول في المقابل على الإيرادات وأهم بند في مجموعة التكاليف هي تكلفة المبيعات التي تتحملها لشراء مستلزمات العملية الإنتاجية مثل: المواد الخام، الطاقة، ..إلخ، وهناك مصروفات أخرى تدفعها مثل الرواتب، الضرائب الإيجارات، ...إلخ.

ثالثاً: صافي الدخل: يحسب بطرح حاصل جمع بنود النفقات من مجموع الإيرادات، فإذا كانت الإيرادات أكثر من النفقات فمعناه أن المؤسسة حققت ربحاً، وإن كانت أقل فمعنى ذلك أنها حققت خسارة.

$$\text{صافي الدخل} = \text{الإيرادات} - \text{النفقات}$$

ويمكن أن تعد قائمة جدول حسابات النتائج بأبسط صورها على النحو التالي:

الجدول رقم(2): الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	رقم الأعمال		
72	تغير مخزونات المنتجات المصنعة المنتجات قيد الصنع		
73	الإنتاج المثبت		
74	إعانات الاستغلال		
1	إنتاج السنة المالية		
2	استهلاك السنة المالية		
2-1=3	القيمة المضافة للاستغلال		
63	أعباء المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		
4	الفائض الإجمالي عن الاستغلال		
75	المنتجات العملية الأخرى		
65	الأعباء العملية الأخرى		
78.68	المخصصات الاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة		
5	النتيجة العملية		
76	المنتجات المالية		

		الأعباء المالية	66
		النتيجة المالية	6
		النتيجة العادية قبل الضرائب	6+5=7
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695,698
		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	693,692
		مجموع منتجات الأنشطة العادية	
		مجموع أعباء الأنشطة العادية	
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8
		العناصر غير العادية(منتجات)	77
		العناصر غير العادية(الأعباء)	67
		النتيجة غير العادية	9
		النتيجة الصافية للسنة المالية	10
		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
		النتيجة الصافية للمجموع	11

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص: 34.

ولقد زاد اهتمام المحاسبة بقائمة جدول حسابات النتائج كمنتج أساسي لكونها تعطي المؤشرات الأساسية لقياس كفاءة استخدام المصادر الاقتصادية وكذا التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة الاقتصادية في المستقبل أو فشلها.¹

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية وأهدافها

أصبح التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تفيده الأمور المالية، لذا سنتطرق في ما يلي إلى تحليل القوائم المالية وأهدافها.

1- عزمي يوسف خطاب، مرجع سابق، ص: 84.

الفرع الأول: تحليل القوائم المالية

يعتبر تحليل القوائم المالية عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي، تهدف إلى تقويم المعلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات ماليات أخرى، أو هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة بهدف تشخيص أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والانحراف المحاسبي.¹

ويرى المحاسبون أن أفضل موضع يمكن أن يبدأ منه في عملية تحليل القوائم المالية هو تحديد مناطق العمليات الحرجة، ولوحظ أن البيانات المالية المعدة من وجهة نظر المحاسبة المالية هي في الأساس بيانات تاريخية تقوم بعرض أصول المؤسسة وخصومها في الميزانية وإيراداتها ومصروفاتها في قائمة حسابات النتائج، هذه البيانات المالية تفيد بما حدث داخل المؤسسة خلال فترة محددة أو عدة فترات.²

الفرع الثاني: أهداف تحليل القوائم المالية

تكمن أهداف تحليل القوائم المالية فيما يلي:³

- معرفة الوضع المالي للمؤسسة.
- الحكم على القدرة الكسبية للمؤسسة.
- الحكم على كفاءة الأداء المالي التشغيلي في المؤسسة.
- و لتحليل القوائم المالية أهداف أخرى هي:⁴
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.
- التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة واقتراح الحلول.

1- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص: 135.

2- محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص: 170.

3- أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص: 136.

4- مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص: 72.

المطلب الرابع: مستويات تحليل القوائم المالية ونقاط الضعف من التحليل

تحليل القوائم المالية عملية إجرائية، إذ أنه هناك مستويات لتحليل هذه القوائم، ما أنه لديها نقاط ضعف في تحليلها.

الفرع الأول: مستويات تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث أساسية، يمكننا أن نوجزها فيما يلي:¹

أولاً: التحليل المالي للقوائم على مستوى المؤسسة: حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات الضرورية والمتعلقة بالمؤسسة نفسها، من دراسة مدى ربحية المؤسسة، سيولتها وهيكلها التمويلي، كل ذلك يتم انجازه بأشكال مختلفة، فإما أن يقوم بإجراء التحليل بالنسب أو التحليل المقارن بين سنوات عدة.

ثانياً: تحليل القوائم المالية على مستوى القطاع: هو تحليل المؤسسة بهدف اعتبار القطاع مهم لما تنتمي إليه، ويتم تحليل القوائم المالية للمؤسسة ومقارنتها بقوائم مالية لمؤسسات أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم والنشاط، أو بواسطة المعيار الصناعي الخاص بالقطاع، وبالتالي الحكم على أداء المؤسسة والتعرف على نقاط ضعفه ونقاط قوته.

ثالثاً: تحليل القوائم المالية على مستوى العام: ويشمل تحليل شامل لكل المؤسسة حيث يقوم بدراسة المؤسسة وظروفها الاقتصادية، وظروف القطاع الذي تنتمي إليه، وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول.

الفرع الثاني: نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية

على الرغم من كل ما قدمه تحليل القوائم المالية من فوائد على صعيد المؤسسة واتخاذ القرارات، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هناك أوجه قصور وضعف في تحليل القوائم المالية يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل، ويمكن التعرف على نقاط الضعف والقصور و ذلك بالرجوع إلى عدة أسباب وهي:²

أولاً: نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المنشورة: تعتبر القوائم المالية مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي، بل هي المصدر الرئيسي له، وتتكون هذه القوائم كما قلنا سابقاً من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، أما جوانب الضعف فتأتي بشكل أساسي من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تعد هذه القوائم طبقاً لمبادئ والفروض المحاسبية التي وبالرغم من اتفاق مجموع المحاسبين عليها، إلا أن هناك الكثير من التحفظات ونقط الضعف فيها مما أثر وبشكل مباشر على محتويات قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج.

ثانياً: نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل المالي من خارج المؤسسة: يجب على المحلل المالي كونه شخص من خارج المؤسسة، أن يعتمد وبشكل أساسي على القوائم المنشورة فقط، أما البيانات الأخرى الغير منشورة والهامة بالنسبة للتحليل المالي فإنه لا يمكنه الحصول عليها واستخدامها، مما يضعف نتائج تحليله، وعكس ذلك إذا كان المحلل من داخل المؤسسة.

1 أمين الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص: 135-136.

2- المرجع السابق، ص: 144.

ثالثاً: نقاط ضعف ناشئة عن الإدارة والأسلوب المستخدم في التحليل: هنا عدة أدوات أساليب تستخدم في التحليل يستخدمها المحلل لإنجاز عمله وتحليله، وقد تنشأ نقاط الضعف من خلالها، فالتحليل العمودي له نقاط ضعف، كذلك الحال بالنسبة للنسب المالية، لذا يجب على المحلل المالي عند استخدام أي من هذه الأدوات والأساليب الأخذ بالاعتبار نقاط ضعفها.

المبحث الثالث: شروط، مقومات، محددات و معايير التحليل المالي

بعد أن تم التعرف على التحليل المالي من حيث مفهومه، أهدافه والبيانات الواجب توافرها للحصول على تحليل جيد، فإنه من المفيد التعرف على الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والذي سأتناول فيه شروط ومقومات ومحددات التحليل المالي، وإلى خصائص وأنواع معايير التحليل المالي وأخيراً إلى الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول: شروط التحليل المالي

لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير عن الوضع المالي للمؤسسة يجب توفر الشروط التالية:¹

- مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية.
- شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث تظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة وقد يتم توجيه التحليل جزئياً لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد.
- كون التحليل المالي اقتصادياً في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة.
- استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمؤسسة فقط، وأن يكون هذا القياس قصير الأجل أو طويل حسب متطلبات المؤسسة من توقعات التدفقات النقدية.
- استجابة التحليل المالي لسرعة القياس والانجاز لتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات.
- تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي، والاتصالات التي يشهدها العالم في عصر العولمة.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي و محدداته

حيث ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة، وكذلك مقومات ومحددات للتحليل المالي، والتي سنذكرها في ما يلي:

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

- التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها إلى تحقيق أغراضه النظرية والعلمية، ولعل أبرز هذه المقومات هي:²
- الوصول إلى الأهداف العلمية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل،
 - لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية ومدى دقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي يعتمد عليها المحلل.
 - تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل القيام بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة، وذلك إلى غاية الوصول لغايات التحليل

1- عدنان تابه ألعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص: 101.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 11.

وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

الفرع الثالث: محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي كالتالي:¹

- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.
- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.
- كمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.
- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يجد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية.
- موقع الشركة ونوعها.
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع معايير التحليل المالي واستخداماتها

للتحليل المالي معايير مختلفة وهذه المعايير لها خصائص واستخدامات، سيتم التطرق لها فيما يلي.

الفرع الأول: المعايير المعتمدة في التحليل المالي

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لذا لا بد من القائم بعملية التحليل الاعتماد على معايير للحكم على كفاءة التحليل المالي، ومن المعايير شائعة الاستخدام هي على النحو التالي:²

أولاً: من المعيار المطلق: يقيس كفاءة سيولة المؤسسة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هي معيار التداول ومعيار نسبة السيولة.

ثانياً: معيار الصناعة: ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تعمل فيه، كما يمكن أن يكون المعيار على المستوى النوعي للصناعة، عادة هذا المعيار يعد من قبل جهات خارجية مثل: بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.

ثالثاً: المعيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى إلى الوصول إليها ضمن الخطة، وعليه تتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.

1- حليلة تحليل الجرحاوي، مرجع سابق، ص: 45، 46.

2- عدنان تايه التميمي، ارشد التميمي، مرجع سابق، ص: 30.

رابعاً: المعيار التاريخي: إذ يعتمد على أداء المؤسسات للسنوات السابقة أو لسنة الأساس، وهذا يعكس مدى التصور في أنشطة وفعاليات المؤسسة، ويمكن استعمال هذا المعيار في الحالات التالية:¹

- في حالة توفر معايير أخرى بديلة، مثل المعايير النمطية أو الصناعية.
- عدم وجود صناعات أخرى متشابهة من أجل المقارنة بينها.
- صعوبة التعرف على اتجاه المؤسسة على مدى الزمن.

الفرع الثاني: خصائص المعايير واستخداماتها

أولاً: الخصائص: حتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولاً، لابد من أن يتصف بالخصائص التالية:²

- 1- أن يتصف بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- 2- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وان كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذ دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- 3- أن يتصف بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يتحمل أكثر من معنى.

ثانياً: استخدامات معايير التحليل المالي: تستخدم المعايير للغايات التالية:³

- 1- إعطاء نسبة مطلقة أو رقم مطلق، معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- 2- يستعمل كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية، مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تنطلق أهداف التحليل المالي من الأطراف المستفيدة من التحليل والتي عادة ما تكون داخل المؤسسة أو خارجها، وستتطرق إليها فيما يلي:⁴

الفرع الأول: إدارة المؤسسة

تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.

1- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 213.

2- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 242.

3- أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص: 132.

4- زعيب مليكة، بشنقيف ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 17، 18.

الفرع الثاني: عمال المؤسسة

تتمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجر، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة، التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلاً، خاصة إذا كانت هناك بيواتر بطلاة.

الفرع الثالث: الدائون

يعتبر الدائون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.

الفرع الرابع: المساهمون

يستفيد المساهمون من تقدير درجة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً، وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.

الفرع الخامس: الموردون

تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة، وتطور درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل إليها، يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماماً.

الفرع السادس: الزبائن

تتمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة معها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لربائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلاً.

الفرع السابع: الدولة

تتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختيار درجة صدق الحسابات، ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو وصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا معرفة الوعاء الضريبي، مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

مما سبق يمكن ملاحظة أنه هناك جهات مستفيدة من التحليل المالي داخلية وهي: الإدارة، عمال المؤسسة، المساهمون، وأخرى خارجية هي: البنوك، المنافسون، الدولة، الزبائن... الخ.

المبحث الرابع: مؤشرات وأساليب التحليل المالي

تسمح وسائل وأساليب التحليل المالي بتحليل الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، حيث يحتاج المحلل المالي لانجاز تحليله إلى أدوات وأساليب مناسبة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التحليل بواسطة التوازنات المالية، تحليل التعادل وكشوف التدفق النقدي، الأساليب التقليدية للتحليل المالي، وأخيراً أساليبه الحديثة، لكن قبل ذلك إلى الميزانية المالية وكيفية إعدادها.

المطلب الأول: الميزانية المالية وكيفية إعدادها¹

تتم دراسة وتحليل البنية المالية للمؤسسة عن طريق وضع ميزانيتها المالية التي تعتمد عملية إعدادها في مؤسسة ما على معطيات وبيانات ميزانيتها المحاسبية، وتتطلب عملية إعداد الميزانية المالية القيام بدراسة أولية ومعمقة لمحتوى كل عنصر من عناصر الميزانية المحاسبية وإجراء كل الترتيبات والتعديلات التي تستلزمها الميزانية المالية.

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية

تعرف الميزانية المالية بأنها جدول يظهر جانبيين أحدهما الأصول والآخر الخصوم، حيث تترتب الأصول حسب درجة السيولة (وهي الفترة الزمنية المطلوبة لكي يتحول كل عنصر من هذه العناصر إلى نقدية جاهزة) وتترتب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها (وهي الفترة الزمنية المطلوبة لكي يحين تاريخ استحقاق كل عنصر من هذه العناصر).

الفرع الثاني: كيفية إعداد الميزانية المالية

إن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم السيولة، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، ويمكن إعداد الميزانية المالية والموضحة في الجدول رقم (04) بتقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية كما يلي:²

1-الأصول: تقسم الأصول إلى مجموعتين:

- أ- أصول ثابتة: وتضم كل الاستعمالات التي تزيد عن السنة، وتظهر بقيمة صافية من الاهتلاكات، وهي على العموم جميع الحسابات باستثناء المصاريف الإعدادية لأنها أعباء ليست موجودات مادية، وعليه فهي لا تعبر عن قيمة حقيقية.
- ب-أصول متداولة: تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات، أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع وديون الزبائن والقيم الجاهزة لدى المؤسسة.

2-الخصوم: وتنقسم إلى مجموعتين:

- أ- أموال دائمة: وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموال خاصة كالاحتياطيات والمخصصات ذات الطابع الاحتياطي أو موارد أجنبية كالديون متوسطة وطويلة الأجل.
- ب-ديون قصيرة الأجل: ويدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين وديون الاستغلال وغيرها.

1- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص: 20.

2- المرجع السابق، ص: 21.

الجدول رقم (3): الميزانية المالية

الأصول	الخصوم	المبلغ	المبلغ
اسم الحساب	اسم الحساب		
أصول ثابتة	أموال دائمة		
	*أموال خاصة		
	*أموال أجنبية		
أصول متداولة	ديون قصيرة الأجل		
المجموع	المجموع		

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 2010، ص: 22.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية

يرتكز التحليل المالي على مؤشرات أساسية والمتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة والتي سنتطرق لها بشيء من التفصيل في ما يلي:

الفرع الأول: رأس المال العامل

هنالك رأس المال العامل الصافي والخاص والأجنبي

أولاً: رأس المال العامل الصافي¹

يعرف رأس المال العامل الصافي بأنه قسط الأموال الدائنة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة، بعبارة أخرى يعرف رأس المال العامل الصافي بأنه قسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص للتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة)، يتم حساب رأس المال العامل الصافي وفق طريقتين:

ط1/يحسب رأس المال العامل الصافي وفق العلاقة :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

حيث: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة+الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة المؤقتة

1- هميسي شيحة، مرجع سابق، ص: 70، 71.

ط2/ يحسب رأس المال العامل الصافي وفق العلاقة :

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

حيث: الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم جاهزة + القيم المحققة
الديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال.

الشكل رقم(3): التحديد البياني رأس المال العامل الصافي

الأموال الخاصة	القيم الثابتة
الديون طويلة والمتوسطة	القيم الثابتة المؤقتة
رأس المال العامل الصافي	
الديون قصيرة الأجل للاستغلال	قيم الاستغلال
الديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال	القيم المحققة

المصدر: خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:71.

حيث يعتبر رأس المال العامل الصافي كهامش أمان مالي يمكن المؤسسة من تمويل عدم التطابق المحدث في آجال تحقيق الأصول المتداولة، كذا تحقيق ديمومة التوازن المالي، ويساعد على إعطاء حكما ملائما على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، ومواجهة مختلف الأخطار المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الدائمة أقل من السنة.¹

أما فيما يتعلق برأس المال العامل الخاص والأجنبي فهو كالتالي:²

ثالثا: رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك المقدار من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل الأصول المتداولة ويتم حسابه كالتالي:

رأس المال العامل = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

ثانيا: رأس المال العامل الأجنبي:

وهو يعبر عن إجمالي الديون المستعملة خلال الدورة الاستغلالية للمؤسسة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وتحسب

قيمتها وفق العلاقة:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الأصول المتداولة - رأس المال العامل الخاص

1- نخالد توفيق أشمري، مرجع سابق، ص: 70.

2- خميسي شيخة، مرجع سابق، ص: 72، 73.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

من الجانب المالي لا بد أن يكون هناك توافق بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية، حيث يؤدي عدم التوافق بين هذين المعيارين إلى ظهور احتياجات رأس المال العامل، في الحالة العكسية "فائض مالي للاستغلال"¹، يتشكل احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

حيث: احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الاحتياجات الدورية للاستغلال + الموارد الدورية للاستغلال.
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال + الموارد الدورية خارج الاستغلال.

الفرع الثالث: الخزينة الصافية

يعد مفهوم رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل مؤشرين متكاملين يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجاتها المتولدة عن نشاطها للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، ومثل الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال، يسمح الفرق بين هذين المؤشرين الماليين بتحديد مستوى الخزينة أي:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

ويمكن كذلك حساب الخزينة من خلال الفرق بين القيم المتاحة والديون البنكية قصيرة الأجل.²

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{القيم المتاحة} - \text{الديون البنكية قصيرة الأجل}$$

المطلب الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات التقليدية

ويمكن تقسيمها إلى أسلوبين هما:

الفرع الأول: أسلوب التحليل بواسطة النسب المالية

يعد التحليل بواسطة النسب من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير الحالة المالية للمؤسسة.

أولاً: تعريف النسب المالية: تعرف النسبة عموماً بأنها علاقة بين عنصر وآخر، فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه، أما في التحليل المالي فالنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية واحدة مع بعضها، أو بنود جدول حسابات النتائج مع بعضها، أو بنود جدول حسابات النتائج و بنود الميزانية بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من جهة نظر المحلل المالي.³

1- خميسي شيحة، مرجع سابق، ص: 75.

2- مبارك لسلوس، التفسير المالي -تحليل نظري مدعم بأمثلة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 40.

3- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص: 124.

كما يمكن تعريفها بأنها:¹

- أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
- عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً.
- مما سبق نستنتج أن النسب المالية تعد من أقدم وأبجع الوسائل المستعملة في التحليل المالي وتكون عبارة عن نسبة مئوية، وهي الأكثر استخداماً.

ثانياً: أنواع النسب المالية

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة وهي:²

1- النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات: وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب إلى ثلاث أقسام:

- أ- نسب قائمة جدول حسابات النتائج: وهي النسب التي يكون البسط والمقام من بنود قائمة جدول حسابات النتائج وهي مثل نسبة مجمل الربح على المبيعات.
- ب- نسبة قائمة الميزانية: وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة الميزانية كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة.

ج- النسب المختلطة: وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين، كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية.

2- النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل: وتصنف هذه النسب حسب أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل، فقد يتم تصنيفها إلى:

- أ- نسب الربحية: وهي نسب تقيس ربحية المؤسسات وقدرتها الكسبية كنسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات ونسبة الربح التشغيلي إلى صافي المبيعات.
- ب- نسب السيولة: وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المؤسسات وقدرتها على سداد الديون قصيرة الأجل وهي مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.
- ج- نسب السوق: وهي النسب التي يسعى إلى استخراجها المتعاملين في أسواق المال والبورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة وهي نسبة عائد السهم العادي.

3- نسب المالية حسب النشاط الاقتصادي للمؤسسة

وهو التصنيف الأكثر استخداماً وشيوعاً في أوساط المستفيدين والمحللين حيث تقسم النسب إلى خمسة أقسام هي:

1- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 127.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 128، 129.

3-1-1- نسب السيولة: وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر ومن أهم النسب هي:¹

3-1-1-1- نسب السيولة العامة: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

إن نسبة السيولة العامة تبين الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة ومدى قبولها يعتمد على القطاع أو نوعية الصناعات التي تنتمي إليها المؤسسة، غير إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد صحيح، بمعنى إذا انخفضت الأصول المتداولة للمؤسسة بحيث أصبحت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد فعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة، أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد الصحيح فمعنى ذلك أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بشكل تام، فإذا كانت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وإذا كانت مساوية للواحد فإن رأس المال العامل يكون معدوما، وإذا كانت أكبر من الواحد فإن رأس المال العامل يكون موجبا.

3-1-2- نسبة السيولة الجاهزة: هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون وتقتصر على النقديات التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

فبواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة، تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون القصيرة الأجل، وحدود هذه النسبة هي ما بين 0.2 و 0.3.

3-2-2- نسب النشاط: هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في المؤسسة وقدرتهم على إدارة موجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات والمبيعات وقد سميت بنسب النشاط لأنها تبين السرعة التي من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات ومن أهم النسب ضمن هذه المجموعة:²

3-2-1- معدل دوران المخزون: يحدد كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{المبيعات} \div \text{متوسط المخزون}$$

حيث: متوسط المخزون = مخزون السنة ن + مخزون السنة ن+1 / 2

3-2-2- معدل دوران المدينين (مهلة تسديد الزبائن): إن سيولة المؤسسة مرتبطة بسرعة تحويل ديون العملاء إلى سيولة جاهزة، ومن أجل تخفيض خطر عدم السداد على المؤسسة أن تقوم بجمع المعلومات حول عملائها و أن تختار الأكثر سدادا

1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 56، 57.

2- علي عباس، الإدارة المالية، دار إتراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 83.

لمستحقها، وان تحدد مقادير ديون عملائها وتضمن متابعة وتغطية الديون¹، وتحسب كمايلي:

$$\text{مهلة تسديد الزبائن} = \text{الزبائن} + \text{أوراق القبض} \div \text{المبيعات السنوية} * 360$$

ويجب ألا تتجاوز 90 يوما عادة، وعلى العموم يجب مقارنتها مع النسبة التالية:

3-2-3- معدل دوران الحسابات الدائنة: وتبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسدي ما عليها من ديون، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = \text{الموردون أوراق الدفع} \div \text{المبيعات السنوية}$$

3-2-4- معدل دوران مجموع الأصول: هو مؤشر شامل يدل على مدى كفاءة المؤسسة على استخدام أصولها، ويوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المؤسسة إلى مبيعات وتحسب كمايلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{المبيعات} \div \text{مجموع الأصول}$$

3-3- نسب القدرة على السداد: يطلق عليها أيضا نسب المديونية حيث تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير، هذا يولي لكل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بمدى المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم، ومن أهم نسبها مايلي:²

3-3-1- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \text{إجمالي الديون} \div \text{حقوق الملكية}$$

يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، معيار هذه النسبة 0.5، حيث تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

3-3-2- نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات: تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى الموجودات} = \text{إجمالي الديون} \div \text{الموجودات}$$

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما عبر ذلك عن ارتفاع درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالكون والمقرضون.

1-Josette Peyrard ,analyse financière, 8émeed le François bunod , paris,1999, p :123.

2-عدنان نايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط2، دار المسيرة لدر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 104.

3-3-3- نسبة هيكل رأس المال: هيكل رأس المال هو مصادر التمويل طويل الأجل، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{التزامات طويلة لأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

يقصد بمجموع هيكل رأس المال الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على اتجاه المؤسسة نحو تقليل الاعتماد على القروض طويلة الأجل.

3-4-3- نسب الربحية: ربحية المؤسسة هي المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، حيث تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات، وعلى الأصول وعلى حقوق الملكية، وسنوجزها فيما يلي: ¹

3-4-3-1- نسبة الربح الإجمالي: كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا جيدا لتقييم الأداء، حيث تحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3-4-3-2- نسبة صافي الربح (المردودية التجارية): تحسب كمايلي:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تظهر هذه النسبة مقدار المبيعات مع أرباح صافية، فكلما ارتفعت اعتبر مؤشرا ايجابيا.

3-4-3-3- نسبة العائد إلى حقوق الملكية (المردودية المالية): وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة العائد إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق}}$$

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، كلما كانت مرتفعة كلما كان ذلك مؤشرا ايجابيا.

3-4-3-4- نسبة العائد إلى الأصول (المردودية الاقتصادية): يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى قدرة الإدارة في تشغيل الأصول المتاحة على تحقيق الأرباح بغض النظر عن وسائل التمويل المستخدمة، وتحسب كمايلي:

$$\text{نسبة العائد إلى الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأصول}}$$

3-5-3- نسب الهيكل المالي: (نسب التمويل)

3-5-3-1- نسبة التمويل الدائم: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1- محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص: 173.

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، حدها الأدنى هو 1 وحدها المتوسط هو 1.2

3-5-2- نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}}$$

إذ تقيس هذه النسبة درجة الاستقلال المالي للمؤسسة عن الغير، أي درجة مساهمتها في المشروع، القيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5.

الفرع الثاني: المقارنات

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراء تحليل المقارنة للحصول على معلومات تفيد بها الأطراف، ويتم هذا التحليل بالمقارنة بين القوائم المالية، ومن مزايا هذه الطريقة أنها:¹

- تبين الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة.

- تبين التغيرات التي تظهر على كل بند.

- تبين تركيبة الأصول والمواد المستخدمة في تمويلها.

وتأخذ المقارنة ثلاث أشكال هي: المقارنة بين قائمتين ماليتين، المقارنة بين عدة قوائم متتالية، مقارنة الحجم الموحد لنفس القائمة المالية وذلك بتحويل الأرقام المطلقة للقائمة المالية لنسب، وذلك باعتبار أن كل جانبي القائمة مساو ل: 100%، ثم يعبر عن كل بند كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه و ذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه، ويمكن أن يكون التحليل في هذا الأسلوب رأسياً أو أفقياً حيث في التحليل الأفقي فان موضوعية و واقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني.

المطلب الرابع: التحليل بواسطة التدفقات النقدية وتحليل التعادل

سنتطرق في هذا المطلب إلى التحليل بواسطة التدفقات النقدية ثم تحليل التعادل.

الفرع الأول: التحليل بواسطة التدفقات النقدية

تشكل قائمة التدفقات النقدية جزءاً مكملاً للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات وتعرض هذه القائمة حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة من خلال توليد واستخدام النقدية سواء من عملياتها أو العمليات الأخرى مثل الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة،² و يسمح هذا الكشف أو القائمة للمدير وغيرهم من المستفيدين بتحليل التدفقات النقدية للمؤسسة، للوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقييم التطور الحاصل في أهدافها.³

1- عبد الحليم كراحة واخرون، مرجع سابق، ص: 155.

2- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 50.

3- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص: 58.

وتنقسم قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام:¹

أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والتي تشمل مايلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة. - النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المحصل من العملاء. - النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.
- النقد المدفوع للموردين.

ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل، ومن الأمثلة عنها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
- النقد المدفوع مقابل استثمارات طويلة الأجل.
- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.
- التحصيلات النقدية من بيع الموجودات.

ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها مايلي:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم أو زيادة رأس المال.
 - النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
 - النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
 - النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
 - النقد المدفوع لتسديد السندات.
 - النقد المدفوع لتسديد القروض.
- والشكل التالي يوضح هذه القائمة:

1- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص، ص: 276، 277.

الجدول رقم(4): جدول يوضح بيان التدفقات النقدية

التسلسل	البيان	المبالغ
1	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية -صافي الدخل النقدي للفترة. -النقد المدفوع للضرائب. -النقد المحصل من العملاء. -النقد المدفوع على المصاريف المختلفة. -النقد المدفوع للموردين.	
	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	
2	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية -النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات. -النقد المدفوع مقابل استثمارات طويلة الأجل. -النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل. -التحصيلات النقدية من بيع الموجودات.	
	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	
3	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية -النقد المتحصل من إصدار أسهم أو زيادة رأس المال. -النقد المدفوع على توزيع الأرباح. -النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل. -النقد المدفوع لتسديد السندات. -النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية. -النقد المدفوع لتسديد القروض.	
	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	
	صافي النقد في نهاية السنة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: تحليل التعادل¹

لأسلوب تحليل التعادل مكانة خاصة من قبل المحلل المالي، حيث يعتبر نقطة التعادل أو تحليل التكاليف من الوسائل المفيدة في توفير المعلومات المستخدمة في ترشيد القرارات الإدارية، حيث تركز أسلوب التعادل على عدة فروض مبسطة، ومن أهم فروض نقطة التعادل مايلي:

- إمكانية تجزئة عناصر التكاليف إلى شقين (ثابت ومتغير).

- أن تكون التكاليف الثابتة ثابتة باستمرار.

- ثبات أسعار بيع المنتجات.

- ثبات أسعار عوامل الإنتاج بمعنى أنها لا تتجارب مع ما قد يطرأ من تغيرات على احتياجات المؤسسة.

- ثبات المخزون السلعي، أي أن الإنتاج يساوي المبيعات.

وتعرف نقطة التعادل على أنها " حجم المبيعات الذي تتساوى عنده الإيرادات مع التكاليف أو النقطة التي تكون عندها الأرباح مساوية للصفر"، ويجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من أهمية تحليل التعادل، إلا أن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لهذا الأسلوب وأهمها أنه أسلوب غير واقعي، كذلك استخدام أسلوب تحليل التعادل يقلل من دقة البيانات التي نحصل عليها الأمر الذي يتطلب الحذر عند استقراء نتائجه.

ويعرف تحليل التعادل أيضا بأنه: "تحليل التكاليف الثابتة والمتغيرة لتحديد الربح المتوقع لأي مستوى إنتاجي متوقع".²

ويمكن تحديد نقطة التعادل بالمعادلات التالية:³

$$\text{إجمالي الإيرادات} = \text{إجمالي التكاليف.}$$

إجمالي الإيرادات = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة أو

(سعر بيع الوحدة * الحجم = التكاليف الثابتة + (تكلفة المتغيرة للوحدة * حجم الإنتاج)).

المطلب الخامس: التحليل بواسطة الأساليب الحديثة

تمثل الأساليب الحديثة كل الأساليب الرياضية والإحصائية وسيتم التطرق إلى بعض هذه الأساليب فيما يلي:

الفرع الأول: الأساليب الرياضية

تعتبر الأساليب الرياضية في التحليل المالي الطريقة المثلى التي تساعد في التغلب على العيوب بأقل جهد وبأسرع

وقت،

1- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص، ص: 169، 171.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 246.

3- المرجع السابق، ص: 248.

وتوجد عدة طرق رياضية يمكن استخدامها في التحليل المالي هي:¹

أولاً: طريقة البرامج الخطية: تستخدم في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محددة وواضحة، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم (y) التي هي: $y=ax+b$

ثانياً: المصفوفات الخطية والموجهة: تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجهة للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة والتي تحتوي على الكثير من المجاهيل، وذلك خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الانتاجية الأخرى.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية

تشمل الأساليب الإحصائية الأساليب التالية:

أولاً: أسلوب الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية²: تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، وذلك بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي تعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وستحسن ألا تتجاوز السلسلة خمس سنوات لضمان الدقة، وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية التالي:

$$(قيمة العنصر في سنة المقارنة \div قيمة العنصر في سنة الأساس) \times 100$$

-لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية من البيانات المالية.

- تم إعداد جدول يتكون من حقلين حيث يُخصص الحقل الأول للعناصر، والثاني للسنوات يتكون من خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية،

- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة المقارنة مضروباً في 100.

- يمكن تحويل قيمة كل مؤشر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

1 عقبة قطاف، اثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص: 36.

2- وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص: 129، 130.

ثانياً: أسلوب الارتباط والانحدار¹

يعد من الأساليب الإحصائية المهمة والواسعة الانتشار والاستخدام، وذلك لغرض إيجاد العلاقة بين متغيرين إذا كانت وحدات القياس من النوع المستمر، حيث إن نظرية الارتباط تدرس شدة أو قوة العلاقة بين الظاهرتين أو بين المتغيرين X و Y ، أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني بأفضل علاقة اقتران ممكنة بالصيغة: $Y_i = F(X)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحني أو المستقيم الذي يمثل هذه الدراسة يسمى بمنحني الانحدار.

1- عقبة قطاف، مرجع سابق، ص: 37.

الخلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل التحليل المالي من خلال مفهومه وأهدافه إذ تبين لنا أن الهدف منه يختلف حسب المستفيد منه، ما تطرقنا إلى أنواع القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي وذلك إلى شروط، مقومات، محددات و معايير التحليل المالي، إلا إن للتحلل المالي مؤشرات وأساليب التي على أساسها يتم معرفة وضعة المؤسسة.

من خلال ما تقدم نستخلص أن التحليل المالي الذي يعتبر أحد الوسائل التقنية له أهمية كبيرة مهما اختلفت مجالات استعماله، إذ يساعد هذا الأخير على تحقيق الأهداف التي تود أي مؤسسة الوصول إليها وهذا طبعا بالاستعانة بأدوات ووسائل التحليل المالي، خاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم وتبويب البيانات المحاسبية من جهة و كذا تحليلها عن طريق مؤشرات التوازن والنسب المالية من جهة أخرى الوصول إلى دراسة مالية محكمة، حيث يعتبر أداة في التسيير الجيد لدى العديد من المؤسسات المالية، فهو أداة للكشف عن مواطن القوة و مواطن الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية، حيث يساعد التحليل المالي في ترشيد الائتمان لدى البنوك التجارية وذلك كله للحفاظ على أموال البنك التي هي في الحقيقة أموال الجمهور المودعة لديه في شكل ودائع، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

تمهيد:

مع ظهور البنوك وتطورها زادت حاجة العملاء إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض، حيث تعتبر البنوك من المؤسسات الربحية، فالبنك عندما يمنح تسهيلات أو يمنح ائتمانا(قرضا) فهو باختصار يقدم هذا التسهيل لعملائه أو زبائنه بناء على الثقة التي يوليها لهم، حيث يضع بين أيديهم وتحت تصرفهم جزءا من إمكانياته المالية من خلال القروض أو غيرها من أشكال الائتمان المختلفة لتمويل أنشطة متعددة في كافة المجالات الاقتصادية، لذا فقد قسمت هذا الفصل إلى أربع مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان و الضمانات المقبولة

المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

يتكون الجهاز البنكي من وحدات مصرفية متعددة يكون على رأسها البنك المركزي، و البنوك التجارية، و البنوك المتخصصة (تنموية أو استثمارية) ومكاتب التمثيل، و البنوك الإسلامية، و البنوك الشاملة، ويشمل كذلك الجهاز البنكي مؤسسات الصرافة، و مؤسسات الإقراض و مؤسسات الاستثمار و التنمية و بنك البريد و كل المؤسسات التي تعمل وفق قوانين الأعمال البنكية، حيث سنتناول في هذا المبحث نشأة و تطور البنوك التجارية، مفهوم البنوك التجارية و أنواعها و خصائصها و وظائف و عمليات البنوك التجارية و أخيرا مميزات البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة و تطور البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار و المرابين و الصياغ في أوروبا، و بالذات في المدن البندقية و جنوا و برشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع و ذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، و قامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب المودع إلى حساب مودع آخر سداد للمعاملات التجارية و كان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن و المدين.¹ و فيما بعد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها و دائعهم وهو ما يسمى الآن "السحب على المكشوف"، حيث أدى الإفراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع، بعدها تبنت الحكومة إنشاء مؤسسات تعتنى بذلك.² و قد تم تأسيس أول مصرف حكومي في مدينة البندقية (فينيسا) الإيطالية عام 1587م باسم بنك بيازارياليتو، و جاء بعده بنك أمستردام عام 1609م، و يعتبر هذا الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملتته اختلافات الظروف و الأحوال بين دولة و أخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م و بنك إنجلترا عام 1694م، و بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800 تم انتشارت البنوك بعد ذلك في أمريكا و غيرها من بلدان العالم.³

و معجىء الثورة الصناعية و الدخول في عصر الإنتاج أخذت البنوك تتوسع، و في القرن التاسع عشر أخذت شكل شركات مساهمة و اعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان و كان لها أثر كبير في تمويل العمليات التجارية و استخدام شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعيين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك في تسوية المعاملات.⁴

و بصورة عامة يمكن القول ن نشاط البنوك التجارية يكون محدود محدود معينة لا يمكن تجاوزها.⁵

1- رشاد العصار، رياض الخلي، النقود و البنوك، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص: 63.

2- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص: 57.

3- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص: 21.

4- شاكر القروني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 25.

5- محمود الحسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2009، ص: 258.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وخصائصها

سأتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية ثم أنواعها وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

من الاستعراض السابق نجد أن أول شكل من أشكال العمل البنكي كان يتمثل في قبول الودائع والتي لم تكن تحصل على أية فائدة في البداية، لأن الهدف من الإيداع في البداية لم يكن الاستثمار بل كان من أجل حفظ هذه المبالغ، حتى أنه كان يترتب على ذلك أن يقوم صاحب الوديعة بدفع بعض المبالغ مقابل حفظها وحراستها.¹

و لقد تعددت تعاريف البنوك التجارية نذكر منها أنها " تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل، وكذلك تتيح فرصا عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل"²، وعرفت أيضا بأنها " مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول الودائع وتمويل المشاريع وإنشائها والبحث عن الودائع"³، من التعريفين السابقين نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تجمع المدخرات.

في حين هناك من يعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى المؤسسات المختلفة"⁴. و نستخلص من هذا التعريف أن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية تقوم بتلقي الودائع ومنح القروض.

وتعتبر البنوك التجارية " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وبذلك البنك التجاري عبارة عن وسيط بين طرفين هما الجهات ذات الفائض والجهات ذات العجز"⁵. إذن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة بين جهات ذات الفائض والجهات ذات العجز.

ويقصد بالبنوك التجارية أيضا بأنها "تلك البنوك التي تقوم بصفة اعتيادية بقبول الودائع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تزاول عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل أو الخارج، هذا إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات المصرفية المتعددة الأخرى. بما يسهم في تسيير المعاملات لأفراد ومؤسسات المجتمع"⁶.

نستخلص من التعاريف السابقة أن البنوك التجارية يقصد بها كل المؤسسات المالية أو الهيئات التي تمارس مهنة معتادة وذلك باستقبال الودائع من العامة، يتم استخدامها لحسابها الخاص في شكل قروض .

1- سامر بطرس حلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص:75.

2- أكرم حداد، مشهورة مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 144، 145.

3- حياة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (بنوك إلكترونية، بنوك تجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:30.

4- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:58.

5- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:91.

6- عبد الحميد عبد الفتاح للغري، إدارة المنشآت المتخصصة [البنوك، منشآت التأمين، البورصات]، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2009، ص:22.

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

تقسم البنوك التجارية إلى أنواع عديدة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:¹

أولاً: من حيث نوع النشاط ومدى تغطية المناطق الجغرافية

يمكن تقسيم البنوك التجارية حسب نوع النشاط ومدى تغطية المناطق الجغرافية إلى:

1- بنوك تجارية عامة:

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، تمنح القرض القصير والمتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة عمليات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2- بنوك التجارة المحلية:

يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل: محافظة معينة، مدينة، ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقوم بتقديمها.

ثانياً: من حيث حجم النشاط

تنقسم البنوك التجارية من حيث النشاط إلى:

1- بنوك الجملة: يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار الزبائن والمؤسسات الكبرى.

2- بنوك التجزئة: هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار الزبائن والمؤسسات الصغيرة لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة وهي منتشرة جغرافياً.

ثالثاً: من حيث الفروع

تنقسم البنوك التجارية من حيث الفروع إلى:

1- البنوك ذات الفروع: هي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها الهامة المنصوص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الحال فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تلتزم بها الفروع ويخضع هذا البنك للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، إذ تميل هذه البنوك إلى التعامل بالقروض القصيرة الأجل وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإذا كانت تتعامل أيضاً بالقروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

2- البنوك السلاسل: هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها حيث يتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الو.م.أ.

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 32-34.

3- بنوك المجموعات: هي تأخذ شكل بنوك قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريًا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية و الو.م.أ.¹

4- البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها مؤسسة فردية تكون محددة برأس المال، لذلك فهي تتعامل في المجالات قصيرة الأجل وتوظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة، وغير ذلك من الأموال العالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

5- البنوك المحلية: هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة محافظة الولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، إضافة لكونها تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها.²

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

في الواقع إن نشاط البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة تتميز بعدة خصائص تميزها عن غيره من الأنشطة الصناعية و الزراعية والتجارية، ومن أهم هذه الخصائص:³

1- تتسم عمليات البنوك التجارية بطابع السرعة، بالإضافة إلى كونها عمليات صغيرة ومتعددة ومتلاحقة، ويشترك في أدائها عدد غير قليل من مراكز النشاط، مثال ذلك: عند إيداع مبلغًا نقديًا لحساب أحد العملاء في حسابه الجاري الدائن (تحت الطلب) يشترك أكثر من مركز نشاط في تأدية الخدمة مثل مركز الشباك المختص بقسم الحسابات ومركز الخزينة ومركز مراكز العملاء..... الخ، بالإضافة إلى انتهاء كل مركز من الجزء المنوط في تأدية الخدمة على وجه السرعة مع أخذ عنصر الدقة في الاعتبار.

2- يتركز نشاط البنوك أساسًا في تقديم الخدمة للعميل سواء تمثلت في تقديم القروض أو فتح اعتماد مستندي، أو قبول الودائع من الجمهور، وهذه الخدمات وغيرها تتميز بصعوبة قياسها قياسًا كميًا هو الحال بالنسبة للمنتجات الصناعية والزراعية.

3- نظرًا لما ينبغي أن تتمتع به المعلومات المعبرة عن النشاط في البنوك، فإن الأمر يتطلب أن يطلب المسؤولون عن إدارة أنشطة البنوك بيانات وإيضاحات بصفة دورية ومنتظمة.

4- يتأثر أهم عناصر تكاليف الأنشطة بعامل الزمن، حيث يلعب الزمن دورًا حيويًا في عنصر تكلفة الفوائد المدينة التي يتحملها البنك مقابل ودائع العملاء، وأيضًا الفوائد الدائنة التي يحصل عليها البنك نظير القروض التي يقدمها للغير أو العملاء.

5- إذا كانت عناصر التكاليف المباشرة تفوق العناصر الغير مباشرة في بعض المنشآت الصناعية (مثل عنصر تكلفة الخدمات) فإن عناصر التكاليف الغير مباشرة تمثل الجزء الأكبر من تكاليف أنشطة البنك، مثل عنصر تكلفة العمالة والفوائد وغيرها.

6- يزداد اهتمام المسؤولين في البنوك التجارية بتحليل عناصر النفقات بحسب الوظائف التي يقوم بها البنك بتأديتها أكثر من اهتمامهم بتحليل هذه النفقات بحسب طبيعة النفقة أو بحسب خصائصها الاقتصادية.

1- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 19.

2- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص: 35.

3- محمود السجاعي، المحاسبة بين شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 296، 297.

ينبغي للبنك التجاري في مزاولته لنشاطه ووظائفه أن يراعي عددا من المبادئ المحاسبية والمالية محاولا التوفيق بينها وهي:¹

1- **مبدأ الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح البنوك هي الأكثر تأثر بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر ولهذا تسعى إدارة البنك إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها وإذا كان للاعتماد على الودائع بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع الفوائد عليها سواء حقق ربحاً أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكته، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك.

2- **مبدأ السيولة:** يتكون الجانب الأكبر من الموارد المالية للبنك في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أية لحظة، وتعد هذه الميزة من أهم الخصائص التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل تسديد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم.

3- **مبدأ الأمان (الحيطة والحذر):** يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر نسبياً، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس مال فإذا زادت الخسائر عن ذلك، فقد تأخذ جزءاً من أموال المودعين والنتيجة قد تكون إفلاس البنك.

ويمكن القول أنه يقع على عاتق متخذي القرارات ضرورة إيجاد قدر من التوازن بين هذه المبادئ، والتي تشكل معايير أساسية توضع نصب أعينهم عند اتخاذ القرارات.² إذن مما سبق استخلص أن خصائص البنوك التجارية تتمثل في: السرعة، تقديم الخدمات تكون عمليات البنوك دورية ومنتظمة، تتأثر بعامل الزمن.....

المطلب الثالث: وظائف وعمليات البنوك التجارية

سنتناول في هذا المطلب إلى وظائف البنوك التجارية ومحتلق العمليات التي تقوم بها.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف أساسية هي قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية هذا فضلاً عن العديد من الخدمات المرتبطة بتلك الوظائف وأهمها ما يلي:³

1- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 19، 20.

2- محمود السجاعي، مرجع سابق، ص: 298.

3- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعة، البحرين، 2006، ص: 94.

أولاً: قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو كمبيالات أو سندات أذنيه مسحوبة لصالحها أو باسمهم أو بسندات وأسهم يمتلكونها أو غيرها، وكذلك بدفع ديونهم لمستحقيها، وذلك كله في داخل الدولة أو في خارجها.

ثانياً: قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها، وذلك بواسطة إدارة متخصصة في البنك تعرف عادة بإدارة الاستثمار.

ثالثاً: استبدال البنك للعملاء الأجنبية بعملة وطنية، وبالعكس.

رابعاً: تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمقولاتهم الثمينة من مجوهرات و أوراق مالية وأوراق هامة ونقود. خامساً: إصدار البنوك لخطابات ضمان لمصلحة عملائه يتعهد فيها بسداد مبالغ معينة ملتزمين بدفعها إذا لم يقوموا بسدادها، وهنا لا يقدم البنك أية أموال، وإنما يقدم وعداً أو كفالة لعميله.

سادساً: قيام البنك بالتعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته هو نفسه. وهناك أيضاً:¹

- المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية.
- المساهمة والدعم في تمويل المشاريع السكنية.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.
- إصدار شيكات سياحية.
- خدمات البطاقة الائتمانية.

سنعرض الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين من العمليات: الأولى تتعلق بعمليات المصرفية العادية، والثانية تختص بالعمليات المصرفية الغير عادية(خلق نقود الودائع).

الفرع الثاني: عمليات البنوك التجارية

كما ذكرنا سابقاً تصنف عمليات البنوك التجارية إلى نوعين وهما: العمليات المصرفية العادية، والعمليات المصرفية الغير عادية(خلق نقود الودائع)، والتي سنتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: العمليات المصرفية العادية

وتنقسم العمليات العادية إلى أنواع هي:

1- الحسابات المصرفية: عملية الإيداع المصرفي، تفترض أن يتنازل العميل عما لديه من أموال للبنك التجاري ولكي يحتفظ له بها، وللعامل أن يستخدمها في مدفوعاته، فتسوية معاملاته المالية وذلك وفقاً لشروط محددة وسوف يترتب على عملية الإيداع فتح ما يسمى "الحساب المصرفي"، وإن كان الإيداع المسبق ليس شرطاً لفتح الحساب في جميع الأحوال و الوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له

1- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص، ص: 113، 114.

أي مبلغ في شكل نقود قانونية وقد تنشأ الوديعة عن طريق تلقيه نقودا كتابية منه وذلك في شكل شيك محرر لصالحه ومسحوب إما على البنك ذاته أو على أحد البنوك.¹
أما فيما يتعلق بالائتمان والاستثمارات هي كالتالي:²

2- الائتمان: يعني الثقة، ومنح البنك لعميله ائتمانا معينا، يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله، فيعطيه رؤوس الأموال أو يعطيه كفالة وضممانة قبل الغير وبذلك فإن عملية الائتمان تنقسم إلى نوعين: ائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطائه تقدمه على الحساب أو الدفع على الحساب، والثاني لا يقدم فيه البنك أية أموال على العملية، وإنما يمنحه الكفالة والضمان قبل الغير.

3- الاستثمارات: وهي قروض طويلة الأجل، تستخدم في شراء المواد الأولية و الأجهزة، وبراءات الاختراع، وتقدر أقساطها على أساس معدلات إستهلاكات وغالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن السنتين، وتمتد حتى سبع سنوات أو أكثر ومن أهم صور هذا الائتمان "الائتمان الإيجاري" وهو نظام حديث نشأ في الو.م.أ وانتشر في بقية أنحاء العالم، ويساعد في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المشروعات عند تقدير سياستها الاستثمارية.

4- الائتمان المقدم للتجارة الدولية: مع زيادة المعاملات الدولية بين الدول و الشركات من مختلف الدول، ازدادت الحاجة إلى تمويل التجارة الدولية، وتلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في التسوية المالية الناشئة عن التجارة الدولية أو في تقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد، أما من جانب المستورد فالضمانات المطلوبة لحماية البائع لا يجب أن تنسبنا الضمانات المطلوبة للمستورد أو المشتري، فهذا الأخير لا يجب أن يوفي بالتزاماته، إلا في حالة التزام الطرف الآخر والمصدر، بتنفيذ عقد البيع، وطبقا للشروط والمواصفات المطلوبة.

5- خدمات مصرفية أخرى: يقدم البنك لعملائه بعض الخدمات المصرفية الملحقه بعملياته المختلفة فيقدم خدمات فنية لعملائه، كإصدار الأسهم والسندات للمؤسسات وزيادة رؤوس أموالها، وعمليات الصرف الأجنبي، وتأجير الخزائن، تنظيم حسابات الأفراد، صرف الأجور والرواتب، تحصيل الشيكات والكمبيالات، تحصيل كويونات الأرباح.³

ثانيا: العمليات المصرفية الغير عادية(خلق نقود الودائع)

تنقسم هذه العمليات إلى:⁴

1- النموذج البسيط: لكي نفهم تطور العمليات التي تؤدي بالبنك التجاري إلى خلق نقود الودائع علينا أن نبدأ بوضع القروض النظرية التي تصل بنا بعد ذلك إلى القروض الواقعية والأكثر تعقيدا، فنحن نفترض جهازا مصرفيا يتكون من بنك مركزي واحد له قدرة هائية على خلق النقود القانونية لا تحد قدرته في ذلك إلا الشروط المطلوبة لغطاء الإصدار، وما ترغب فيه الوحدات الكلية(خاصة الدولة) من الاقتراض ومن زيادة مديونيتها قبل البنك المركزي بجانب هذا البنك توجد مجموعة من البنوك كل منها يسعى لخلق الائتمان بناء على طلب الأشخاص الاقتصادية.

1- المرجع السابق، ص:95.

2- منير إسماعيل أبو شاوور وأحمد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص، ص: 211، 214.

3- المرجع السابق، ص، ص: 215، 218.

4- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 98.

في ظل هذه القروض يظهر البنك التجاري في شكل الوسيط فهو يتلقى مدخرات الأفراد من النقود القانونية السائلة، في شكل ودائع تقيد في جانب الخصوم، ووحدات النقد الموازية لها حقا له أي تدخل خزينته وتصبح من الأصول. فالواقع أن البنك التجاري لا يقرض عملائه من غير القطاع المصرفي في صورة نقود قانونية فحسب، فقد يتكون جزء من قروضه في شكل نقود سائلة، وجزء منها في شكل نقود الودائع، التي له السلطة في أن يخلقها، بل يقوم بإصدار نقود الودائع بناء على طلب عملائه، الذين يصبحون مدينين بقيمتها سواء نتيجة للخصم أو القروض المباشرة.

2- النموذج المركب أو الأكثر واقعية: لا يمكن تصور هذا النموذج لخلق الائتمان أو نقود الودائع بغير المبادئ الثلاثة التالية:¹

- مبدأ كون الودائع تسمح بالإقراض، كما أن القروض تخلق الودائع.
- مبدأ تعدد البنوك.
- مبدأ النسب.

وعلى ضوء المبادئ الثلاثة السابقة، المحددة لسلطة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع يمكن تحديد حجم الائتمان الذي يستطيع أن تخلقه مجموع البنوك التجارية، بفرض زيادة معينة في الودائع، وعلى أساس الارتباط بنسبة معينة من الرصد النقدي، لمواجهة السحب العادي، باستخدام أداة حسابية معينة هي مضاعف الائتمان.

المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته، ومن المعروف أن ميزانية البنك كأى مؤسسة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه، فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك والأصول تمثل موجودات و حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين، وتمثل التزامات البنك بعناصرها المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة ا وجه للاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد.²

لننظر إلى ميزانية البنك التجاري أولا ثم نحدد أهم مصادر الأموال واستخداماتها في البنك التجاري:

1- منير إسماعيل أبو شاور، أحمد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص: 223، 224.

2- سامر بطرس جلادة، النقود و البنوك، مرجع سابق، ص: 95.

الجدول رقم (5): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الموجودات، الاستخدامات)	الخصوم (المطلوبات، الموارد)
1- النقدية السائلة	1- رأس المال المدفوع والاحتياطيات
2- حافظة الأوراق المالية	2- الودائع
- أذونات الخزينة	- ودائع تحت الطلب
- الأوراق التجارية المخصومة	- ودائع ثابتة لأجل
- الأسهم والسندات	- ودائع ثابتة لأخطار
3- السلف والقروض	3- قروض من البنوك الأخرى
4- الأصول الثابتة	4- قروض من البنك المركزي

المصدر: متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون، الأردن، 2010، ص: 74.

الفرع الأول: موارد البنوك التجارية

أولاً: المصادر الذاتية (الذاتية)

تعد مصادر خاصة لدى البنك و تضم حقوق الشركاء وتتضمن كل من:¹

1- رأس المال: و لا يمثل أهمية لموارد البنك غير أنه مصدر الثقة المودعين وتدعيم مركز البنك في علاقته مع المراسلين بالخارج، وعادة تضع القوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع.

2- الاحتياطيات: فهي المبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المعد للتوزيع، وهي إما أن تقرر بنص القانون أو بمقتضى النظام الأساسي للبنك، وتتراوح نسبة الاحتياطي الإجباري ما بين 10 إلى 15% من الأرباح المحققة بينما تصل نسبة الاحتياطي الاختياري إلى 20% أو أكثر من الأرباح.

3- المخصصات: يكون تحميلها على إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة مثل: الديون المشكوك فيها، هبوط أسعار الأوراق المالية.... الخ.

ثانياً: الموارد الخارجية (غير ذاتية):

وتمثل التزامات البنك للغير وهي ودائع العملاء على مختلف أشكالهم القانونية وبنظرة سريعة لميزانية البنك لجانب المطلوبات تؤكد أهمية الودائع بالنسبة لكل موارد البنك.

1- ودائع العملاء بأنواعها: تتكون من إيداعات الأفراد والهيئات والمؤسسات و تظهر عادة في بند الودائع، وهذه تمثل أكبر وأهم مصادر من مصادر تمويل البنك التجاري. فالودائع تحت الطلب هي حسابات يسحب ويودع بها في أي وقت، والودائع الثابتة لأجل هي حسابات لا يستطيع العميل سحب أمواله حتى وصول اجل الاستحقاق تفرض عليه فوائد، أما

1- محمود حسين الوادي وآخرون، النقد والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 161، 162.

الودائع الثابتة بأخطار هي ودائع لا يمكن السحب منها إلا بعد إخبار البنك بفترة زمنية قبل السحب لا تقل عن 48 ساعة قبل السحب.

2- إيداعات البنوك الأخرى: تظهر تحت بند المستحق للبنوك أو اقتراض من البنوك وهو يمثل أحد المصادر الهامة التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها وتشمل على حسابات جارية في الداخل والخارج.

3- شهادات الإيداع: تستند على تمكين المستثمر من إيداع أمواله بعائد محدد ولأجل محدد مع ضمان سرعة السيولة وقابلية التداول في نفس الوقت.

4- القروض: تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض لأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الاقتراض من البنك المركزي.

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد البنك التجاري ومن الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة فاحصة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك تجاري راسخ الأقدام يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول إلى:¹

أولا: السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي)

تمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري، سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من الإيداعات، وتتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية، سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك التجارية الأخرى.

ثانيا: السيولة من الدرجة الثانية (أذونات الخزانة-أوراق تجارية مخصصة)

ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت وبأقل جهد وبأقل نفقة ممكنة، وهي ذات هدفين: ضمان الاسترداد والسداد، وتحقيق العائد من التشغيل ومنها أذون الخزانة والأوراق التجارية، والكمبيالات المخصصة.

ثالثا: الأسهم والسندات

تمثل الأسهم حصة في رأس مال المؤسسة وتعطي لحاملها جملة من الحقوق، إذ للسهم قيمة اسمية، دفترية وسوقية، أما السندات فهي ورقة مالية تمثل تمويل متوسط الأجل أي هي وعد من المقرض بدفع مبلغ معين إلى حامله في تاريخ الاستحقاق.

رابعا: القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان)

يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمه، وتنقسم قروض البنوك التجارية من حيث الغاية إلى ما يلي:

1- منير إسماعيل أبو شاور وأحمد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 199، 205.

رابعاً: القروض التجارية (الاعتمادات المستندية)

وهي قروض مخصصة لتمويل التجارة الخارجية، وهي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز عادة سنة،

خامساً: الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية)

قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظراً لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروض طويلة الأجل.

سادساً: الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام

وتعني الأوراق ذات الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير التي تأخذ حكم الأوراق المالية، كالسندات الحكومية وسندات التنمية. كما قد تشارك البنوك في تقديم القروض للقطاع العام من أجل تنشيط الاقتصاد.

الفرع الثالث: سمات موارد البنوك التجارية واستخداماتها ومصادر تمويلها

أولاً: سمات موارد البنوك التجارية واستخداماتها

تتسم موارد البنوك التجارية واستخداماتها بسمات خاصة تميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات الأخرى، وتمثل فيما يلي:¹

- 1- تشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري سواء كانت الودائع الجارية وودائع التوفير، أو الودائع لأجل، حيث تحصل الودائع الجارية أهمية تفوق أهميتها في البنوك والمؤسسات الأخرى.
- 2- لا تحتل الموارد الذاتية، وبالذات رأس المال أهمية نسبية تذكر في إجمالي موارد البنوك التجارية، إلا أن أهميتها النسبية رغم ذلك تبقى منخفضة سواء اتصل الأمر برأس المال والاحتياطيات، وتبقى الأهمية مرتفعة للودائع فيها، وهو الأمر الذي يؤكد أنها مؤسسات تتاجر بأموال الآخرين، وليس بأموالها الذاتية أساساً.
- 3- إن الإقراض قصيرة الأجل وللنشاطات التجارية بالذات، تعتبر أهم أوجه استخدامات البنوك التجارية لمواردها، حيث ترتفع القروض التي تمنحها هذه البنوك للمتعاملين معها.
- 4- لا تحتل القروض المتوسطة وطويلة الأجل أهمية نسبية تذكر في استخدامات البنوك التجارية لمواردها، والتي تتم من خلال إقامة المشروعات أو توسيعها، بسبب أن معظم موارد البنك التجاري هي موارد قصيرة الأجل.
- 5- إن البنوك التجارية يمكن أن تقوم ببعض الاستخدامات الاستثمارية لمواردها وبالذات في الحالات التي تتوفر لديها موارد مالية تزيد عن احتياجها للإقراض وحتى تحقق عائد نتيجة مثل هذا الاستخدام بدلا من بقائها بدون استخدام وبدون أن تحقق عائد.

ثانياً: مصادر تمويل البنوك التجارية

يمثل جانب الموجودات في الميزانية العامة استخدامات أموال المشروع بينما يمثل جانب المطلوبات مصادر تلك الأموال، وإن إلقاء نظرة على جانب المطلوبات في الميزانية العامة لبنك ما تبين مصادر التمويل على النحو التالي: رأس المال والاحتياطيات و المخصصات المختلفة، و التمويل من البنك المركزي.²

1- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص: 340-341.

2- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، ط6، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص: 23.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، فهو يعتبر أيضا وظيفة أساسية للبنوك التجارية، لذا تم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب، الأول يتناول نشأة الائتمان المصرفي وتطوره ومفهومه و الثاني يضم تصنيفات الائتمان المصرفي، والثالث يتناول المواصفات المطلوبة توافرها في مسؤول الائتمان و الرابع شروط وأهمية الائتمان، أما الخامس محددات الطلب والعرض على الائتمان.

المطلب الأول: نشأة وتطور الائتمان المصرفي ومفهومه

يمثل الائتمان المصرفي جانبا هاما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك والحاجة للائتمان تكاد تكون عامة للغالبية العظمى، لذا ستتطرق إلى نشأة الائتمان المصرفي ثم إلى تطوره و مفهومه فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة الائتمان المصرفي

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والحفاظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد و ضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه، وبعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.¹ مما سبق يمكن استخلاص أن الائتمان المصرفي ظهر مع ظهور البنوك التجارية وقيامها بتلقي وتجميع الودائع من الجمهور.

الفرع الثاني: تطور الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان مرحلة متقدمة من أعمال الوساطة والخدمات المصرفية، إذ نشأت في بادئ الأمر عمليات قبول الودائع وتبادل الأموال لدى الصاغة والصارفة والمصارف التجارية التي تأسست في أوروبا منذ أوائل القرن الثاني عشر، وفي مرحلة لاحقة قامت المصارف بمنح القروض من ودائع عملائها واقتصرت الائتمان في بادئ الأمر على خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها عند الاستحقاق، ومع تطور الأعمال المصرفية أخذت المصارف تطور عمليات ائتمائها ولم تعد القروض مقتصرة على الأشكال التقليدية مثل القروض النقدية، بل امتدت وتنوعت لتشمل صورا جديدة للائتمان كالاعتماد المستندية وخطابات الضمان وطاقات الائتمان.... الخ، وهكذا أصبح الائتمان يلعب دورا كبيرا في عملية تمويل المشروعات على اختلاف أنواعها في الاقتصاد الوطني.²

1- حسن سمير عشيش، مرجع سابق، ص: 59.

2- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 42.

الفرع الثالث: مفهوم الائتمان المصرفي:

نقول لغة: "ائتمن فلان فلانا: أعده (أي اعتبره) أميناً: وائتمن فلان فلانا على كذا: اتخذ أميناً عليه، والائتمان هو أن تعد أي تعتبر - المرء أميناً، أي جديراً برد الأمانة إلى أهلها، أي جديراً بالثقة".
أما الائتمان "بلغة القانون فله معنى واسع إذ يعني تسليم الغير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل: الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن، أو لإجراء عمل، أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعني تسليف المال لتثمينه في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة".¹
إذن الائتمان حسب هذا التعريف هو مبادلة مال أو تقديمه لطرف آخر بناء على الثقة و ذلك وفق مدة معينة.
ويمكن تعريف الائتمان على أنه "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق، وفي أجل معين بشكل سلع أو خدمات أو نقود، في الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً"،²

وهناك من يعرف الائتمان المصرفي على أنه: "واسطة تبادل بين البائع (المقرض) والمشتري (المقترض) التي تتمتع بقبول محدود، وبذلك فإن الائتمان المصرفي هو الوسيلة التي تسهل عملية التبادل لانتقال القيمة من البنك إلى المقترض، وبعد مدة من الزمن، الذي يمثل الأجل المتفق عليه، فإن على المشتري إعادة القيمة المستلمة على شكل دفعات".³
ويقصد بالائتمان المصرفي "الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعياً كان أم معنوياً (قد يكون العميل فرد، كما قد يكون شركة) حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه لدى آخر لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته"،⁴ إذن فالائتمان المصرفي هو عبارة عن ثقة البنك في عميله بمنحه الائتمان.
مما سبق يمكن استخلاص أن الائتمان من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد الائتمان (القرض) في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص هو البنك في حالة القروض البنكية بمنح أموال لشخص آخر (عملاء، مقترضين...)، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، وذلك لفترة محدودة مع الوعد من الشخص الآخر (عملاء) بتسديده بعد انقضاء الفترة المتفق عليها مسبقاً.

المطلب الثاني: تصنيفات الائتمان المصرفي

يوجد أكثر من معيار لتصنيف الائتمان المصرفي، وفيما يلي تلك المعايير المستخدمة في الواقع العملي.

الفرع الأول: معيار الغرض من الائتمان

تأخذ معظم بنوك ال.م.أ وبريطانيا بهذا المعيار ووفقاً له يتم تصنيف الائتمان إلى:⁵

أولاً: ائتمان تجاري وصناعي

تتمثل في القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم زراعية.

1- شاكر القزويني، مرجع سابق، ص: 90.

2- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 264.

3- عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 21، 22.

4- عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 281.

5- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 342، 343.

ثانيا: ائتمان استهلاكي

وهي القروض التي يطلبها المستهلكين لتمويل احتياجاتهم الشخصية، ك شراء السلع المعمرة مثل: السيارات والثلاجات وغيره، ومعظم تلك القروض تم سدادها في شكل دفعات شهرية، ويعتبر البعض بطاقات الائتمان المصرفي قروض مستهلكة لكنها غير مباشرة.

ثالثا: ائتمان استثماري(عقاري)

ويقصد بها تلك القروض المستخدمة في تمويل إنشاء المباني الجديدة، أو شراء عقارات قائمة، وعادة ما يمتد تاريخ استحقاقها لأجل طويل.

الفرع الثاني: معيار أجل الاستحقاق

طبقا لهذا المعيار يتم تصنيف الائتمان إلى:¹

أولاً: الائتمان طويل الأجل

ويقصد به الائتمان (القرض) الذي تكون فترته الزمنية أكثر من خمس سنوات وحتى خمس وعشرين أو ثلاثين سنة، وعادة ما يحصل على هذا النوع من الائتمان المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس أمواله الثابتة مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية ويدخل ضمن هذا النوع من الائتمان، الائتمان الاستهلاكي المقدم إلى الأفراد لأغراض الحصول على السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها.

ثانيا: الائتمان قصير الأجل

ويقصد به الائتمان المصرفي الذي تكون فترة الزمنية لسنة فأقل (ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر شهرا)، ويحصل على هذا النوع من الائتمان الأفراد والمشروعات المختلفة وبهدف تمويل عملياتها التجارية والصناعية والزراعية ولفترات قصيرة الأمد.

إن الائتمان الطويل والمتوسط الأجل يوجهان نحو تمويل الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل أو تتولى مهمة تمويل هذه البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من الاستثمارات والقطاعات الاقتصادية، أما الائتمان قصير الأجل فإنه غالبا ما يحصل عليه الأفراد لتمويل عملياتهم التجارية والجارية، ولهذا فإن الجهة المانحة له تتمثل في البنوك التجارية.

الفرع الثالث: معيار الضمان المقدم

يصنف الائتمان المصرفي طبقا لهذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما:²

أولاً: الائتمان الشخصي:(بدون ضمانات)

وتقدمها البنوك في أضيق الحدود للمقترضين (عملاء) معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية وجديتهم في سداد التزاماتهم ومن الذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر ملائم من الودائع النقدية لدى البنك المقرض.

1 ناظم محمد نوري أَلشمري، النقد والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والطباعة، الأردن، 2006، ص:125.

2 طارق طه، مرجع سابق، ص:350.

ثانيا: الائتمان العيني(بضمانات)

و بمقتضاها يلتزم المقرض(العميل) بتقديم أحد الأصول التي يمتلكها المقرض(البنك) وذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض وغني عن البيان أن القيمة السوقية لأصل المرهون يفترض أن تكون أكبر من قيمة القرض،¹ ويمكن تقسيم هذا النوع من القروض إلى:²

1- ائتمان مقابل أوراق مالية: وتراعي البنوك في هذا النوع من الائتمان أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان للقرض هي من الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية(البورصة)، والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي، ويلاحظ في هذا الصدد أن الأوراق المالية الحكومية تتمتع بقيمة اقتراضية أكبر من الأوراق المالية الأخرى.

2- ائتمان مقابل أوراق تجارية: ويتمثل في القروض التي تمنحها البنوك لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هؤلاء العملاء والمودعة لديها، وتحتاط البنوك عادة من المخاطر المحتملة المصاحبة لعدم سداد بعض الكمبيالات، لذا فهي تقوم باستقطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الضامنة.

3- ائتمان مقابل بضائع: وعادة ما تكون البضائع المرهونة كضمان للائتمان من السلع التي لا تتعرض للتلف سريعا وتتصف بالسهولة النسبية في تصريفها، حتى يمكن للبنك المقرض أن يبيعها استيفاء لحقه في حالة تعذر المقرض عن سداد القرض.

4- ائتمان مقابل رهن عقاري: نظرا لأن البنوك العقارية هي التي أصبحت مختصة بمنح هذا النوع من الائتمان، فإن البنوك التجارية في حالة قبولها لهذا الضمان تعتبرها بمثابة ضمان إضافي إذا ما استشعرت عدم استقرار الموقف المالي للمقرض.

الفرع الرابع: معيار شخصية متلقي الائتمان

ويقصد به نوعان من الائتمان الأول عام والثاني خاص:³

أولا: ائتمان العام

ويتمثل في الائتمان الممنوح للدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

ثانيا: الائتمان الخاص

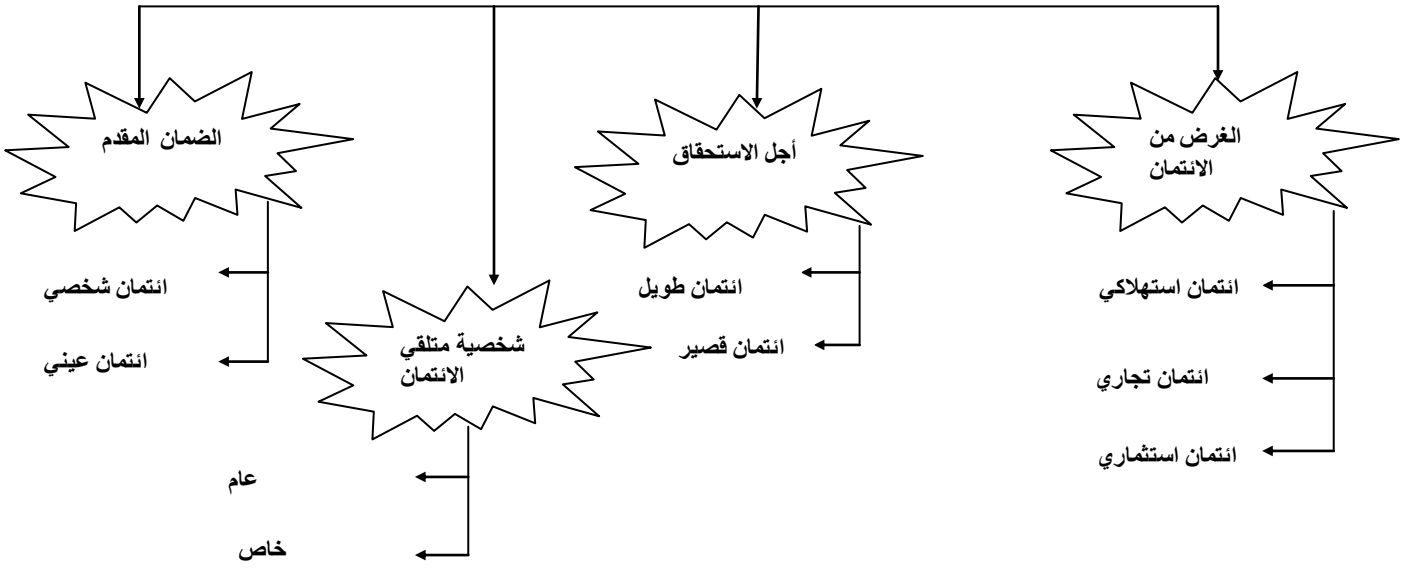
ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية. ومهما يكن نوع التصنيف للائتمان المصرفي فإنه لا يمكن الجزم بانفصال أي نوع من التصنيفات. ومن التصنيفات السابقة يمكن إنجاز الشكل التالي:

1 رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 85.

2 عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، مرجع سابق، ص: 22، 27.

3- طارق طه، مرجع سابق، ص: 351.

الشكل رقم(4): تصنيفات الائتمان المصرفي



المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الخامس: تصنيفات أخرى للائتمان المصرفي

إن للائتمان له تصنيفان وهما: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، والقروض الموجهة لتمويل الاستثمار.

أولاً: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال¹

وهي القروض الموجهة لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب اثنتا عشر (12) شهراً، وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، وتنقسم إلى القروض العامة والقروض الخاصة.

1- القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة وليس موجهة لتمويل أصل معين، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- 1-1- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة القصيرة جداً، التي يواجهها الزبون، ويتجسد ذلك في أن يكون حساب الزبون لدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.
- 1-2- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي الذي يسجل نقصاً في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى السنة كاملة.

1-3- قرض الموسم: هو نوع من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، قد يمتد إلى تسعة أشهر.²

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص، ص: 57، 58.

2- المرجع السابق، ص: 60.

1-4- قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية، ويقرر البنك مثل هذا النوع عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل ولكن هناك أسباب معينة أخرت تحقيقها.¹

2- القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:²

1-2- تسيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين، وينبغي على البنك التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها وغير ذلك.

2-2- تسيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة المتمثلة في الإدارة المركزية من جهة والمقاولين من جهة أخرى، وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي: إعطاء كفالات لصالح المقاولين، ومنح قروض فعلية.

2-3- الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. ويتكون الخصم التجاري من ثلاثة عناصر هي: معدل الفائدة وعمولة التحصيل وهي عمولة الجهد المبذول والوقت المضحي به أثناء تحصيل الورقة، وعمولة الخصم وهو أجر البنك من العملية ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{مبلغ الخصم} = \frac{\text{عدد الشهور}}{12} \times \frac{\text{معدل الخصم}}{100} \times \text{القيمة الاسمية}$$

3- القرض بالالتزام: يعتبر من القروض الخاصة ولا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار³

وتتمثل في تلك النشاطات أو العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج أو على عقارات. ولقد كانت تقوم بعمليات الاستثمارات بنوك متخصصة نظرا للخصائص المرتبطة بهذا التمويل، ولكن ذلك تغير مع الزمن وأصبح بإمكان البنوك تمويل العمليات ذات المبالغ الكبيرة، وتكون من سبع سنوات إلى غاية عشرين سنة مثل: تمويل نوع خاص مثل الحصول على عقارات.....

1- عمليات القرض الكلاسيكية: يتم التمييز هنا بين نوعين من الطرق الكلاسيكية القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار بذاته.

1- شاكر القر ويني، مرجع سابق، ص: 98.

2- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 63.

3- المرجع السابق، ص: 73، 74، 76.

2- الائتمان لإيجاري: يعتبر فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك، أو مؤسسة مالية، بوضع آلات أو معدات بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

3- حالات التوظيف المالي: إن الطرق التمويل السابقة الكلاسيكية على وجه التحذير يمكن أن تتم باستعمال أدوات مالية خاصة مثل السندات، كما يمكن أن تستعمل طرق تمويل أخرى مثل اللجوء إلى المساهمين، ويتجسد ذلك بإصدار نوع خاص من الأوراق المالية هي الأسهم، وفي كلتا الحالتين تجد البنوك نفسها أمام تسيير محفظات مالية وهي خليط بين الأسهم والسندات.¹

المطلب الثالث: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي والمواصفات المطلوبة في مسؤول

الائتمان

سنتطرق في هذا المطلب إلى الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان ثم المواصفات المطلوبة في مسؤول الائتمان فيما يلي:

الفرع الأول: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي

في الواقع إن الائتمان المصرفي من الأمور التي تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات للإدارات العليا في البنك، وبالنظر لخرائط الهيكل التنظيمي للبنوك نجد أن دوائر التسهيلات المصرفية ترتبط مباشرة بالإدارات العليا في جميع المراكز والفروع، ويعود ذلك لطبيعة التسهيلات، حيث تتطلب السرعة في الأداء والضبط المناسب، حيث المخاطر تؤثر على الربحية، وإن سوء إدارة هذا القسم سيكبد البنك خسائر كبيرة، ونظراً لأن المعلومات المصرفية غاية في السرية ولا يجوز إطلاع الأقسام الأخرى على تلك المعلومات أو تداولها، لذلك يتوجب أن تكون في أضيق الحدود وتكون مباشرة بين قسم التسهيلات الائتمانية وإدارة البنك والعميل.²

الفرع الثاني: المواصفات المطلوب توافرها في مسؤول الائتمان المصرفي

لما كانت التسهيلات الائتمانية الجانب الثاني لأعمال البنك بعد قبول الودائع، فإن المسؤولية تقع على عاتق مسؤول التسهيلات حيث الخبرة والكفاءة اللازمة، والالتزام بتطبيق الإجراءات الفنية السليمة وتوافقها مع تعليمات إدارة البنك والبنك المركزي بخصوص منح التسهيلات، ويجب أن تتوفر في مسؤول التسهيلات مجموعة من الصفات لكي يؤدي عمله بكفاءة وإقرار، ومن الصفات ما يلي:

- الشخصية المقبولة واللباقة في الحديث.
- القدرة والمعرفة في تحليل المعلومات الوصفية والكمية.
- الخلفية الثقافية الجيدة ومتابعة التطورات الاقتصادية وأوضاع السوق.
- المعرفة بالأصول والأعراف المحاسبية، وتحليل الميزانيات وإعداد التقارير.

1- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 82.

2- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص: 72، 73.

- الإلمام بالجوانب القانونية.

المطلب الرابع: شروط وأهمية الائتمان المصرفي

ستتطرق أولاً إلى شروط الائتمان المصرفي ثم إلى أهميته.

الفرع الأول: شروط الائتمان المصرفي

تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط التالية:¹

- دراسة الكفاية المالية للزبون.
- النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون.
- الغرض من طلب الائتمان.
- توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان.
- الوضع المالي للزبون المقترض.

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي:²

تؤدي البنوك دوراً هاماً في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد وبنشاطاته المختلفة، والإسهام بتطور هذه النشاطات وتنوعها وتوسعها، وبحيث يؤدي هذا إلى أن يصبح من غير الممكن حصول التطور والتنوع والتوسع في النشاطات الاقتصادية سواء ارتبط ذلك بعمليات الإنتاج، التوزيع والتداول، ومن ثم الاستهلاك، بدون الدور الفعال للمصارف من خلال الائتمان أي التمويل لهذه النشاطات، ولذا يقال أن الائتمان يعتبر دم الحياة للأعمال وبهذا فإن أهمية البنوك ودورها في عمل الاقتصاد وتطوره وتنميته تبرز من خلال الوظائف التي يؤديها الائتمان الذي تمنحه البنوك ودوره في ذلك والذي يتمثل في:

- 1- أن الائتمان الذي تمنحه البنوك يوفر وسيلة التبادل، ذلك أن الأوراق النقدية في الوقت الحاضر، والنقود المعدنية والمسكوكات المساعدة تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها.
- 2- أن البنوك بتوفيرها للائتمان تسهم وفي زيادة الاستثمار الذي يوفر القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.
- 3- أن البنوك ومن خلال الائتمان الذي يوفره للمعاملين معها، تسمح بزيادة الإنتاج لا اعتماداً على الإمكانيات التي يتيحها الاستثمار بزيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.
- 4- أن البنوك ومن خلال الائتمان الذي تمنحه لفئات المجتمع تتيح زيادة الاستهلاك، وبحيث تساعد الأفراد من خلال القروض الممنوحة لهم الحصول على استهلاك إضافي.
- 5- أن البنوك يمكن أن تساهم في توزيع الموارد المالية من خلال الائتمان الذي تمنحه بين مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية.
- 6- إن البنوك من خلال عملها في تجميع الموارد يمكن أن تسهم وبدرجة مهمة في الحد من تجميد الموارد المالية عن طريق

1- إبراهيم علي الجزراوي، نادبة شاكر أنعمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010، ص:06.

2- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص، ص: 272، 280.

الاكتناز الذي يمثل اقتطاع جزء من الدخل.

إذن يمكن القول أن وظائف الائتمان هي تمويل الإنتاج، الاستهلاك وتسوية المبادلات.

المطلب الخامس: أسواق وأدوات الائتمان المصرفي ومحددات الطلب والعرض على الائتمان

نظرا لمدى أهمية الائتمان المصرفي في البنوك التجارية تؤدي أسواقه دورا مميزا في الاقتصاد إذ أن للائتمان أدوات ومحددات للطلب والعرض على الائتمان، سنتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: أسواق الائتمان المصرفي

هناك نوعان من أسواق الائتمان المصرفي وهما:¹

أولا: السوق النقدية

هي السوق التي يجري فيها التعامل بأدوات الائتمان قصير الأجل مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية وغيرها، ومن أهم المتعاملين في السوق النقدية الحكومة باعتبارها بائعا لأذونات الخزانة والبنوك التجارية باعتبارها مشتريا لها، تتميز السوق النقدية بأنها سوق للحملة، فيتم التعامل بها بأحجام كبيرة، أما من حيث مخاطر التعامل في السوق النقدية فتكمن فيما يلي:

1- تقلبات أسعار الفائدة: تزداد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة كلما زادت مدة ربط الودائع أو الافتراض بسبب زيادة تقلبات الأسعار، ولتجنب مثل هذه المخاطر، تعتمد البنوك على ربط ودايعها لدى الغير باستحقاقات متماثلة لودائع عملائها لديها، وتسمى هذه العملية التماثل (المقابلة)، أما في حالة ربط ودايع المصرف لدى الغير بفترات الاستحقاق تختلف عن استحقاقاتها ودايع عملائه، وتسمى بالفجوة، فإن تقلبات أسعار الفائدة تشكل مخاطرة على ربحية البنك.

2- السيولة النقدية: إن مخاطر السيولة سوف تظهر بوضوح إذا ما تتبع دائرة الخزينة بالمصرف سياسة التماثل، حيث يظهر عدم التماثل بين استحقاقات ودايع العملاء المربوطة واستحقاقات الأموال المستثمرة لدى الغير.

3- مخاطر التسويات: من المخاطر الرئيسية أيضا عدم قدرة الطرف الآخر من العملية على إعادة الأموال المربوطة لديه بسبب مصاعب مالية يواجهها أو بسبب إفلاسه، لتجنب مثل هذا الخطر، يختار البنك التعامل مع مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة ويدرس جيدا الأوضاع المالية لهذه المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار البلد الذي تقيم فيه هذه المؤسسات.

ثانيا: أسواق رأس المال

وهو سوق التعامل (بيعا وشراء) بأدوات الائتمان الطويلة الأجل، وهذه الأدوات الائتمانية أو كما تسمى (الأصول المالية) عبارة عن الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات المختلفة بهدف تغطية رأس المال وتوفير الأموال التي يحتاجها في تسيير نشاطه الاقتصادي، سواء كان هذا المشروع صناعيا أو زراعيا أو عقاريا أو خدميا ولفترات طويلة، وكذلك السندات الحكومية، لهذا فإن السوق المالي يعد مجالا طبيعيا لنشاط البنك و المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وينقسم أسواق رأس المال إلى سوقين: أولي وثانوي.

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2008، ص: 74، 75.

1- السوق الأولي: ويقصد به سوق إصدار الأصول المالية سواء كانت هذه الإصدارات لأدوات ائتمانية أو أصول مالية طويلة الأجل، وعملية الإصدار هذه تمثل اكتتابا بين المقترض فهذه السوق هي منبع ومصدر الاستثمارات الجديدة الممولة بالإدخارات المتجمعة في هذه السوق.

2- السوق الثانوي: ويقصد به سوق التداول للأصول المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي، ويعد السوق الثانوي أكثر أهمية من السوق الأولي، وذلك لأن تداول الأصول المالية فيه بيعا وشراء فيما بين أطراف جديدة لم تكن موجودة أو متعاملة في السوق الأولي.¹

الفرع الثاني: أدوات الائتمان المصرفي

ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية و الأوراق المالية، والنقود الورقية ذاتها تعد من بين أدوات الائتمان، وستتناول هذه الأدوات بإيجاز فيما يلي:²

أولاً: الأوراق التجارية

وهي أدوات الائتمان قصير الأجل ومن أهمها نجد الكمبيالة والسند الأذني والشيك و أذونات الخزنة، وأهم ما يميز هذه الأوراق سرعة تداولها وعدم تقيدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها.

والكمبيالة هي "سند يتداخل فيه ثلاثة أشخاص ويصلح لتخليص ذمتين في نفس الوقت، وتعتبر الكمبيالة أشهر الأوراق التجارية على الإطلاق"³، أما السند الأذني "هو صك يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لإذن المستفيد ويتشابه السند الإذني مع الكمبيالة في أن كلاهما يعتبر وسيلة لأداء الدين الآجل، إلا أنهما يختلفان في أن السند الأذني لا يعتبر ورقة تجارية"⁴، أما الشيك "فهو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث مبلغا معيناً"⁵، أما فيما يتعلق بأذونات الخزنة فهي سند دين على الحكومة قصير الأجل (3 شهور عادة)، ويتم تداوله بنفس طرق تناول الأوراق التجارية، ويتميز عليها بكون الضمان الذي يوفره لحامله لأن الضامن هو الحكومة.

ثانياً: الأوراق المالية

وهي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات، فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا لما يسفر عنه المركز المالي للمشروع الذي أصدر هذه الأسهم، أما السندات فهي بمثابة أدوات الائتمان قد تصدرها الحكومات أو المكتتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين.

1- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص، ص: 131، 132.

2- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 85.

3- حياة عبد الله، مرجع سابق، ص: 44.

4 زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص: 86.

5- Philippe monnier, Sandrine mahier, les techniques bancaires (pratiques, applications corrigées), 3 édition, le François bunod, paris, 2012, p : 77.

ثالثا: النقود الورقية

و تعتبر من بين أدوات الائتمان وليس أدل على ذلك من أنهما تسمى أحيانا بالنقود الائتمانية دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة.¹

الفرع الثالث: محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي

تحكم عملية الائتمان المصرفي محددات تؤثر على مدى الإقبال على الائتمان سواء على مستوى فردي أو على مستوى مؤسسي، فسياسة البنك في جذب الودائع تعد من أهم المحددات التي تؤثر على أبعاد ومرتكزات السياسة الائتمانية، حيث أن سياسة الائتمان تعتمد على الودائع وتكاليفها وآجال استحقاقها.² ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي إلى:³

أولاً: العوامل أو المحددات الموضوعية

وهي تلك العوامل أو المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الأموال المصرفية بصفة عامة، والطلب على الائتمان المصرفي بصفة خاصة، وذلك بعيدا عن المحددات ذات الطابع الاعتباري أو الشخصي، ومن أهم المتغيرات:

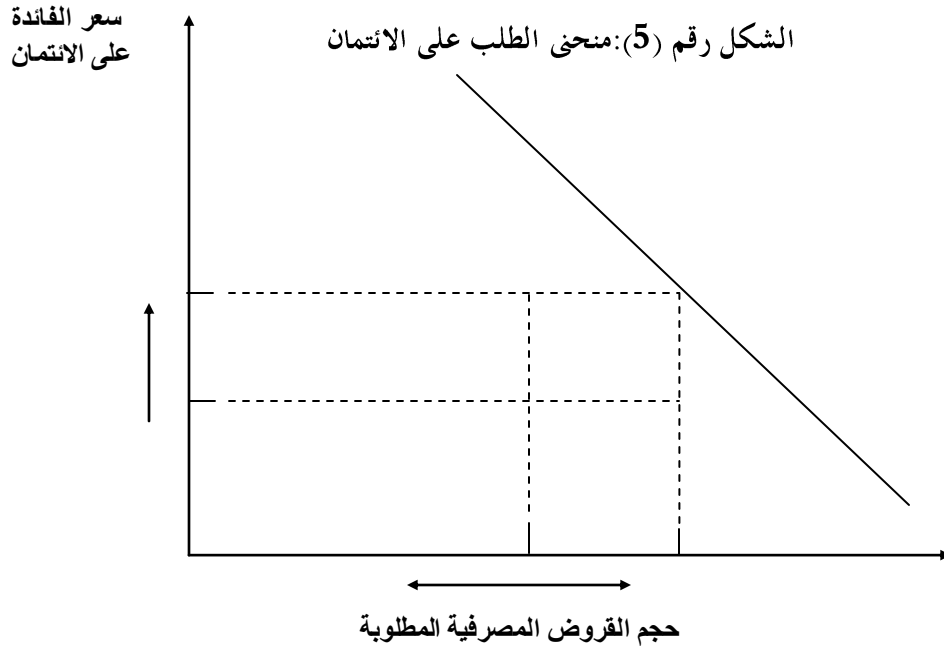
- أسعار الفائدة المصرفية.
- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان.
- دخول و ثروات المقترضين.

1- أسعار الفائدة المصرفية: مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية أخرى بالطابع العكسي، فزيادة سعر الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان والعكس صحيح، لذا يتخذ منحى الطلب على الائتمان شكل منحى الطلب العادي حيث يتجه من الأعلى للأسفل وإلى اليمين، كما هو موضح في الشكل التالي:

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص: 86، 87.

2- أسامة محمود بن موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 45.

3 محمد كمال خليل الحمراوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 100، 99.



المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:100.

2- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان: مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية لاسيما السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وكلاهما ثابت إلا تحولت المؤسسة الاقتصادية طالبة الإقراض من السوق المصرفي إلى سوق الأوراق المالية لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه المؤسسات بشكل كلي أو جزئي بمعنى أن العلاقة بين تغيرات أسعار الفائدة على بدائل الائتمان من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع من ناحية أخرى، علاقة طردية أي موجبة.

3- دخول وثرورات المقترضين: تشير النظرة المبدئية إلى أن ارتفاع مستويات الدخل لمختلف المؤسسات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

ثانياً: العوامل الاعتبارية

توجد مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان التي تقدمه البنوك، ولعل من هذه العوامل الرغبة والقدرة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات والأذواق لاسيما بالنسبة للأفراد، فلا شك أن وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الفرد والقائمين على الإدارة في المشروع تحد من الطلب على الائتمان من البنوك.

ثالثاً: عوامل مرفقيه على مستوى الجهاز المصرفي

تتعدد العوامل المرفقيه التي تؤثر في الطلب على الائتمان المصرفي، ويمكن توضيح تلك العوامل فيما يلي:

1- مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك في اتخاذ قرار الائتمان: لا شك أنه كلما تمتعت إدارات البنوك بحرية أكثر في اتخاذ القرار الائتماني كلما زادت مساحة الثقة في هذه الإدارات ومن ثم يزيد عدد طلبات الاقتراض.

2- سياسة المساندة المصرفية: أن التدخل المستمر من قبل الجهات الرسمية والنقدية والائتمانية في مجتمع ما لمساندة بنك معين في حالة تعرضه لإعسار مالي في التوقيت المناسب يدعم الثقة في الجهاز المصرفي كله، ومن ثم تزيد قيمة الودائع لدى وحدات هذا الجهاز وتزيد قدرته على تقديم الائتمان المصرفي.

3- الإعلان المستمر عن مقومات السياسة الائتمانية: لا شك أن للسياسة التي تنتهجها السلطات النقدية والائتمانية في تمرير النشاط المصرفي والائتماني آثار على جانب عرض هذا النشاط، وكذلك على جانب الطلب عليه، فالإعلان قد يدفع إلى مزيد أو قليل من الثقة في وحدات الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة درجة اللجوء إليه للحصول على الائتمان أو الحد من الطلب عليه.

4- سياسة ضمان الائتمان المصرفي: يزيل اعتماد الدول لسياسة ضمان الائتمان من أمام المقترضين عقبة كبيرة تحول دون حصوله على الائتمان لاسيما بالنسبة للمقترض.

5- الدورة الاقتصادية: تتأثر السياسة الائتمانية بالوضع الاقتصادي السائد من وراج وكساد وتضخم، إذ في حالة الازدهار الاقتصادي وحالة الرواج تعمل البنوك على زيادة نسبة الائتمانات المقدمة لوجود الثقة لديها بنجاح المشاريع وتوفير فرصة أكبر للربح.

المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان و الضمانات المقبولة

سنتطرق في هذا المبحث إلى خصائص القرار الأمثل و مراحل وخطوات منح الائتمان، إضافة إلى أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان، و الضمانات المقبولة.

المطلب الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل والضمان المصرفي المقبول

الفرع الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل

تتمحور خصائص القرار الائتماني والتي إن توفرت يصعب حدوث التعثر بخلاف ما يرجع إلى أسباب يصعب السيطرة عليها وتقع خارج دائرة مسؤولية العميل والبنك، ونلخصها في الآتي:¹

1- خاصية السيولة في الائتمان الممنوح: وهي تعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان، وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه، وبالشروط المتفق عليها.

2- الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح: إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة للقرار الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك، فيما يتعلق بنوع التسهيلات الممكن تقديمها وأسعار العائد واجبة التطبيق.

3- خاصية الأمان: في الأموال المقرضة: وتعني الثقة في أن الأموال المقرضة سوف يتم سددها في تاريخ الاستحقاق، ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة بالإضافة إلى عدم السماح بمنح ائتمان لأغراض المضاربة أو لأغراض مظهرية.

4- خاصية تنوع محفظة القروض والتسهيلات: والهدف من تنوع محفظة القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية، أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين، أو عميل بعينه أو التركيز على نوع وحيد من الضمانات.

5- خاصية الضمان: والذي يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنظورة، أو لمعالجة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، آخذاً في الاعتبار أن خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار الائتماني الأمثل.

الفرع الثاني: الضمانات المصرفية المقبولة

أولاً: مفهوم الضمان المصرفي²

وهو مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان، ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنوك، ويتعين هنا التأكيد على أن ما يقدمه البنك لعميله من الائتمان يتطلب أن يكون هذا العميل أهلاً للثقة من ناحية، وأن تكون لديه المقدرة على استخدام مبلغ القرض من الغرض الذي خصص له من ناحية أخرى، ومن هنا يهتم الباحث الائتماني بتحديد الثغرة التمويلية للعميل من حيث القيمة والتوقيت، ومن ثم يمكن تحديد قيمة القرض الواجب تقديمه لهذا العميل.

1- مراد سالم الطلاع، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 86.

2- أسامة محمود موسى، مرجع سابق، ص: 49.

ثانيا: الاعتبارات المطلوبة في الضمانات

يتعين على البنك أخذ مجموعة من الاعتبارات عند قبول ضمانات معينة لمنح تسهيلات معينة ، ومن هذه الاعتبارات مايلي:¹

1- التقدير : يكون مطلوباً من مسئول التسهيلات حسن تقدير قيمة الضمانات المقدمة من العميل حتى لو استلزم الأمر الاستعانة بخبير في هذا المجال.

2- التسويق : يجب الأخذ في الحسبان عند قبول الضمانات ، إمكانية تسويقها وبيعها بسهولة.

3- استقرار القيمة : عند قبول الضمانات ، يتوجب مراعاة التضخم وتقلبات الأسعار ومدة التسهيلات ، وأن يراعى عدم تعرضها لانخفاض القيمة ، أو تعرضها للتلف بمرور الوقت.

4- إمكانية نقل ملكيتها بسهولة وبشكل قانوني.

المطلب الثاني: مراحل تقديم طلب الائتمان والمبادئ الأساسية لمنح الائتمان

يمر ملف طلب الائتمان بمراحل وذلك وفقاً لمبادئ أساسية لمنحه والتي سنتطرق إليها فيما يأتي:

الفرع الأول: مراحل تقديم طلب الائتمان

يخضع قرار الائتمان للمراحل التالية:²

أولاً: تقديم ملف طلب القرض من الزبون

ويشمل هذا الملف أساساً على:

- طلب خطي موقع يوضح فيه المبلغ المطلوب.
- القوائم المالية (الميزانيات وجدول حساب النتائج) لثلاث أو خمس سنوات سابقة.
- دراسة الجدوى أو الدراسة التقنية.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الملكية أو عقد إيجار المحل.
- الضمانات.

ثانياً: الفحص الأولي للقرض

بعد استلام ملف الطلب من البنك يتم فحصه للتأكد من قبوله من حيث:

- شموله لكل الوثائق.
- موافقته لمعايير وشروط الإقراض المعتمدة في البنك.

1- خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص: 98.

2- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بقاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 260، 261.

ثالثا: دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك

ويشمل الجوانب التالية: شخصية الزبون، تحليل المركز المالي للزبون، دراسة جدوى المشروع، المقابلة والمعينة، الضمانات، التفاوض مع الزبون حول القرض

رابعا: اتخاذ قرار الإقراض

هذه القرار هو تتويج للخطوات السابقة، ونشير هنا إلى أن أهلية اتخاذ هذا القرار يعود لمدير البنك، وتضع البنوك عادة سقف لمبلغ القرض لكل من الوكالات والفروع الجهوية.

خامسا: صرف مبلغ القرض

بعد إبرام عقد القرض الذي يوقعه كل من البنك والزبون، يتم تحرير مبلغ القرض، ويمكن هنا تصور حالتين: إما أن تقدم المبلغ دفعة واحدة للزبون، وإما أن يوضع المبلغ تحت تصرف الزبون ويتم السحب منه على دفعات.

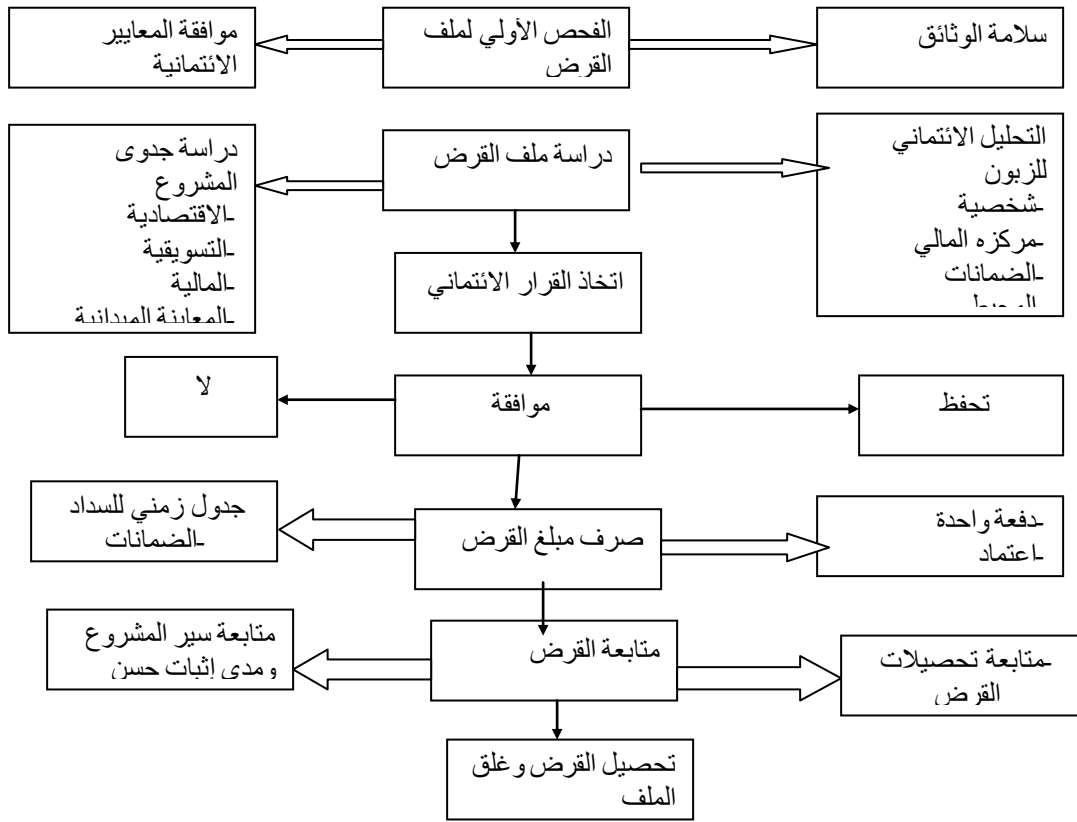
سادسا: متابعة القرض

وهذه المتابعة لا تتعلق فحسب بأقساط وتواريخ السداد، بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه بغرض الاطمئنان على حسن سيره واستمراريته.

سابعا: تحصيل القرض

سواء كان الدفع على أقساط أو كان دفعة واحدة، يجب التأكد في النهاية اجل القرض من أن كل المبلغ مع الفوائد قد تم تحصيلها، وبعده يتم غلق الملف وحفظه.

الشكل رقم(6): يوضح حلقات مسلسل القرض



المصدر: رحييم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 263.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لمنح الائتمان المصرفي

يستند منح الائتمان المصرفي إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي:¹

1- **الأمان**: يتحقق الأمان للائتمان إذا منح لعميل تتوافر فيه الأهلية للاقتراض وحسن السمعة والخبرة الكافية والمركز المالي المناسب.

2- **السيولة**: تتحقق السيولة بضرورة الاحتفاظ بجزء من موارد البنك في شكل أصول حاضرة متمثلة في خزينة البنك.

3- **الربحية**: إن رغبة البنك في تحقيق الربحية قد تتعارض مع مبدأي الأمان والسيولة لأنه حتى يتمتع البنك بالسيولة الكافية مع توافر الحيلة فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من قدرته على تحقيق عائد مجزى.

1- محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، المصرية، مصر، 2012، ص: 292، 293.

المطلب الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

مع تطور البنوك التجارية واتساع حجم خدماتها، قد تنوعت أشكال الائتمان التي يقدمها البنك التجاري وذلك وفق أسس ومعايير التي على أساسها يمنح الائتمان، إلا أنه هناك عوامل قد تؤثر في قرار منح الائتمان، وسنتطرق فيما يلي إلى أسس ومعايير منح الائتمان المصرفي إضافة إلى العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان المصرفي.

الفرع الأول: أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها وهي:¹

1- توفير الأمان لأموال البنك وذلك بالمحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة للبنك.
2- الموازنة بين هدي الربحية والسيولة، حيث أن البنك يسعى إلى زيادة أرباحه عن طريق زيادة حجم القروض الممنوحة، ومن جهة أخرى هو ملزم أمام المودعين بسحب ودائعهم في أي وقت باعتبارها ودائع تحت الطلب، وبالتالي فإن إدارة البنك مطالبة بالاحتفاظ بمركز مالي يتصف بالسيولة لمقابلة طلبات السحب دون تأخير ومن دون أن يتعارض مع هدف تحقيق الربحية.

3- التقيد بالسياسة العامة للدولة وعلى الأخص القرارات التي يتخذها البنك المركزي بشأن هيكل أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية والمصرفية.

وتحدد القروض والائتمان أيضا على أساس:²

- موقع البنك وحجمه.

- البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.

- شخصية ونوعية القوى البشرية العاملة في البنك، والمسؤولة عن منح الائتمان.

وتتخذ البنوك التجارية قراراتها التسليفية بعد القيام بالوقوف على الأمور التالية:³

1- مبلغ القرض: تفضل البنوك أن يكون مبلغ القرض المطلوب من أي عميل كافيا لمواجهة احتياجاته، لذا يقع ضمن اهتمامات البنوك للتأكد من كفاية مبلغ القرض للعرض الذي يرغب العميل في تمويله.

2- الغرض من القرض: كان من المعتاد سابقا أن يحصل العميل على كل ما يطلبه من البنوك من أموال بمجرد طلبه من هذه البنوك والاستفسار عن الغرض الذي سيستعمل له المبلغ المقترض.

3- مدة القرض: وتفضل البنوك القروض القصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية وذلك بحكم تركيبة مواردها .

4- مصادر الوفاء: يصر البنك المقرض دائما قبل منح الموافقة على منح أي قرض، على التأكد من وجود مصادر وفاء مؤكدة لدى المقرض.

1- رحيم حسن، سليم حمود، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى الوطني السادس، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، يومي 23، 24 نوفمبر 2008، ص: 05.

2- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سابق، ص: 132.

3- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص، ص: 82، 83.

5- رأس المال المقترض ومصادره المالية: يمثل هذا العنصر الدعم المالي المقدم للمؤسسة من أصحابها، وهذا الدعم يعبر عن قدرة المؤسسة المالية والتي تعتبر المحدد الرئيسي لما يمكن للبنك أن يسلفه للمؤسسة.

6- الضمانة: لا تمنح البنوك تسهيلات من اجل الضمانات، بل تمنح القروض بعد التأكد من قدرة المقترض على التسديد من مصدر معروف خلال مدة معقولة.

الفرع الثاني: معايير من الائتمان.

يطلق على معايير منح الائتمان بال5Cs وهي:

أولاً: الشخصية Character

يدور هذا الاعتبار حول الانطباع العام على المقترض من حيث سمعته نزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه، وسلوكياته الأخلاقية، ويلعب الاستعلام الموضوعي المعد عن العميل دوراً مهماً في توفير البيانات اللازمة للباحث الائتماني.¹

ثانياً: المقدرة على السداد Capacity

ونقصد بالمقدرة هنا قدرة العميل على سداد التزاماته في مواعيدها دون تأخير سواء كان ائتمان قصير الأجل أو أقساط ائتمان متوسط وطويل الأجل، ويمكن الحكم على هذا المؤشر من خلال التحليل المالي الدقيق لنشاط العميل.²

ثالثاً: رأس المال Capital

يعد رأس مال العميل من وجهة نظر الائتمان الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية خلال فترة الائتمان لاسيما مع اهتزاز العنصرين السابقين، ورغم ذلك لا يمنح الائتمان المصرفي على أساس افتراض مسبق بان رأس المال هو وسيلة السداد، حتى ولو كانت ضمانات السداد متوفرة.³

رابعاً: الضمانات Collatéral

نريد أن نؤكد هنا حقيقة هامة وهي عدم جواز منح القروض بمجرد توافر ضمانات يرى البنك المقرض أنها كافية، أي انه ينطلق من توافر الضمان كأساس لمنح الائتمان، وهو أمر خطير قاد لكثير من حالات التعثر، كما نؤكد أن الضمان قد يفرض نفسه في حالات بعينها مثل التسهيلات قصيرة الأجل كما أن الضمان بصفة عامة قد تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها نتائج دراسة طلب القرض، ويرى متخذ القرار الائتماني انه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان وذلك بتقديم ضمان عيني أو شخصي.⁴

1- احمد غنيم، مرجع سابق، ص: 54.

2- صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص: 200.

3- محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص: 159.

4 احمد غنيم، مرجع سابق، ص: 55.

خامسا: الظروف العامة Condition

يقصد بها الأوضاع المحيطة بالنشاط، وتشمل استقرار المؤسسة والقدرة التنافسية للمؤسسة أي قدرة النشاط على الاستمرار في السوق، وقوة تحملها للظروف، وكيفية التعايش معها ومواجهتها.¹

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان المصرفي

ثمة عوامل تؤثر على قرار البنك الخاص بمنح الائتمان ومن أهم تلك العوامل مايلي:²

أولا: اعتبارات السيولة

ومعناها أن على البنك أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستتبع بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة، مما يتيح إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة.

ثانيا: اعتبارات الربحية

ترجع حقيقتها إلى أن درجة سيولة الأصل تتناسب تناسباً عكسياً مع ربحية هذا الأصل ومخاطر الاحتفاظ به، فكلما ارتفعت سيولة الأصل قلت ربحيته أو قدرته على تحقيق الأرباح وقلة المخاطر التي تترتب على الاحتفاظ به والعكس صحيح، وعليه فإن قرار منح الائتمان يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على البنك أن يحفظ فيه بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه فإنه عليه أن يعمل على تحقيق قدر معقول من الربح.

ثالثا: قرارات البنك المركزي

حيث يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل: تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذا نسبي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما.

رابعا: السياسة الائتمانية للبنك

حيث يخضع البنك فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في مبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية والتي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وأجلها الزمنية وشروطها الرئيسية.

وهناك عوامل أخرى تؤثر على قرار منح الائتمان المصرفي أيضا هي:³

خامسا: مجموعة عوامل تتصل بالعميل طالب الائتمان

وتشمل هذه المجموعة دراسة ما يلي:

- المستندات المقدمة ومدى صحتها وقانونيتها وتكاملها أو التوصية باستكمال بعضها.
- التسهيل الائتماني المطلوب، حجمه، الغرض منه، طبيعته، مدته، مصدر السداد، برنامج السداد، الضمانات المقترحة من جانب العميل
- نتيجة الاستعلام المتكامل عن العميل.

1 صلاح إبراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص: 201.

2 عاطف جابر طه، مرجع سابق، ص، ص: 22، 283.

3 احمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، المكتبات البرى، القاهرة، مصر، 2002، ص، ص: 43، 44.

- الدراسة الائتمانية المتكاملة لطلب التسهيلات المقدمة.

سادسا: مجموعة عوامل تتصل بالباحث وصانع القرار

وتشمل:

- المستوى الوظيفي الذي يشغله.
- سنوات الخبرة السابقة في المجال الائتماني بشكل أساسي.
- طبيعة الأعمال المصرفية السابق إسنادها إليه.
- الصلاحيات الائتمانية الممنوحة له.
- مستوى المعرفة ودرجة التعليم وبرنامج التأهيل المتخصصة التي تتوافر لديه.

المطلب الرابع: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان والديون المتعثرة

يختلف مجال ومدى البحث والتحري عن طالب الائتمان وفقا لعدد من العوامل من أهمها حجم ومدة القرض، القوائم والتقارير المالية للمؤسسة، الضمانات المقدمة، التعاملات السابقة مع طالب الائتمان.

الفرع الأول: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان¹

إن الهدف من البحث والتحري هو جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة طالب القرض ومدى قدرته على تحقيق الدخل، وحجم أصوله، والظروف الاقتصادية التي يمارس فيها نشاطه، يمتد البحث والتحري عن النشاط الذي يستخدم فيه القرض إلى سجلات الأداء المالي للمؤسسة، نوع العلاقات العمالية، مركز المؤسسة التسويقي، المنتجات التي تقدمها وهل هي جديدة مبتكرة أو تقليدية، وتتعدد مصادر الحصول على المعلومات نذكر منها المقابلات مع طالب الائتمان، والرجوع إلى سجلات البنك، والمصادر الأخرى غير السابقة الذكر، ونوضح ذلك فيما يلي:²

أولا: إجراء مقابلة مع طالب الائتمان

يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب الائتمان ومدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للائتمان المصرفي، وأيضا الحكم على سمعة العميل، وصدق المعلومات التي يدلي بها وجمع المعلومات عن ماضي المؤسسة وتطورها.

ثانيا: السجلات الخاصة بالبنك

يجب أن يتوفر لدى البنك مجموعة من السجلات والإحصائيات عن المودعين والمقترضين، وتفيد هذه السجلات في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب الائتمان، وكيفية استخدامه للقروض السابقة، وأسلوب سداده لهذا الائتمان.

ثالثا: المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات

يمكن ذلك بالرجوع إلى المؤسسات والهيئات المتخصصة في جمع المعلومات عن المؤسسة، أما المعلومات الأكثر تفصيلا فمن الحصول عليها في شكل تقارير خاصة عن حجم الائتمان، ويسمى بتقرير معلومات عن المؤسسة.

1- علا نعيم عبد القادر، مرجع سابق، ص، ص: 171، 172.

2- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص، ص: 167، 169.

رابعاً: تحليل القوائم المالية

تعتبر من أهم المصادر للحصول على معلومات عن طالبي الائتمان، وتهتم البنوك بتحليل القوائم التاريخية، وإعداد القوائم المالية المستقبلية وتحليلها، والميزانيات النقدية والتقديرية، تفيد هذه القوائم في تقييم المركز المالي لطالب الائتمان الحالي والمستقبلي ورجحيته، ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياته وأداء التزاماته.

الفرع الثاني: الديون المتعثرة

تعد الديون المتعثرة من عدم مقدرة العميل على سداد مبلغ الائتمان الممنوح له من البنك المتعامل معه.

أولاً: تعريف الديون المتعثرة¹

يعرف التعثر بأنه عملية أحواله، فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي يصل إليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته، والحصول على التزامات جديدة بل أيضاً العودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي والنقدي أو التشغيلي، إذن الدين المتعثر في أضيق تعريف له بأنه الدين الذي يفشل في تسديد المبلغ الأصلي والفوائد عليه. و من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:

- عدم مقدرة العميل على سداد الدين وفوائده.

- عدم قدرة العميل بالالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها.

- تأخر العميل في تسديد الدين.

الفرع الثاني: أسباب نشوء الديون المتعثرة

يمكن تقسيم أسباب الديون المتعثرة إلى ثلاثة مجموعات وهي:²

أولاً: أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الدين:

1- قصور دراسة منح التسهيلات.

2- عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من حيث:

- مخاطر الإدارة.

- السوق.

- رأس المال.

- الضمانات العقارية.

3- صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.

1- دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص:ص: 46، 47.

2 صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي في المؤسسة البنكية وأثرها على المخاطرة الائتمانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، العراق، 2010، ص:ص: 274، 275.

ثانياً: أسباب يرتكبها العميل فيؤدي إلى تعثر الدين

- 1- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.
- 2- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوح من أجله.
- 3- التوسع الغير المدروس لعمليات العميل.
- 4- العوامل الشخصية والذاتية للعميل.

ثالثاً: أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل

- 1- دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش والتباطؤ.
- 2- تغيير غير متوقع في التشريعات والأنظمة للدولة.

الفرع الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي

تشكل المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على الدوام، على الرغم من استحواذ المخاطر المصرفية الأخرى وخصوصاً مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر المصرفية، و سنتطرق في هذا المبحث إلى المخاطر البنكية وكيفية قياسها.

أولاً: تعريف المخاطر البنكية

وهي مخاطر تتعلق بمدى اقتحام البنك لمجالات المخاطرة مع الإشارة إلى أن المشاريع الأكبر مخاطرة هي في العادة الأكبر ربحية، كما يتعلق أيضاً من جهة ثانية بدرجة التنوع في توظيف الموارد، إذ أن التنوع يدل على رغبة البنك في توزيع المخاطر،¹ وهي أيضاً مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف الأخر، فمثل هذا التراجع لا يعني إن احتمال التخلف عن السداد سيزداد.²

ثانياً: قياس المخاطرة الائتمانية في البنوك التجارية

تقاس المخاطر الائتمانية وفق الصيغة التالية:³

$$\text{المخاطر الائتمانية} = \text{القروض قصيرة الأجل} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض القصيرة الأجل التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين، وهناك أربع مؤشرات من أكثر النسب المالية استخداماً لقياس المخاطرة الائتمانية هي:

1- $\text{المخاطر الائتمانية} = \text{القروض المتعثرة} \div \text{إجمالي القروض}$

2- $\text{المخاطر الائتمانية} = \text{صافي الديون المعدومة} \div \text{إجمالي القروض}$

1- رحيم حسين ، مرجع سابق، ص: 212.

2- حام محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 170.

3- المرجع السابق، ص: 174.

يشير المؤشرين (1) و (2) إلى احتمالية انخفاض بعض موجودات البنك وبخاصة القروض بحيث تصبح عديمة القيمة بسبب تعثر المقترض عن التسديد ،

3- المخاطر الائتمانية = الاحتمالي السنوي لخسائر القروض ÷ إجمالي القروض

4- المخاطر الائتمانية = مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي القروض .

إن المؤشرين الأخيرين أي (3) و (4) يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء احتياطات خسائر القروض.

والقروض المعدومة هي القروض المصرح بها من إدارة البنك بوصفها قروض متعذر تحصيلها.

بالإضافة إلى النسب السابقة تجد نموذج (Sherrord 1987) وهو نموذج كمي للتنبؤ بالتعثر وقياس كذلك درجة المخاطرة الائتمانية،¹ والذي أوجد العلاقة بين القرض من جهة وتحديد نوعيته من جهة أخرى كأساس لتسعير القرض، ويهدف هذا النموذج لتقييم خطر القرض من خلال تقييم المراكز المالية للعملاء من واقع بياناتهم المالية من خلال استخدام مجموعة من النسب وهي:

X_1 = صافي رأس المال ÷ إجمالي الأصول.

X_2 = القيم الجاهزة ÷ إجمالي الأصول.

X_3 = الأموال الخاصة ÷ إجمالي الأصول

X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول.

X_5 = إجمالي الأصول ÷ إجمالي الالتزامات.

X_6 = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة.

ويصاغ هذا النموذج بمعادلة الارتباط التالية:

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

وتصنف كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة

رقم الفئة	درجة المخاطرة	المؤشر
1	قروض ممتازة	$Z > 25$
2	قروض قليلة المخاطرة	$25 > z > 20$
3	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > z > 5$
4	قروض عالية المخاطرة	$5 > z > -5$
5	قروض بمخاطرة عالية جدا	$Z < -5$

المصدر: وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء والمكتبة الجامعية الشارقة، الأردن، 2009، ص: 255.

1- عقبة قطاف، مرجع سابق، ص: 86.

المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي

قبل القيام بمنح الائتمان و يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية للزبون طالب الائتمان وذلك من قبل محللين ماليين باستخدام أساليب للتحليل المالي، وسنتطرق إلى التحليل الائتماني ثم إلى مراقبة الائتمان وتقييمه وأخيرا إلى قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي.

المطلب الأول: التحليل الائتماني

سنتطرق في هذا المطلب إلى التحليل الائتماني أولا ثم إلى أهمية هذا التحليل.

الفرع الأول: التحليل الائتماني¹

يعد التحليل الائتماني أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المنتشرة إذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها مما يؤدي إلى تعرض البنك المانح لها لخسائر حقيقية مادية تتمثل في إعدام الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييرها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للمقترض المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك ، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتقليل أرباحه وزيادة خسائره.

الفرع الثاني: أهمية التحليل الائتماني²

يعد التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهتمها الاطمئنان على أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن إدارة البنك تؤدي مهمتها بكفاءة عالية ، وهذه الأطراف هي: (إدارة البنك، والبنك المركزي، والمساهمون، والمودعون)، ويتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وبمساعدة بيانات إضافية أخرى في ضوء اعتبارات معينة، إذ يقوم البنك بتوظيف الأموال الموضوعية تحت تصرفه في مجالات مختلفة لكل نوع منها معدل ربحية خاص ومختلف عن غيره وعلى إدارة البنك أن توازن بين كل هذه الاعتبارات المتمثلة في السيولة والمخاطرة والتكلفة بشكل يحقق للبنك أكبر قدر ممكن من الأرباح دون المساس بالحد اللازم من السيولة مع الأخذ بالحسبان جانب الحيطة والحذر من المخاطرة.

ويعد التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا للاقتراض من البنك ذا أهمية كبيرة لإدارة الائتمان فيه، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد ويبني أساسا على نتائج هذا التحليل ، وقد يتوقف الحكم على مدى كفاية الإدارة أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال البنك على قرارات مسؤول الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فإذا تم اتخاذ قرارات خاطئة بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمؤسسات وشركات مركزها المالي ضعيف ، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المعدومة مما يؤثر بعد ذلك في نتائج أعمال البنك وربما يهدد بقاءه واستمراره.

1- إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكران لنعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 83، العراق،

2010، ص:10.

2- المرجع السابق، ص: 11.

المطلب الثاني: التقارير والكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل الائتماني:¹

تعد التقارير والكشوفات الدورية بما تتضمنه من معلومات تفصيلية عن أوضاع كل بنك وسيلة فعالة من وسائل الرقابة التي يمارسها البنك المركزي، إذ أن هذه البيانات والكشوفات تتناولها أجهزة فنية في البنك المركزي بالدراسة والتحليل لاستخلاص العديد من المؤشرات واستخدامها لكي تعطي صورة واضحة عن أوضاع كل بنك، ويعد الائتمان المحور الرئيس الذي تركز عليه موجودات البنوك، إذ أن الغرض من هذه الموجودات هو توفير الائتمان للاحتياجات المختلفة أساساً وبما أن البنوك ما هي إلا مؤسسات تتعامل بالائتمان فيكون طبيعياً أن يحتل القسم الأكبر من موجودات المصارف وهناك نوعين من التقارير والكشوفات السنوية المرافقة للقوائم المالية الختامية وهي:

أولاً - كشوف مرفقة بقائمة الميزانية

ومن هذه الكشوف ما يلي:

- 1- كشف التسهيلات الائتمانية.
- 2- كشف المخصصات.
- 3- كشف الاعتمادات المستندية.
- 4- كشف بالالتزامات العرضية.

ثانياً : الكشوف المرفقة بقائمة جدول الحسابات

ومن هذه الكشوف ما يأتي:

- 1- الفوائد المحصلة.
 - 2- العمولات الدائنة.
 - 3- كشف تفصيلي لتصنيف السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية المدينة.
- إن المؤشرات المالية أدوات مفيدة في التحليل الائتماني إذا استخدمت بشكل صحيح وفسرت بعناية، والمقصود بالمؤشرات المالية إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية.

المطلب الثالث: مراقبة الائتمان و مقومات تقييم القرار الائتماني ومصادر التقييم

إن الغرض من مراقبة الائتمان يكمن في التحكم في المخاطرة المرتبطة بقرارات الائتمان، فتعد عملية تقييم الائتمان مزودي الائتمان الذي يتولون عن طريقه إلى قرار بشأن ما إذا ينبغي تقديم الائتمان أم لا.

الفرع الأول: مقومات تقييم القرار الائتماني في البنوك²

تطلب عملية اتخاذ القرار الائتماني في البنوك دراسة العديد من العوامل المؤثرة التي قد تسهم في تسيير أو تحسين عملية إعادة سداد القرض، ومن هذه العوامل عمليات التحليل المالي اللازمة لتقييم طلب الائتمان محل الاهتمام، دون إهمال الآثار

1- المرجع السابق، ص: 11.

2- علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك، غزة، فلسطين، 2006، مقالة منشورة على الرابط التالي: site.iugaza.edu.ps اطلع عليه يوم 2013/02/22 على الساعة 16:30 .

التي قد تخلفها الآلية المتبعة في البنك لدى منح الإقراض والتقييم الإداري لحجم الديون الفعالة وغير الفعالة ومدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الديون المتعثرة منها في ضوء المعايير المهنية.

الفرع الثاني: مصادر التقييم¹

يمكن أن تتم عمليات التقييم الائتماني خارج المؤسسة باللجوء إلى وكالات متخصصة وان تتم داخل المؤسسة فيتولى مسئولية القيام بها موظفو المؤسسة، لدى العديد من المؤسسات والبنوك مراكز لديونها الحالية، تصدر هذه المراكز الائتمانية عن وكالات، ويمكن للبنوك أن تستخدم مركز المؤسسة الائتماني كمي تحدد معدل الفائدة الذي ستفرضه على القرض الجديد الذي ترغب المؤسسة في الحصول عليه، إذ يراقب محللوا الائتمان المؤسسة بواسطة:

- الحصول على أية معلومات منشورة متاحة عن المؤسسة إدارتها، بما في ذلك التقارير التي تعرض في الصحف والمجلات وعلى شاشة التليفزيون.

- متابعة أداء الشركة في البورصة في حالة المؤسسات العامة المسجلة.

- تحليل مخاطر العمل التي تواجه المؤسسة وتحليل مواطن قوتها وضعفها فيما يتعلق بالموارد والإدارة بالإضافة إلى معرفة التهديدات والفرص التي تواجهها.

- تحليل المركز المالي للمؤسسة كما هو معلن في القوائم المالية المتاحة.

لا شك أن وجود نظام محاسبي ينتج قوائم مالية جيدة هو أمر لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والإعداد بالقدر الكافي من المعلومات المحاسبية التي تساهم في تقييم الأوضاع المالية للمنشأة طالبة الائتمان.

المطلب الرابع: قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي والمعارف الأساسية لذلك

لقياس المخاطر الائتمانية يعتمد البنك على التحليل المالي لذلك وكذا المعارف الأساسية التي يستعين بها متخذ القرار الائتماني.

الفرع الأول: قياس المخاطر الائتمانية²

يمثل التحليل المالي احد الأدوات الهامة التي يستعين بها متخذ القرار الائتماني بصددها مهمة التحليل الائتماني المتكامل لطلبات الاقتراض التي تقدم إليه بأنواعها المختلفة، ويختلف اعتماد متخذ القرار على أدوات التحليل المالي المختلفة بأنواعها التقليدية والحديثة وذلك باختلاف نوع القرض المطلوب، وفترة سداد القرض، أسبقية تعامل طالب القرض مع البنك، فترة نشاط طالب القرض داخل السوق، الغرض من القرض، المستوى الإداري الذي يناط به اعتماد القرار الائتماني، هذه المحددات وغيرها تلعب دورا هاما يؤثر على مدى الاعتماد في صناعة قرارات الائتمان والتمويل على توظيف أساليب التحليل المالي المختلفة من حيث العمق والتنوع ودرجة الاتساع.

الفرع الثاني: المعارف الرئيسية

تعتبر المعارف التي يتعين على رجل الائتمان الناجح أن يتسلح بها، والتي تتمثل فيما يلي:³

1- برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 21.

2- احمد غنيم، مرجع سابق، ص: 90.

3- المرجع السابق، ص، ص: 74، 76.

أولاً: المعارف التمويلية

- وهي تتصل في المقام الأول باستيعاب وفهم مايلي:
- مصادر الأموال المختلفة، ذاتية وخارجية.
 - كيفية احتساب تكلفة تمويل كل مصدر.
 - أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة، التقليدية والحديثة منها وما يرتبط بها من كيفية استخدامها وتوظيفها ف خدمة القرار الائتماني.
 - القدرة على استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ والتخطيط للأداء المالي في الفترات المستقبلية.
 - علاقة قرارات التمويل ونتائج التحليل المالي.
 - الفهم العميق لوظائف وأهداف ومحددات التحليل المالي وتأثر القرار الائتماني بذلك.
 - المخاطر المالية ومخاطر الأعمال، كيفية التمييز بينهما وتأثير كل منها على قرارات منح الائتمان.

ثانياً: المعارف المحاسبية

- وتدور حول أهمية الإمام بمايلي:
- القدرة على قراءة وتفسير القوائم المالية والحسابات الختامية.
 - المقدرة على إعداد القوائم المالية المختلفة.
 - القدرة على التويب وإعادة تويب القوائم المالية للأغراض التحليلية المختلفة.
 - إعداد الموازنات التخطيطية وقوائم التدفق النقدي والإمام بالقواعد الأساسية لمراجعة الحسابات.
 - استيعاب الفرق بين وظائف كل من المخصصات والاحتياطات بأنواعها المختلفة.
 - القدرة على إجراء تحليلات التعادل وتوظيفها بشكل جيد في خدم قرار منح الائتمان.

ثالثاً: المعارف التسويقية

- أهمية الإمام بالموضوعات الرئيسية التالية:
- الإمام بالطرق المختلفة لقياس الطلب والعرض والتنبؤ بهما.
 - القدرة على قياس الفجوة بينهما، وما إذا كانت كامنة أو ظاهرة.
 - استيعاب مفهوم دورة حياة المنتج وعلاقته بقرارات منح الائتمان.
 - الفهم الأمل لعناصر المزيج التسويقي وانعكاساتها المختلفة على جوانب دراسة منح الائتمان من عدمه.

ثالثاً: المعارف الإحصائية

- أهمية القدرة والفهم واستيعاب كيفية استخدام بعض الأدوات الإحصائية وتوظيفها في خدمة قرارات منح الائتمان من عدمه:
- الأرقام القياسية وعلاقة ذلك عند دراسة تأثيرات التضخم على تقديرات الإيرادات والمصروفات والإنفاق الرأسمالي في قرارات منح الائتمان لغير الأغراض قصيرة الأجل.
 - الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والتباين والقيمة المتوقعة والارتباط والانحدار.
 - التوزيع الاحتمالي، وتفيد الأساليب الواردة في النقاط الثلاث الأخيرة في قياس المخاطر الائتمانية وبشكل خاص في حالات عدم التأكد وتوقع حدوث موجات تضخمية تؤثر على سلامة قرارات التمويل ومنح الائتمان في الأجلين المتوسط والطويل.

الخلاصة:

مما سبق نستنتج أن محور ترشيد القرار الائتماني يدور حول اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض عندما يطلبه العميل أو رفض طلبه، وهنا مكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان، فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض طلب العميل، فالأول ينتج خسارة بسبب منح الائتمان، والثاني ينتج فوات الفرصة بسبب الرفض، وفي كلتا الحالتين يتحمل البنك النتائج.

ولضمان الدقة في النتائج والقرارات فإن المحللين الماليين في البنك عادة ما يطلبون من العميل قوائم مالية لإجراء دراسة عليا قصد معرفة قدرته على التسديد، لعدد من السنوات السابقة فيما يعرف بالملف الائتماني وإمكانية التنبؤ بمدى فاعلية هذه القدرة مستقبلا، لذا فإن المحللين بالبنك يقومون بتحليل القوائم المالية للعميل للوصول إلى نتائج، وبغية التعمق أكثر في الدراسة كان لزاما علينا القيام بممارسة ميدانية نحاول من خلالها تطبيق ما رأيناه في الفصلين النظريين السابقين وذلك من خلال الفصل الثالث التطبيقي اللاحق.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا ضمن الفصلين السابقين إلى التحليل المالي، وترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية ومدى أهمية التحليل المالي بالنسبة إليها في ترشيد القرار الائتماني، سنقوم ومن خلال هذا الفصل الثالث بدراسة تطبيقية نلخص فيها أهمية ما تحصلنا عليه من معلومات ومعطيات أثناء فترة التربص الذي قمنا بإجرائه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميعة (BADR) وتحديدًا بمصلحة القروض أين تتم دراسة ملفات القروض ومعالجتها، وهنا استعملنا الوثائق والسجلات وهي القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج، وقد تم أيضا إجراء مقابلة مع موظفة بمصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميعة.

حيث أن دراستنا التطبيقية هذه سوف تتم وفق ثلاثة مباحث أساسية تتمثل:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: دراسة بيانات ملف طلب ائتمان (المؤسسة(X)).

المبحث الثالث: الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة(X) واتخاذ قرار منح الائتمان.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية نتيجة إنفتاح هذه الأخيرة على الأسواق المصرفية العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله. ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط المصرفي وإستجابة لإحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنستطرق أولا لتعريف البنك ومراحل تطوره

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع ألقلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2 200 سهم بقيمة 1 000 000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصيص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الإدخار بنوعيتها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3 300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1 000 000 دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-تاريخ 2013/02/27 .

لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تراول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة.

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل وهو مبين في الملحق رقم (01) يمكن تقسيمها كالتالي:¹

1- المرحلة ما بين 1982-1990:

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الريفية، حيث إكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الإقتصاد المخطط الذي إقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

2- المرحلة ما بين 1991-1999:

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والصغيرة PME/PMI دون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي:

1991: تطبيق نظام Swift* لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية (الدولية).

1992: وضع برمجيات (logiciel sybu)** مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل عمليات

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-بتاريخ 2013/02/27.

* نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف.....

** شبكة معلوماتية خاصة بنك BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة.(Système bancaire universel)

التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.

1996: إدخال عملية الفحص السلبي (télétraitement)، فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB (Carte Inter Bancaire).

3- المرحلة ما بين 2000-2009:

تميزت هذه المرحلة بوجود التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الإستثمارات المرعبة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد إقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI)، وكذا المؤسسات المصغرة (micro entreprise) وفي شتى مجالات النشاط الإقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

بصدد مساهمة التحولات الإقتصادية والإجتماعية العميقة ومن أجل الإستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها مايلي:

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس (la banque assise) مع الخدمات المشخصة (les service personnalisés) ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشرافة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

2003: إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدية عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الإتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

2004: تعميم إستخدام الشبايك الآلية للأوراق النقدية (des guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006: في ما يتم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية *télé compensation*، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ *télé des virements* وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والإختلاسات من جهة أخرى.

2008: أطلق الهيكل التنظيمي الجديد للوكالات التجارية *O.C.A* في صورة تجريبية على مستوى وكالة نموذجية" وكالة بئر خادم"، حيث العميل هو محور الخدمة، وذلك بفضل شخصنة العلاقة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومتعامليه.

2009: تم تعميم الهيكل التنظيمي على كامل فروع البنك، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن تعميم *O.C.A* يتعلق في المقام الأول بالوكالات المنشأة حديثا و التي تملك إمكانيات كافية " منشآت و محفظة زبائن مناسبة"، و في الواقع أن الجزء الأول من الشبكة لا يحتاج إلا لتعديل بسيط فقط" وذلك من خلال إدماج خدمات الصراف الآلي، اللافئات الشهرية الرقمية، إعادة تصميم الواجهات الأمامية لخدمة الأفراد و المؤسسات.

الفرع الثالث: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الخيط المصرفي الجزائري

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

- 1- يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.
- 2- يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (*bankersalmanach*) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.
- 3- يعمل في كافة القطاعات الإقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على إختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.
- 4- إستعمال السويقت منذ 1991.
- 5- إستعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- 6- تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته.
- 7- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
- 8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (*télétransmission*).
- 9- تعميم إستعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الإقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:¹

1- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2- تحسين العلاقات مع العملاء.

3- تحسين نوعية الخدمات.

4- الحصول على أكبر حصة من السوق.

5- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهيكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجونه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة وإحترام القوانين.

ب- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الموقع على الانترنت: www.badr-bank.net اطلع عليه يوم 2013/03/01 على الساعة: 15:20.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:¹

- 1- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإ اعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- 2- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- 3- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض.
- 4- تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإ دحار والإستثمار.
- 5- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 6- الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلف الموارد ، مع محاولة الحصول على إمتيازات ضريبية.

الفرع الثالث: المبادئ العامة التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:²

أولا: مبدأ حسن المعاملة:

حيث يحرص البنك من خلال تعامله مع الغير على توفير المعاملة الحسنة لهم والقائمة على الاحترام المتبادل والغرض من ذلك إشعار المتعاملين بالاطمئنان وكذا تبسيط وتسهيل مختلف المعاملات كالإيداع، السحب، الإقراض، طلب معلومات وغيرها من الخدمات.

ثانيا: مبدأ الشفافية:

يعمل البنك جاهدا على توفير المعلومات الدقيقة و الصحيحة والآنية للزبون حتى يكون على علم بالتغيرات ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على مجال الخدمة المعنية، وذلك عملا بشعار البنك " حسن الإطلاع يمكن حسن الأداء."

1- الموقع السابق، اطلع عليه بتاريخ 2013/03/03 على الساعة 10:15.

2- الموقع السابق، اطلع عليه يوم 2013/03/03 على الساعة 17:30.

ثالثا: مبدأ الضمان:

على أن البنك يضمن للمتعاملين معه حقوقهم وخاصة المودعين منهم، وذلك لأن البنك يستعمل هذه الودائع ضمن نشاطه الإقراضي، مما يوجب حرصه على استعادة ما تم إقراضه وذلك لا يتأثر إلا من خلال قبض رهونات عينية وأخرى كتابية تمكن البنك من استعادة أمواله.

رابعا: مبدأ مواجهة خطر السيولة:

تجنبنا لهذا النوع من المخاطر فإن البنك يحتفظ دائما بسيولة نقدية تمكنه من تخطي كل العواقب التي قد تعترضه ومواجهة طلبات السحب بكل أنواعها وكذا عدم تفويت بعض الفرص التي قد تظهر في السوق وكسب زبائن جدد.

خامسا: مبدأ الثقة:

في حقيقة الأمر فإن هذا المبدأ إنما هو ناتج حتمي عن مبدأ الضمان، إذ أن تقديم المقترض للضمانات المطلوبة يخلق نوعا من الثقة لدى البنك بأن أمواله سوف تعود إليه، كما أن المودعين إذا اطمئنوا على ودائعهم كان ذلك عاملا أساسيا في كسب ثقتهم وبالتالي فإن ذلك سوف يساهم في إبقاء ودائعهم لدى البنك.

سادسا: مبدأ تسيير الخزينة:

حيث يقوم البنك بالسهر على حسن سير خزينته، وذلك من خلال الإبقاء على نسبة معينة من الأموال لتغطية حسابات المتعاملين فيما يعمل البنك على إرسال الفائض إلى خزينة البنك المركزي وذلك من باب الحفاظ على الأموال أيضا. هذه المبادئ وغيرها أخرى يعتمد عليها البنك من خلال سيورته نشاطه بغية ترقية وتحسين ظروف التعامل والإسهام في تطوير الريف والقطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلا-

سنتناول في هذا المطلب التعرف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلا ووظائفه ثم الهيكل التنظيمي للبنك .

الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلا¹

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية شبكة موزعة على شكل وكالات بنكية منها وكالة ميلا رقم 834 "Agence834"، وتقع هذه الوكالة في حي 500 مسكن بميله وهو مكان استراتيجي توسط أهم المرافق العمومية في المدينة.

تعتبر وكالة ميلا جزء من مجموعة ثمانية وكالات تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال "GRE" -ميلا- الذي انشأ في 2004 موزع على مستوى الولاية كالتالي:

- ميلا 834 .
- تاجنانت 843 .
- وادي النجاء 842 .
- شلغوم العيد 833 .
- القرارم 837 .
- واد العثمانية 840 .
- التلاغمة 841 .
- فرجوية 637 .

الفرع الثاني: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلا-

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه ومن وظائفه الأساسية ما يلي:²

- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي.
- المشاركة في جمع المدخرات.
- السهر على مراقبة صحة الحركيات المالية للمؤسسات.
- فتح الحسابات لكل شخص يطلب ذلك.
- استقبال الودائع تحت الطلب ولأجل.
- ضمان ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية.

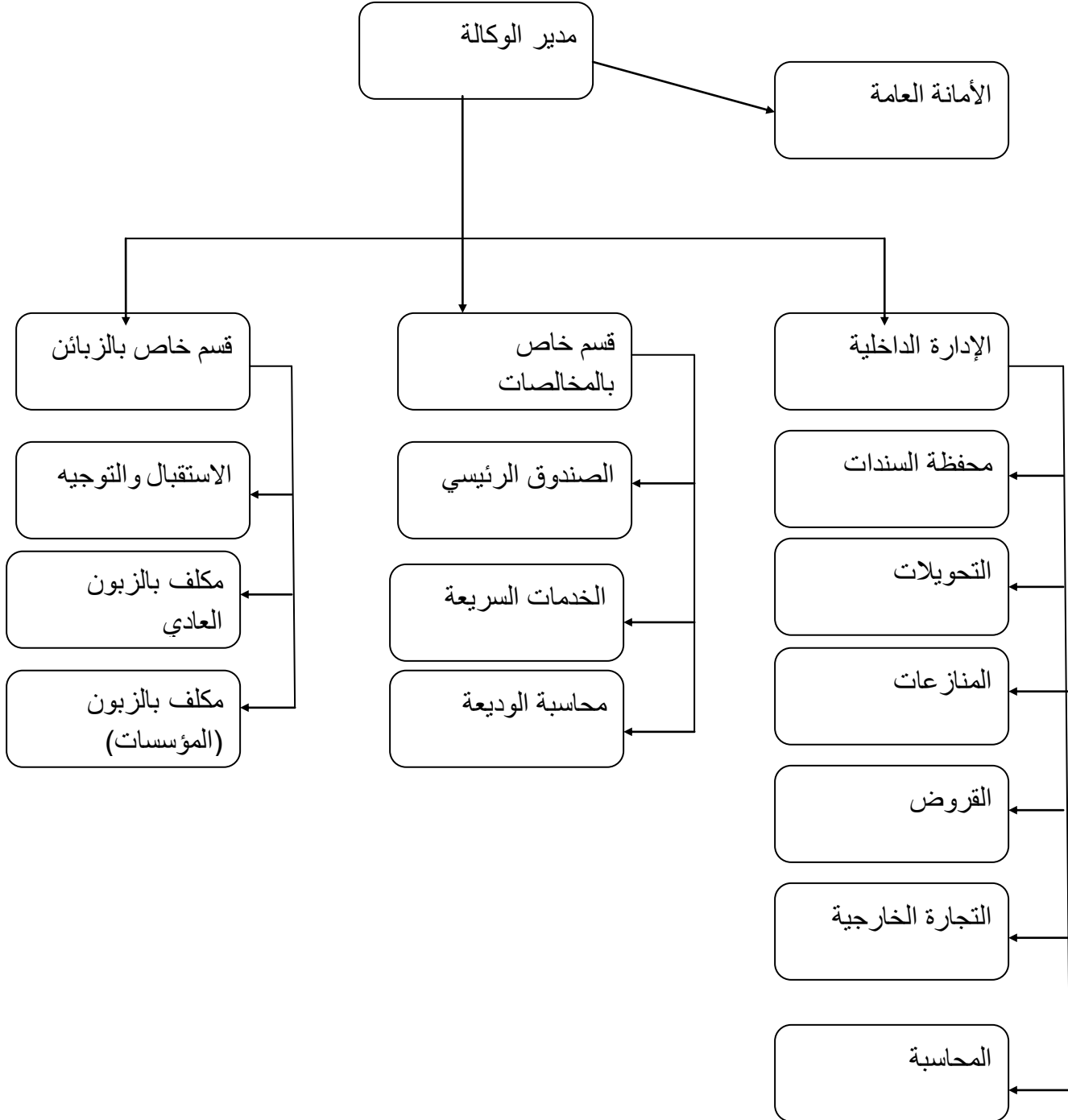
1- معلومات مقدمة من طرف موظفة بمصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلا - يوم 2012/02/27.

2- معلومات مقدمة من طرف موظفة بمصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلا - يوم 2012/03/10.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -

اعتمدت وكالة ميلة 834 هكيل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة المعتمد منذ 2004 إلى الآن:

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة 834



المصدر: منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة، الملحق رقم (2).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الوكالة البنكية محل الدراسة تتكون من أربع رؤساء(القادة)، وكل رئيس مسؤول عن مصلحة معينة، وفيما يلي نذكر هذه المصالح،¹

* المدير: هو المسؤول في الوكالة، يشرف على حسن تسييرها ويتكلف بالمهام التالية:

- تطوير نشاط الوكالة وضمان مردودية عالية للبنك.

- تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة.

- الاتصال مع الإدارة الوطنية.

- إبرام جمع العقود الخاصة.

- الإمضاء على الوثائق الرسمية الخاصة بالبنك.

- الدفاع عن مصالح البنك أمام القضاء.

* الأمانة العامة: من بن المهام المسندة إليها نذكر مايلي:

- استقبال الوارد والصادر لجميع الوثائق في تعامل الوكالة مع الوكالات الأخرى.

- تنظيم مواعيد المدير.

- طبع جميع الوثائق التي يتعامل بها البنك.

- استقبال المكالمات الهاتفية.

* قسم خاص بالعملاء: يشرف عليه 7 أعوان مقسم إلى ثلاثة فروع كمايلي:

* فرع الاستقبال والتوجيه: يشرف عليه موظف يقوم بمايلي:

- استقبال العملاء وتوجيههم.

- تسليم دفاتر الشيكات،

- استخراج ف حساب العميل.

* الفرع المكلف بالعميل العادي: يتكون من ثلاث أعوان مدة تدريبهم شهر يتولون المهام التالية:

1.- الملحق رقم (2).

- عون مختص بفرع التامين.
- عونين مختصين باستقبال العملاء وإطلاعهم على مختلف الخدمات التي يقدمها هذا الفرع.
- * الفرع الملف بالمؤسسات: يتكون من ثلاث أعوان مدة تدريبهم شهر ونصف، ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها الفرع المكلف بالعميل العادي، إلا انه يختص بالتجار والمقاولين والمؤسسات ويشرف على هذا القسم (الملف بالعملاء) منسق ومن مهامه مايلي:
- الإشراف والتنسيق بين موظفي مكتب الواجهة،
- إيجاد حلول للعمليات البنكية المستعصية،
- مراقبة لكل العمليات المنفذة من طرف المكلفين بالعملاء.
- * قسم مكلف بالمخالصات: يتكون من ستة أعوان وينقسم إلى ثلاثة فروع هي:
- الصندوق الرئيسي: يتكون من موظفين مصرفيين، الأول يستقبل العملاء والثاني هو أمين الصندوق الذي يتولى عملية السحب والإيداع.
- فرع خاص بالدينار: يشرف عليه موظف يقدم الخدمة عبر ندو قالي للسحب،
- فرع خاص بالعملات: يتكون من موظفين، ويقوم هذا الفرع بنفس المهام التي يقوم بها فرع الصندوق الرئيسي لكن السحب والدفع ون بالعملة الصعبة.
- ويشرف على هذه الفروع منسق يقوم بالتنسيق بين موظفي العمليات المقدمة على مستوى القسم.
- * الإدارة الداخلية: يتكون من سبع أعوان موزعين على ستة فروع هي:
- فرع المحفظة: يشرف عليه موظف قوم بإيداع الأوراق التجارية من كمبيالات، وشيكات، وأوراق التبادل، والقيام بعمليات التسديد.
- فرع المقاصة: يشرف عليه موظف يختص بتحويل واستقبال الأوراق التجارية للتحويل والخصم ويتميز بالسرعة والدقة في العمليات البنكية.
- فرع التحويلات: يتم فيه التحويل ما بين الوكالات، وما بين الخزينة العمومية والبنك.
- فرع القروض: يشرف عليه موظف يقوم باستقبال وتلقي ملفات القروض بمختلف أصنافها ومراجعتها ودراستها والحصول على الضمانات اللازمة لتغطيتها،

- فرع التجارة الخارجية: يشرف عليه موظف يهتم بجانب التجارة الخارجية وكل ما تتطلبه.
- فرع المحاسبة: وتضم عدة مصالح فهي تعالج الجانب الإداري والمحاسبي والتنظيمي للوكالة ومراقبة صحة العمليات البنكية بمختلف أصنافها، ومجمل معاملاتها مع مختلف البنوك.
- فرع المنازعات: يشرف عليه موظفين يختصان بالقضايا القانونية الخاصة بالبنك كتوزيع التركة التي تبقى ف حساب المتوفى، بالإضافة إلى التعامل مع المحضر القضائي.

المطلب الرابع: أنواع القروض (الائتمان) والضمانات بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح نوعين من القروض، قروض تمنح في إطار الاستثمار وأخرى في إطار الاستغلال و سنوضحها من خلال النقاط التالية:¹

الفرع الأول: قروض الاستثمار

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يدعى بقروض الاستثمار، وتختلف مدتها من 3 سنوات إلى 6 سنوات وتكون عبارة عن قروض متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الثاني: قروض الاستغلال

هي قروض قصيرة الأجل يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدة أقصاها سنة وأحيانا أشهر لفائدة العميل الذي يعاني من احتياج في رأس المال ومن أهمها:

- 1- تسهيلات الصندوق: تعطي لفائدة الزبون لتسهيل صعوبات السيولة المؤقتة وتغطية العجز على مستوى الخزينة الذي يون حساب الزبون لدينا استعماله يون في شهر على الأكثر.
- 2- الاعتماد على المكشوف: موجه لتمويل احتياجات الخزينة للمؤسسة لفترة معينة، وذلك للاستفادة من الظروف التي ينتجها السوق.
- 3- القروض الموسمية: هناك الكثير من المؤسسات التي تكون نشاطاتها غير منظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، فيقوم البنك بتمويل احتياجات الخزينة لمواجهة تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج.
- 4- تسيقات على المشاريع: المشاريع عبارة عن اتفاقيات لتنفيذ أشكال السلطات العمومية تقام بينها وبين المقاولين، إذ يجد المقاول نفسه بحاجة إلى أموال ضخمة غير متوفرة حاليا، فيضطر إلى اللجوء للبنك للحصول على هذه الأموال لتغطية مشاريعهم، وبالتالي يقدم له بنك الفلاحة والتنمية الريفية السيولة الكافية بعد معاينة المشروع .

1- معلومات مقدمة من طرف موظفة بمصلحة القروض بينك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة، بتاريخ 2013/03/14 على الساعة 11:05.

ثالثاً: أنواع الضمانات الممنوحة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-

لمنح الائتمان لطالبه لا بد من تقديم ضمانات تتمثل في:¹

- 1- ضمانات عينية وشخصية.
 - 2- الضمانات الحاصرة والغير الحاصرة.
- فالضمانات الحاصرة تتمثل في: تلك الضمانات التي يتم بدونها تحرير القرض أي التصرف فيه، إذ يضع البنك مبلغ القرض تحت تصرف العميل ولا يمكن استعماله إلا إذا قدم مايلي:
- التزام وتعهد برهن المعدات أو وسائل نقل الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - اكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - دفع المساهمة الشخصية.
 - تحويل قرض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لتأمين على البطالة.
 - الاشتراك في صندوق القروض.
 - إمضاء سندات الأمر.
- أما الضمانات الغير حاصرة فهي تتمثل في الضمانات التي يحق للعميل استعمال القرض لمهلة معينة من البنك، إذ تكون بعد التحصل على القرض وهي:
- رهن المعدات أو وسائل نقل الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
 - اكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1- معلومات مقدمة من طرف موظفة بمصلحة القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة، بتاريخ 2013/03/14 على الساعة 11:15.

المطلب الخامس: طلب الحصول على الائتمان ومراحل دراسته

سنتطرق أولاً للوثائق اللازمة لتكوين ملف طلب القرض ثم إلى مراحل دراسته.

الفرع الأول: طلب تكوين ملف الائتمان

لتكوين ملف القرض أو الائتمان يجب توفر الوثائق المبينة في الملحق رقم (3) وهي كالتالي:¹

أولاً: الوثائق الإدارية والقانونية

- طلب القرض ممضي من شخص مؤهل.
- نسخة مصادق عليها من الوضعية.
- طلب منصب معين ومصادق عليها من مؤهل لطلب سلفية.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري وباقي الوثائق التي تمت السماح بممارسة النشاطات أو النشاطات التشغيل.
- نسخة مصادق عليها كشف رسمي للإعلان متساوي.
- نسخة مصادق عليها عن عق الملكية المحل التجاري.

ثانياً: الوثائق المحاسبية والضريبية

- ميزانيات الثلاث سنوات الماضية
 - تقرير محافظ الحسابات للمؤسسة.
 - الميزانيات التقديرية.
 - مخطط التمويل أو الخزينة.
- المؤسسات التي لم تقدم تقارير من المفتش يجب تقديم وثائق من ميزانية الضرائب

ثالثاً: الوثائق الاقتصادية والمالية

- دراسة تقنية واقتصادية.
- الفاتورة الأصلية.
- مخطط الديون، دفتر الطلب، مؤقته،... الخ.

رابعاً: أخرى

- كل الوثائق التي درست على يد الزبون لتسديد طلب مالي.
- كل الوثائق الضرورية الخاصة بالمشاريع.

1- وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يوم 2013/03/05، بوكالة ميلة، الملحق رقم (3).

الفرع الثاني: مراحل دراسة ملف القرض

عادة ما تتم عملية منح قرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق المراحل الثلاثة الأساسية التالية¹:

المرحلة الأولى: تعد هذه المرحلة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض -الزبون والبنك- حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك البدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملاً بمبادئه السابق ذكرها، وبعد إطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة أيضاً، إضافة إلى وثائق أخرى حسب نوع قرضه والذي يرسل إلى الجمع الجهوي ميلة، بعد ذلك يقوم باجرات ثم يوجه إلى وكالة ميلة 834، بكل الوثائق اللازمة لتكوين الملف.

المرحلة الثانية: حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية الاقتصادية والمالية وذلك من خلال التأكد من استيفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذا التأكد من صدقية وموضوعية الدراسة، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

المرحلة الأخيرة: قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات ليتم في الأخير إعداد " محضر معاينة " والذي يمثل أحد أنواع الرقابة الميدانية.

يتم عرض الملف لإعادة دراسته على لجنة القرض مرفقاً بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الإضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد " محضر لجنة القرض " الذي يشمل كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الإقتصادية والمالية، طلب القرض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرار والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي بالإيجاب أو السلب.

إذ يستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة في تقييم الائتمان على طريقتين: طريقة التحليل المالي وطريقة القرض التنقيطي، إلا أن الدراسة اقتصرت على أهمية التحليل المالي فقط.

1- معلومات مقدمة من موظفة بمصلحة القروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بوكالة ميلة، بتاريخ 2013/03/12 على الساعة 10:15.

المبحث الثاني: دراسة بيانات ملف طلب ائتمان (المؤسسة(X))

نبين في هذا المبحث عرض البيانات المالية لطالب الائتمان المؤسسة (X)، إذ سنقوم أولاً بتقديم بطاقة تعريفية عن صاحب الملف الطالب للائتمان، وعرض للبيانات المالية (الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج) للمؤسسة (X)،

المطلب الأول: التعريف بصاحب الملف

في هذه الحالة المعدة للدراسة، تتعلق بمؤسسة مختصة في صناعة السميد، تقدمت بطلب كتابي إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميله وهذا للحصول على قرض لتغطية احتياجاتها الخاصة خلال سنة 2012، وهو قرض متوسط الأجل لمدة 7 سنوات، علماً بأن المؤسسة أرفقت بالطلب الوثائق التالية :

- الميزانيات المحاسبية للسنوات الثلاث الأخيرة وكذا جداول حسابات النتائج.

- مؤشرات من المؤسسة.

1- تقديم المؤسسة الطالبة للقرض:¹

- شكلها القانوني : شركة ذات الأسهم.

- القطاع : مؤسسة عامة.

- نشاطها:

- مقرها : مدينة ميلة

- نوع القرض المطلوب: متوسط الأجل.

- مبلغ القرض: 391 000 000 دج.

- مدة القرض: 7 سنوات.

2- دراسة طلب القرض:

إن دراسة هذا النوع من القروض تتم على مستوى المديرية الجهوية عن طريق عون مكلف بالدراسات يقوم بدراسة ملف القرض المطلوب، ثم يحيل نتائج الدراسة للمدير وثلاثة نواب لفحصه و مراجعته و إتخاذ القرار بشأنه ومن ثم يقوم المكلف بما يلي:

1- عملاً بالسر المهني المتعلق بالميدان البنكي ، كما نصت عليه المادة 169 من قانون 90 / 10 المتعلق بالنقد والقرض فإننا نستبدل تسمية المؤسسة طالبة القرض بالرمز (X) ، وهذا خلال الدراسة.

2-1- الزيارة الميدانية : للمؤسسة طالبة القرض، والتي ينبغي أن تتوج بمحضر بغية التأكد من صحة البيانات الواردة إليها في ملف القرض، فبعد المعاينة الميدانية للمؤسسة (X) تبين أنها تحتوي على تجهيزات جيدة ومستغلة أحسن إستغلال، كما أنها تتمتع بصيانة دورية ومنظمة.

2-2- دراسة وضعية المؤسسة اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

المؤسسة (X) ذات علاقة عريقة مع بنك (BADR)، ومن تم فهي تعتبر متعاملا رئيسيا، و هو الشيء الذي مكن البنك من معرفة وضعيتها الحقيقية، من حيث نشاطها أو من حيث صحتها المالية، كما أن وضعية المؤسسة مسواة اتجاه صندوق الوطني للضمان الإجتماعي، كذلك اتجاه مصلحة الضرائب .

2-3- دراسة إمكانيات المؤسسة :

— المؤسسة (X) تتوفر على عمال ذوي خبرة طويلة ويتمتعون بإستقرار على مستوى مناصب شغلهم.

— المؤسسة (X) تتوفر على تجهيزات جديدة تسمح لها بمزاولة نشاطها بشكل عادي.

المطلب الثاني: عرض الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

إنطلاقا من الوثائق المالية و المحاسبية (للمؤسسة X) الواردة إلى مصالح الوكالة البنكية، قام المكلف بالدراسات بإعداد الميزانية المالية وتحليلها وحساب بعض المؤشرات والنسب المالية التي تبين التوازن المالي للمؤسسة و كذلك قدرتها على التسديد و التمويل الذاتي لنشاطها، ويوضح الجدولين رقم (7) و (8) الميزانيات المحاسبية للمؤسسة (X) خلال الفترة من 2009 إلى 2011 حيث يعرض الجدول رقم (7) عناصر الأصول و الجدول رقم (8) عناصر الخصوم للميزانيات المحاسبية.

1- أصول الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011):

الجدول رقم (7): أصول الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

الوحدة: دج

2011	2010	2009	السنوات / البيان
226 553,74			التشبيات المعنوية
933 845 563,51	981 319 905,07	1 033 028 915,99	التشبيات المادية
50 030 916,50	50 040 000,00	50 060 000,00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
14 686 588,60	15 056 967,90	15 056 967,90	الضرائب المؤجلة أصول
998 789 622,35	1 046 416 872,97	1 098 145 883,89	مجموع الأصول غير المتداولة
220 958 270,55	161 249 123,69	262 540 308,40	المخزونات
199 383 467,57	199 383 467,57	199 383 467,57	حقوق شبه ضريبية
89 015 697,65	109 163 230,42	113 486 317,90	الزبائن
26 418 690,50	10 357 782,00	9 809 792,95	مدينون آخرون
64933742,59	84 423 797,25	83 015 316,09	ضرائب و مشاهيها
	-3 291,20	0,00	الديون الدائنة- الاستخدامات المماثلة
750 000 000,00	1 240 000 000,00	1 070 000 000,00	توظيفات وأصول مالية أخرى جارية
810 001 613,37	232 368 148,09	162 851 409,92	الخزينة
1 939 753 211,68	1 875 693 134,13	1 638 546 304,43	الحقوق
2 160 711 482,23	2 036 942 257,82	1 901 086 612,83	مجموع الأصول المتداولة
3 159 501 104,58	3 083 359 130,79	2 999 232 496,72	المجموع الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الميزانيات المحاسبية للمؤسسة للفترة (2009-2011) ملحق رقم(4)

2- خصوم الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة(2009-2011):

الجدول رقم (8): خصوم الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

الوحدة: دج

السنوات	البيان	2009	2010	2011
رأس المال	600 000 000,00	600 000 000,00	600 000 000,00	600 000 000,00
الاحتياطيات	920 092 194,32	934 329 461,55	954 039 983,43	104 434 003,43
النتيجة الصافية	34 222 267,23	34 710 521,88	104 434 003,43	401 493 671,66
مرحل من جديد	399 914 686,23	399 914 686,23	401 493 671,66	
أموال خاصة	1 954 229 147,78	1 968 954 669,66	2 059 967 658,52	
قروض الاستثمارات	306 881 081,00	306 881 081,00	496 726 839,78	
دائتوا الأموال	183 502 438,35	187 134 420,15	-	
الضرائب المؤجلة خصوم	108 864 116,53	108 864 116,53	108 864 116,53	
مخصصات	95 925 609,00	129 341 406,93	145 104 491,95	
مجموع الخصوم غير المتداولة	695 173 244,88	732 221 024,61	750 695 448,26	
الديون شبه الضريبية	182 002 603,73	182 002 603,73	182 002 603,73	
الموردون والحسابات المشاهدة	26 014 497,54	63 093 995,33	11 394 404,54	
عمليات المجمع	113 510 378,04	113 510 378,03	113 510 378,03	
الضرائب	13 102 974,17	15 119 555,74	32 004 779,23	
ديون أخرى	15 167 440,50	8 424 693,61	9 925 832,27	
خزينة سالية	32 210,08	32 210,08		
مجموع الخصوم المتداولة	349 830 104,06	382 183 436,52	348 837 997,80	
مجموع الخصوم	2 999 232 496,72	3 083 359 130,79	3 159 501 104,58	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي الميزانيات المحاسبية للمؤسسة للفترة (2009-2011) ملحق رقم(5)

نلاحظ من الجدول أن مجموع الخصوم في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث من الدراسة، وهذا راجع لتزايد الأموال الخاصة لدى المؤسسة محل الدراسة من سنة إلى أخرى.

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

يوضح الجدول رقم (09) جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة من 2009-2011

الجدول رقم (9): جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

الوحدة: دج

السنوات	البيان	2009	2010	2011
رقم الأعمال		1 629 495 774,84	1 864 120 459,88	2 285 411 891,91
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها		12 554 920,00	-12 092 725,00	2 874 885,00
إنتاج السنة المالية		1 642 050 694,84	1 852 027 734,88	2 288 286 776,91
المشتريات المستهلكة		1 419 845 897,83	1 570 505 697,45	1 879 057 641,10
الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى		23 156 434,99	20 617 130,68	20 925 736,95
إستهلاك السنة المالية		1 443 002 332,82	1 591 122 828,13	1 899 983 378,05
القيمة المضافة للاستغلال		199 048 362,02	260 904 906,75	388 303 398,86
أعباء العاملين		160 671 989,31	162 918 387,53	210 376 863,10
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		5 494 520,54	7 014 045,73	9 441 307,32
إجمالي فائض الاستغلال		32 881 852,17	90 972 473,49	168 485 228,44
المنتجات التشغيلية الأخرى		1 717 332,67	529 359,30	6 738 908,24
الأعباء التشغيلية الأخرى		95 843 408,95	2 947 536,52	4 264 832,40
المخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		16 641 848,54	176 355 646,20	87 388 903,10
الإسترجعات على خسائر القيمة والمؤونات		98 204 900,45	99 446 840,50	22 631 372,58
النتيجة التشغيلية		20 318 827,80	11 645 490,57	106 201 773,76
المنتجات المالية		23 125 421,37	35 536 966,12	26 377 235,34
الأعباء المالية		10 798,68	3 631 981,81	2 711 338,63
النتيجة المالية		23 114 622,69	31 904 984,31	23 665 896,71
النتيجة العادية قبل الضرائب		43 433 450,49	43 550 474,88	129 867 670,47
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		9 211 183,26	8 839 953,00	25 433 667,04
مجموع منتجات الأنشطة العادية		1 765 098 349,33	1 987 540 900,80	2 344 034 293,07
مجموع أعباء الأنشطة العادية		1 730 876 082,10	1 952 830 378,92	2 239 600 289,64
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		34 222 267,23	34 710 521,88	104 434 003,43
نتيجة السنة المالية الصافية		34 222 267,23	34 710 521,88	104 434 003,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2009-2011) ملحق رقم (6)

المطلب الرابع: جدول الخزينة التقديري للمؤسسة خلال الفترة (2011-2015)

يوضح الجدول رقم (10) جدول الخزينة التقديري للفترة من 2011-2015 المقدم من طرف المؤسسة للبنك.

الجدول رقم (10): جدول الخزينة التقديري للفترة (2011-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	2012	2011	البيان /السنوات
					1-المصاريف
2 026 097 280	1 775 714 400	1 650 522 960	1 386 893 640	1 386 893 640	شراء مواد ولوازم مستهلكة
25 000 000	25 000 000	25 000 000	20 400 000	20 400 000	خدمات
23 859 452	20996210	19564589	12000000	12000000	ضرائب ورسوم
4 800 000	4 800 000	4 800 000	4 800 000	4 800 000	ديون أخرى
160 200 000	160 200 000	160 200 000	160 200 000	160 200 000	مصاريف المستخدمين
		1 000 000	1 000 000	1 000 000	تكوين
	5 000 000	18 000 000	305 000 000		استثمارات
2 239 956 732	1 991 710 610	1 879 087 549	1 890 293 640	1 585 293 640	مجموع المصاريف
					2-المداحيل
2 385 945 200	2 099 621 000	1 956 458 900	1 598 201 000	1 598 201 000	مبيعات المنتوجات
914 000 000	914 000 000	933 000 000	1239 000 000	1 240 000 000	الضرائب
3 299 945 200	3 013 621 000	2 889 458 900	2 837 201 000	2 838 201 000	مجموع المداحيل
1 059 988 468	1 021 910 390	1 010 371 351	9 46 907 360	1 252 907 360	النتيجة (الفرق)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (7)

من الجدول السابق نلاحظ أن النتيجة موجبة وهذا راجع إلى أن المداحيل أكبر من المصاريف، إذ أنها في تزايد خلال السنوات 2013-2014-2015.

المبحث الثالث: الدراسة المالية لملف طلب الائتمان للمؤسسة (X) واتخاذ قرار منح الائتمان

سنحاول خلال هذا المبحث دراسة وتحليل توازن المؤسسة المالي وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل والاحتجاج في رأس المال العامل والخزينة وذلك خلال الفترة 2009-2011. ويعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يظل معها رصيد الخزينة في كل لحظة موجبا بعد سداد الديون قصيرة الأجل لكن الخزينة السالبة تعني عدم وجود سيولة حاضرة وهذا لا يؤدي إلى حالة العسر إلا إذا كانت حركية وسيولة أصول الاستغلال لا تستطيع مواجهة الديون قصيرة الأجل لكن من أجل هيكلية مالية متوازنة للوحدة عليها أن تمول أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وتمويل أصولها المتداولة بأموالها المتداولة والمتمثلة في ديونها قصيرة الأجل، لذلك وجب دراسة مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل والاحتجاج في رأس المال والخزينة، وهذا له بعد تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية، إذ سنحاول التحليل فيما يأتي.

المطلب الأول: الميزانية المالية للمؤسسة (X)

إذ تتطلب عملية إعداد الميزانية المالية القيام بدراسة أولية ومعقدة لحتوى كل عنصر من عناصر الميزانية المحاسبية وإجراء كل الترتيبات والتعديلات التي تستلزمها الميزانية المالية.

الفرع الأول: تعديل عناصر الميزانيات المحاسبية

إن إعداد الميزانيات المالية يتطلب إجراء بعض التعديلات في عناصر الميزانية المحاسبية، وستوضح التعديلات المجرأة على هذه الأخيرة فيما يأتي:

أولاً: تعديل عناصر الأصول

1- التثبيتات: تحافظ التثبيتات في الميزانية علي ترتيبها وتسجل في قسم الأصول الثابتة لأنها تبقى في المؤسسة لمدة تفوق السنة ولكن بعد قليل من التعديل، حيث تم تصنيف التثبيتات إلى قيم ثابتة وقيم ثابتة أخرى، إذ تضم القيم الثابتة جميع عناصر الأصول الغير متداولة باستثناء التثبيتات المعنوية وتحذف قيمتها في المقابل من جانب الخصوم، أما القيم الثابتة الأخرى فتضم الحقوق الشبه ضريبية، وتسجل التثبيتات بالقيم الصافية أي المبالغ الإجمالية الخام ناقص الإهلاكات السنوية.

2- المخزونات (قيم الاستغلال): كل المخزونات تعتبر قيم استغلال وتسجل في الأصول المتداولة.

3- القيم القابلة للتحقيق: فهي تضم الزبائن مدينون آخرون ضرائب و ماشاها، توظيفات وأصول مالية أخرى جارية، وتكون ضمن الأصول المتداولة.

4- القيم الجاهزة: وتضم الخزينة وهي قيم تابعة للأصول المتداولة التي تكون لمدة تقل عن السنة.

ثانيا: تعديل عناصر الخصوم

1- الأموال الخاصة: تضم الأموال الخاصة في المؤسسة الحسابات التالية: رأس المال، الاحتياطات، مرحل من جديد والتي تم تصنيفها ضمن الأموال الدائمة.

2- الديون: حيث تم تقسيم الديون إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل، إذ أنها تصنف ضمن الأموال الدائمة بينما ديون قصيرة الأجل تصنف ضمن الأصول المتداولة، وذلك ترتيبا حسب مبدأ إستحقاقية الديون ومبدأ السنوية تم اعتبار الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة ديون قصيرة الأجل والديون المتبقية والتي تظهر في الميزانية في السنة الموالية ديون متوسطة وطويلة الأجل.

الفرع الثاني: الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة للفترة 2011-2009:

بعد الإطلاع على ملاحق الميزانيات المحاسبية و التي بفضلها أجرين التعديلات الخاصة بالميزانيات المحاسبية و ذلك لإعداد الميزانية المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و فيما يلي عرض لأصول ثم خصوم الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2011-2010-2009.

1- أصول الميزانيات المالية المفصلة:

الجدول الموالي يوضح أصول الميزانيات المالية المفصلة للمؤسسة للفترة من (2011-2009)

الجدول رقم (11): أصول الميزانيات المالية المؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011

الوحدة: دج

السنوات (المبالغ)			البيان
2011	2010	2009	
<u>الأصول الثابتة</u>			
<u>* القيم الثابتة (الاستثمارات)</u>			
933 845 563,51	981 319 905,07	1 033 028 915,99	التثبيتات المادية
50 030 916,50	50 040 000,00	50 060 000,00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
14 686 588,60	15 056 967,90	15 056 967,90	الضرائب المؤجلة أصول
998 563 068,61	1 046 416 872,97	1 098 145 883,89	مجموع قيم الثابتة
<u>* القيم الثابتة الأخرى</u>			
199 383 467,57	199 383 467,57	199 383 467,57	حقوق شبه ضريبية
199 383 467,57	199 383 467,57	199 383 467,57	مجموع قيم الثابتة الأخرى
1 197 946 536,18	1 245 800 340,54	1 297 529 351,46	مجموع الأصول الثابتة
<u>الأصول المتداولة</u>			
<u>* قيم الاستغلال</u>			
220 958 270,55	161 249 123,69	262 540 308,40	المخزونات
220 958 270,55	161 249 123,69	262 540 308,40	مجموع قيم الاستغلال
<u>* قيم قابلة للتحقيق</u>			
89 015 697,65	109 163 230,42	113 486 317,90	الزبائن
26 418 690,50	10 354 490,80	9 809 792,95	مدينون آخرون
64 933 742,59	84 423 797,25	83 015 316,09	ضرائب و مشاهيها
750 000 000,00	1 240 000 000,00	1 070 000 000,00	توظيفات وأصول مالية أخرى جارية
930 368 130,74	1 443 941 518,47	1 276 311 426,94	مجموع القيم القابلة للتحقيق
<u>* القيم الجاهزة</u>			
810 001 613,37	232 335 938,01	162 819 199,84	الخزينة
810 001 613,37	232 335 938,01	162 819 199,84	مجموع القيم الجاهزة
1 961 328 014,66	1 837 526 580,17	1 701 670 935,18	مجموع الأصول المتداولة
3 159 274 550,84	3 083 326 920,71	2 999 200 286,64	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وملاحقها للمؤسسة للفترة 2009-2011

من الجدول السابق نلاحظ أن مجموع الأصول الثابتة والتي تضم القيم الثابتة وقيم ثابتة أخرى في تناقص خلال الثلاث سنوات من الدراسة على خلاف الأصول المتداولة فهي في تزايد والتي تضم بدورها قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقيق وأخيرا القيم الجاهزة، وهذا التزايد راجع إلى تزايد ملحوظ في القيم الجاهزة (الخزينة).

2 - خصوم الميزانيات المالية المفصلة:

والجدول الموالي يوضح خصوم الميزانيات المالية المفصلة للمؤسسة لفترة الدراسة.

الجدول رقم (12): خصوم الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011

الوحدة: دج

السنوات (المبالغ)			الخصوم
2011	2010	2009	
الأموال الدائمة			
* الأموال الخاصة			
600 000 000,00	600 000 000,00	600 000 000,00	رأس المال
954 039 983,43	934 329 461,55	920 092 194,32	الاحتياطات
505 927 675,09	434 625 208,11	434 136 953,46	مرحل من جديد
2 059 967 658,52	1 968 954 669,66	1 954 229 147,78	مجموع الأموال الخاصة
* الديون الطويلة والمتوسطة الأجل			
496 726 839,78	306 881 081,00	306 881 081,00	قروض الاستثمارات
-	-	183 502 438,35	دائتوا الأموال
108 864 116,53	108 864 116,53	108 864 116,53	الضرائب المؤجلة خصوم
144 877 938,21	129 341 406,93	95 925 609,00	مخصصات
182 002 603,73	182 002 603,73	182 002 603,73	الديون شبه الضريبية
113 510 378,03	113 510 378,03	113 510 378,04	عمليات الجمع
1 045 981 876,28	840 599 586,22	990 686 226,65	مجموع الديون ط و م الأجل
3 105 949 534,80	2 809 554 255,88	2 944 915 374,43	مجموع الأموال الدائمة
* الأموال المتداولة (الديون القصيرة الأجل)			
	187 134 420,15		دائتوا الأموال
11 394 404,54	63 093 995,33	26 014 497,54	الموردون والحسابات المتشابهة
32 004 779,23	15 119 555,74	13 102 974,17	الضرائب
9 925 832,27	8 424 693,61	15 167 440,50	الديون الأخرى
53 325 016,04	273 772 664,83	54 284 912,21	مجموع الأموال المتداولة
3 159 274 550,84	3 083 326 920,71	2 999 200 286,64	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وملاحقتها للمؤسسة للفترة 2009-2011

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأموال الدائمة تراجعت خلال سنة 2010، وازدادت في سنة 2011 وهذا راجع لانخفاض في الديون طويلة ومتوسطة الأجل خلال سنة 2010 وازديادها خلال سنة 2011.

الفرع الثالث: الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2009 – 2011):

اعتمادا على الميزانيات المالية المفصلة ثم استخلاص الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة والموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (13): الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة السنوات 2009 – 2010 – 2011

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2009	2010	2011
الأصول			
الأصول الثابتة	1 297 529 351,46	1 245 800 340,54	1 197 946 536,18
قيم الاستغلال	262 540 308,40	161 249 123,69	220 958 270,55
القيم المحققة	1 276 311 426,94	1 443 941 518,47	930 368 130,74
القيم الجاهزة	162 819 199,84	232 335 938,01	810 001 613,37
الأصول المتداولة	1 701 670 935,18	1 837 526 580,17	1 961 328 014,66
مجموع الأصول	2 999 200 286,64	3 083 326 920,71	3 159 274 550,84
الخصوم			
الأموال الخاصة	1 954 229 147,78	1 968 954 669,66	2 059 967 658,52
الديون الطويلة الأجل	990 686 226,65	840 599 586,22	1 045 981 876,28
الأموال الدائمة	2 944 915 374,43	2 809 554 255,88	3 105 949 534,80
الديون القصيرة الأجل	54 284 912,21	273 772 664,83	53 325 016,04
مجموع الخصوم	2 999 200 286,64	3 083 326 920,71	3 159 274 550,84

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المفصلة للمؤسسة جدول رقم (12) و (13)

من الجدول أعلاه قمنا بضم الأصول والخصوم في ميزانية واحدة تكون مختصرة تسمى الميزانية المالية المختصرة، انطلاقا من الجدول رقم (12) والذي يوضح الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة خلال السنوات 2009-2010-2011 يمكن إعداد جدول يوضح المقارنة بين الحسابات المشكلة للميزانيات المالية المختصرة والجدول رقم (13) يوضح مقارنة عناصر الأصول بإجمالي الأصول و عناصر الخصوم بالخصوم الإجمالية خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (14): مقارنة عناصر الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
الوحدة: دج، %

السنوات		البيان	
2011	2010	2009	
%	%	%	%
الأصول			
38%	40%	43%	الأصول الثابتة
1 197 946 536,18	1 245 800 340,54	1 297 529 351,46	
62%	60%	57%	الأصول المتداولة
1 961 328 014,66	1 837 526 580,17	1 701 670 935,18	
100%	100%	100%	مجموع الأصول
3 159 274 550,84	3 083 326 920,71	2 999 200 286,64	
الخصوم			
98%	91%	98%	الأموال الدائمة
3 105 949 534,80	2 809 554 255,88	2 944 915 374,43	
2%	9%	2%	الديون قصيرة الأجل
53 325 016,04	273 772 664,83	54 284 912,21	
100%	100%	100%	مجموع الخصوم
3 159 274 550,84	3 083 326 920,71	2 999 200 286,64	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة جدول رقم (14)

من الجدول السابق نلاحظ أن أكبر نسبة تحتلها الأموال الدائمة خلال الثلاث سنوات من الدراسة، وتليها الأصول المتداولة ثم الأصول الثابتة وأخيرا الديون قصيرة الأجل.

إلا أن الجدول الموالي يبين تطور رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة (X)

الجدول رقم (15): نسبة الزيادة في رقم الأعمال للمؤسسة (X)

2014/2015	2013/2014	2012/2013	2011/2012/	البيان /السنوات
14	07	22	0	نسبة الزيادة في رقم الأعمال %

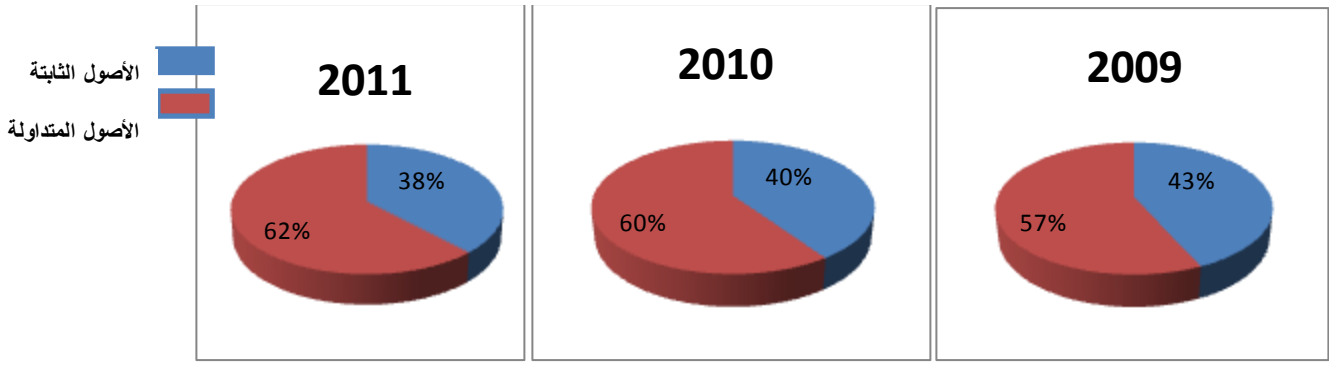
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10) والملحق رقم (7).

من الجدول السابق نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة (X) في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا بناء على نسبة الزيادة الموضحة في الجدول، إذ أنها كانت معدومة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، وفي السنة الموالية أي سنة 2013 كانت الزيادة بـ 22% مقارنة ب سنة 2012، أما في سنتي 2014 و 2015 فكانت نسبة الزيادة هي 7 % و 14 % على الترتيب و ذلك بمقارنة كل سنة بالتي قبلها، ويمكن القول أن رقم أعمال المؤسسة (X) في تزايد مستمر.

الفرع الرابع: تمثيل الميزانية المالية للمؤسسة (X) بيانيا

تستعمل عدة نماذج من أجل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة مثل الدائرة والمثلث والمستطيل ونصف الدائرة... إلخ. وسنقوم بتمثيل الميزانيات المالية بواسطة الدائرة وذلك بتمثيل الأصول ثم الخصوم لسنوات الدراسة الثلاث كما هو موضح في الشكلين المواليين:

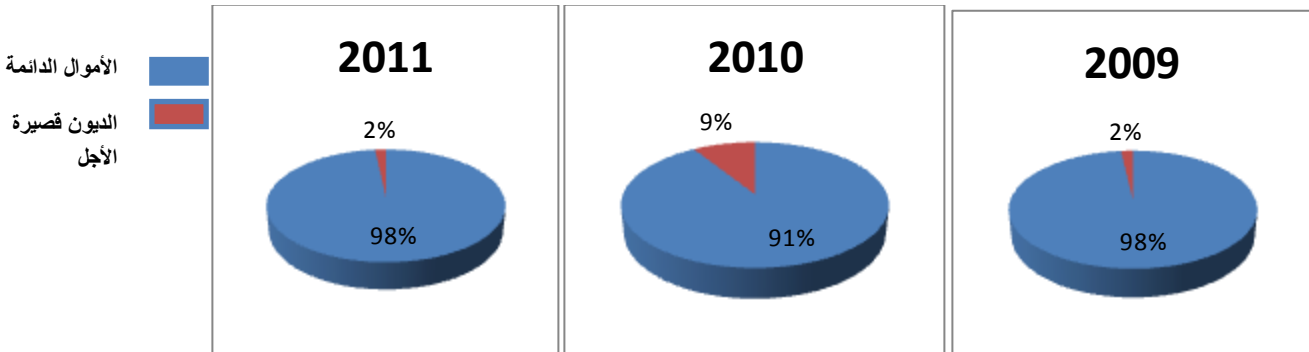
الشكل رقم (8): التمثيل البياني لأصول الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2011-2009)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، إذ أن نسبة الأصول المتداولة تزيد من سنة إلى أخرى إلا أن نسبة الأصول الثابتة على العكس فهي في تناقص من سنة إلى أخرى، إلا أن الأصول الثابتة كانت نسبتها 43% في سنة 2009 فتناقصت لتصبح 38% سنة 2011، أما الأصول المتداولة كانت نسبتها 57% سنة 2009 فتزايدت لتصبح 62% سنة 2011.

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لخصوم الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2011-2009)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

من التمثيل البياني (الشكل) نلاحظ أن نسبة الاموال الدائمة تحتل أكبر جزء من الدائرة النسبية، إذ تحتل 98% سنة 2009 فأخذت تتناقص لتصبح 91% سنة 2010، وفي السنة الأخيرة ارتفعت الى نفس النسبة السابقة، أما فيما يتعلق

بالديون قصيرة الأجل نسبتها 2% في سنة 2009 إذ تزايدت لتصبح 9% في 2010، وقد إنخفضت في السنة الاخيرة لتصبح 2%.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي للفترة (2011-2009)

إذ سنقوم في هذا المطلب بدراسة رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل والخزينة الصافية فيما يأتي.

الفرع الأول: دراسة رأس المال العامل

سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة والمبنية في الجدول الموالي ثم سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (16): رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: دج

الرقم	السنوات البيان	2009	2010	011
رأس المال العامل الصافي (الدائم)				
1	الأموال الدائمة	2 944 915 374,43	2 809 554 255,88	3 105 949 534,80
2	الأصول الثابتة	1 297 529 351,46	1 245 800 340,54	1 197 946 536,18
3	الأصول المتداولة	1 701 670 935,18	1 837 526 580,17	1 961 328 014,66
4	الديون قصيرة الأجل	54 284 912,21	273 772 664,83	53 325 016,04
2-1=5	رأس المال العامل (FR)	1 647 386 022,97	1 563 753 915,34	1 908 002 998,62
4-3=5		1 647 386 022,97	1 563 753 915,34	1 908 002 998,62
مفاهيم أخرى لرأس المال العامل				
6	الأموال الخاصة	1 954 229 147,78	1 968 954 669,66	2 059 967 658,52
7	الديون طويلة الأجل	990 686 226,65	840 599 586,22	1 045 981 876,28
2-6=8	رأس المال العامل الخاص	-656 699 796,32	723 154 329,12	862 021 122,34
4+7=9	رأس المال العامل الأجنبي	1 044 971 138,86	1 114 372 251,05	1 099 306 892,32
3=10	رأس المال العامل للإجمالي	1 701 670 935,18	1 837 526 580,17	1 961 328 014,66

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب طيلة سنوات الدراسة، وهذا يدل على أنا الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة حققت هامش أمان خلال هذه الفترة.

بالنسبة لرأس المال الخاص يمكن ملاحظة أن المؤسسة حققت رأس مال خاص موجب خلال هذه السنوات، وهذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة، وذلك هو في صالح المؤسسة.

أما رأس المال العامل الأجنبي فنلاحظ انه في تذبذب حيث أنه إرتفع خلال سنة 2010 ثم إنخفض في سنة 2011، وأخيرا رأس المال العامل الإجمالي الذي يمثل مجموع الأصول المتداولة، حيث نلاحظ إرتفاع رأس المال العامل الإجمالي في سنوات الدراسة وذلك راجع إلى ارتفاع العناصر المكونة له والمتمثلة في القيم المحققة والقيم الجاهزة.

الفرع الثاني: دراسة الإحتياج في رأس المال العامل

إن الإحتياج في رأس المال العامل يتبع تطور نشاط الوحدة و مردوديتها فهو عبارة عن الفرق بين الإحتياجات والموارد المتعلقة بالدورة، وإذا كانت موارد الدورة (ديون قصيرة الأجل) غير كافية يتم اللجوء إلى رأس المال العامل لتمويل الإحتياجات، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفيات مصرفية})$$

الجدول رقم (17): الإحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: دج

الرقم	السنوات / البيان	2009	2010	2011
1	الأصول المتداولة	1 701 670 935,18	1 837 526 580,17	1 961 328 014,66
2	القيم الجاهزة	162 819 199,84	232 335 938,01	810 001 613,37
2-1=3	إحتياجات الدورة	1 538 851 735,34	1 605 190 642,16	1 151 326 401,29
4	الديون القصيرة الأجل	54 284 912,21	273 772 664,83	53 325 016,04
5	السلفيات المصرفية			
5-4=6	موارد الدورة	54 284 912,21	273 772 664,83	53 325 016,04
6-3=7	إحتياجات رأس المال العامل (BFR)	1 484 566 823,13	1 331 417 977,33	1 098 001 385,25

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل في تناقص مستمر، وهذا يدل على أن إحتياجات الدورة أكبر من مواردها.

الفرع الثالث: دراسة الخزينة الصافية

تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة وتعتبر الخزينة الصافية من المؤشرات المهمة في تحقيق التوازن المالي في المدى القصير، حيث هي أيضا القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف الوحدة بعد طرح احتياج رأس المال العامل من رأس المال العامل الصافي، ويمكن حسابها بطريقتين والجدول الموالي يوضح كيفية حساب الخزينة الصافية بالطريقتين لكل سنوات الدراسة.

الجدول رقم (18): الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: دج

الرقم	السنوات	البيان	2009	2010	2011
1		رأس المال العامل (FR)	1 647 386 022,97	1 563 753 915,34	1 908 002 998,62
2		احتياجات رأس المال العامل (BFR)	1 484 566 823,13	1 331 417 977,33	1 098 001 385,25
2-1=3			162 819 199,84	232 335 938,01	810 001 613,37
5-4=3		الخزينة الصافية			
4		القيم الجاهزة	162 819 199,84	232 335 938,01	810 001 613,37
5		السلفات المصرفية			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (16) و (17)

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات، ما يعني تحقيق مستوى جيد في سيولة المؤسسة لمواجهة التزاماتها.

المطلب الثالث: دراسة الملف باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي استخداماً إلى جانب مؤشرات أخرى في التحليل، حيث يستطيع المحلل المالي أن يستخلص معلومات جد مفيدة عن وضعية المؤسسة، وهل هي قادرة على تسديد مبلغ القرض في أجله أم لا و يجدر الإشارة بأن النسبة الواحدة لاتعطي معلومات كافية لترشيد القرار الائتماني إلا أنه يمكن أن نحصل على حكم مناسب للوحدة عند تحليل مجموعة من هذه النسب، وذلك مع دراسة لمختلف الضمانات المقدمة للبنك، إذ تقيم المؤسسة على هذا الأساس وفي الأخير اتخاذا القرار النهائي.

الفرع الأول: نسب السيولة

تهدف نسب السيولة إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على المدى القصير لتسديد التزاماتها اتجاه البنك حيث توضح الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير فهي تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وتبين مدى سرعة تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة. ويوضح الجدول الموالي نسب السيولة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (19): نسب السيولة للمؤسسة للسنوات 2009 – 2010 – 2011

الوحدة: النسبة

السنوات			البيان	
2011	2010	2009	العلاقة	النسبة
36,78	6,71	31,35	الأصول المتداولة	نسبة السيولة العامة
			الديون قصيرة الأجل	
32,64	6,12	26,51	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة	نسبة السيولة المختصرة
			الديون قصيرة الأجل	
15,19	0,85	3,00	القيم الجاهزة	نسبة السيولة الفورية
			الديون قصيرة الأجل	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

على اعتبار أن هذه النسبة أكبر من 1، فالمؤسسة يمكنها مواجهة ديونها قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة جاهزة دون عناء. إذن نلاحظ ارتفاعها خلال السنة الأولى ثم انخفضت في السنة الثانية، وبعدها ارتفعت في السنة الأخيرة من الدراسة، أما بالنسبة لبقية النسب الأخرى فهي أيضا انخفضت في السنة الثانية ثم عاودت الارتفاع خلال السنة الثالثة، وهذا راجع لأن الديون قصيرة الأجل ضئيلة.

الفرع الثاني: نسب الهيكل المالية

الجدول رقم (20): نسب الهيكل المالي للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: النسبة

السنوات			البيان	
2011	2010	2009	العلاقة	النسبة
2,59	2,26	2,27	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
1,72	1,58	1,51	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0,65	0,64	0,65	الأموال الخاصة مجموع الأصول	نسبة الاستقلالية المالية
0,35	0,36	0,35	مجموع الديون مجموع الأصول	نسبة قابلية التسديد

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة التمويل الدائم -خلال السنوات الثلاثة- أكبر من الواحد، وهذا ما يترجم وجود هامش أمان، أي أنّ الأموال الدائمة تغطي كليا الأصول الثابتة بيسر، أما فيما يخص نسبة التمويل الذاتي فهو يعبر عن القيمة الفعلية الموجهة للتمويل الذاتي للمؤسسة، إذ أنّ نسبته تتزايد في السنوات الثلاث.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أنّ نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد مما يترجم اعتماد المؤسسة على المصادر الداخلية من جهة، وإمكانية تغطية الديون بالأموال الخاصة من جهة أخرى، مما يتيح للمؤسسة إمكانية الاقتراض من جديد. وهي نسبة مقبولة.

وتعدّ نسبة قابلية التسديد ضرورية بالنسبة للبنك، كونها توضح مدى قدرة المؤسسة المقترضة على الوفاء بديونها، ويلاحظ خلال سنوات الثلاث أنّ النسبة أقل من 50 %، وهذا معناه أنّ استخدامات المؤسسة لم يتم تغطيتها بنسبة كبيرة بواسطة المصادر الخارجية، وهذا ما لا يمثل خطورة على البنك.

الفرع الثالث: نسب النشاط

هي من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين والمسؤولين في المؤسسة وقدرتهم على إدارة موجوداتها، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات والمبيعات وقد سميت بنسب النشاط لأنها تبين السرعة التي من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات.

الجدول رقم (21): نسب النشاط للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: دج، النسبة

الرقم	البيان	2009	2010	2011
1	رقم الأعمال خارج الرسم	1 629 495 774,84	1 864 120 459,88	2 285 411 891,91
2	مجموع الأصول	2 999 200 286,64	3 083 326 920,71	3 159 274 550,84
3 = 1 ÷ 2	معدل دوران الأصول	0,54	0,60	0,72
4	الأصول الثابتة	1 297 529 351,46	1 245 800 340,54	1 197 946 536,18
5 = 1 ÷ 4	معدل دوران الأصول الثابتة	1,26	1,50	1,91
6	الأصول المتداولة	1 701 670 935,18	1 837 526 580,17	1 961 328 014,66
6/1=7	معدل دوران الأصول المتداولة	0,96	1,01	1,17

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14) وجدول حسابات النتائج للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل دوران الأصول في تزايد من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على مدى كفاءة المؤسسة على استخدام أصولها، ويوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المؤسسة إلى مبيعات.

الفرع الرابع: نسب المردودية

تبين هذه النسبة مدى كفاءة السياسات التي يتخذها مسيري الوحدة و مدى فعاليتها في تسيير نشاطها وتعد ضرورية لبقاء واستمرار الوحدة حيث تميز 3 أنواع مهمة وأساسية للمردودية وهي المردودية التجارية ، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية. ويمكن توضيح علاقات ونتائج حساب المردوديات الثلاث خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): نسب المردودية للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: النسبة

السنوات			البيان	
2011	2010	2009	العلاقة	النسبة
0,05	0,02	0,02	النتيجة الصافية رقم الأعمال خارج الرسم	المردودية التجارية
0,04	0,01	0,01	النتيجة الإجمالية مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0,05	0,02	0,02	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14) و الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية متزايدة خلال الثلاث سنوات إذ أنها تبقى ثابتة في السنة الثانية ثم ترتفع في السنة الأخيرة من الدراسة وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في جعل رأس مالها الخاص أكثر مردودية.

إضافة إلى ذلك فإن نسبة المردودية الاقتصادية هي أيضا في تزايد والتي تعبر عن الكفاءة العالية للمؤسسة في استخدام كل أصولها لبلوغ النتيجة الصافية.

أما فيما يخص نسبة المردودية التجارية فإننا نلاحظ ثباتها في السنة الثانية ثم ترتفع نسبتها لتعاود الصعود خلال السنة الثالثة وهي بذلك تعطي ضمانا قويا لبقاء المؤسسة ونموها داخل السوق.

الفرع الخامس: نسب الاستغلال

تساعد هذه النسب في قياس من بالتحديد من التكاليف ساهم بشكل كبير في امتصاص القيمة المضافة ومن أهم النسب المستعملة في هذا المجال هي نسبة مصاريف المستخدمين ونسبة المصاريف المالية مقارنة بالقيمة المضافة والجدول الموالي يبين علاقات ونتائج حساب النسب خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (23): نسب الاستغلال للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: النسبة

السنوات			البيان	
2011	2010	2009	العلاقة	النسبة
0,54	0,62	0,81	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$	نسبة مصاريف المستخدمين
0,007	0,014	0,000	$\frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{القيمة المضافة}}$	نسبة المصاريف المالية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

من الجدول نلاحظ أن نسبة مصاريف المستخدمين تتراجع خلال السنوات الثلاث، وهذا معناه انخفاض العمال المؤقتين نتيجة عم وجود مشاريع جديدة، وبالتالي المؤسسة ليست بحاجة إلى عمالة جديدة، أما بالنسبة إلى نسبة مصاريف المالية فهي أيضا في تراجع، حيث ارتفعت إلى 0.014 في سنة 2010 ثم عاودت الانخفاض في السنة الأخيرة.

المطلب الرابع: دراسة المخاطرة المالية باستخدام نموذج شيرود

ومن الملاحظ لعدم توفر الميزانيات التقديرية لإكمال الدراسة لجأنا إلى نموذج لقياس درجة المخاطرة في القرض وهو نموذج يوضح بالعلاقة التالية: Sherrord1987

$$Z=17x_1+9x_2+3.5x_3+20x_4+1.2x_5+0.1x_6$$

إذن نقوم بالحساب ويكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(24): ملخص نتائج نموذج قياس المخاطرة للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011

الوحدة: دج

الرقم	البيان/السنوات	2009	2010	2011
1	صافي رأس المال	1 647 386 022,97	1 563 753 915,34	1 908 002 998,62
2	إجمالي الأصول	2 999 200 286,64	3 083 326 920,71	3 159 274 550,84
3=1/2	x_1	0,55	0,507164487	0,603937065
4	القيم الجاهزة	162 819 199,84	232 335 938,01	810 001 613,37
5=4/2	x_2	0,054287538	0,075352353	0,256388484
6	الأموال الخاصة	1 954 229 147,78	1 968 954 669,66	2 059 967 658,52
7=6/2	x_3	0,651583409	0,638581221	0,65203819
8	صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب	43 433 450,49	43 550 474,88	129 867 670,47
9=8/2	x_4	0,014481677	0,014124508	0,041106801
10	إجمالي الالتزامات	2 999 200 286,64	3 083 326 920,71	3 159 274 550,84
11=2/10	x_5	1	1	1
12	الأصول الثابتة	1 297 529 351,46	1 245 800 340,54	1 197 946 536,18
13=6/12	x_6	1,506115562	1,580473697	1,719582299

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

فمن خلال الجدول قمت بحساب المجاهيل ($x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6$) خلال السنوات الثلاث من الدراسة .

الجدول رقم(25): نتائج الحساب للنموذج قياس المخاطرة للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011

الوحدة: النسبة

2011	2010	2009	البيان
10,26693011	8,621796279	9,35	17x ₁
2,307496356	0,678171177	0,488587842	9x ₂
2,282133665	2,235034274	2,280541932	3,5x ₃
0,822136021	0,282490154	0,289633545	20x ₄
1,2	1,2	1,2	1,2x ₅
0,17195823	0,15804737	0,150611556	0,1x ₆
17,05065438	13,17553925	13,75937487	z

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من الجدول السابق نلاحظ أن (z) محصورة بين $5 < z < 20$ إذن هي قروض متوسطة المخاطرة.

المطلب الخامس: نتيجة دراسة ملف القرض ماليا (القرار النهائي)

سيتم تبيان ملخص عن نتائج التحليل المالي التي من خلالها يتم ترشيد القرار الائتماني وصدور القرار النهائي.

الفرع الأول: ملخص نتائج التحليل المالي

من أجل ترشيد القرار الائتماني يستحسن وضع ملخص لنتائج التحليل المالي في جدول كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (26): ملخص نتائج التحليل المالي للمؤسسة للسنوات 2009-2010-2011

الوحدة: دج، النسبة

السنوات			البيان
2011	2010	2009	النسبة
مؤشرات التوازن المالي			
1 908 002 998,62	1 563 753 915,34	1 647 386 022,97	رأس المال العامل الصافي
862 021 122,34	723 154 329,12	656 699 796,32	رأس المال العامل الخاص
1 099 306 892,32	1 114 372 251,05	1 044 971 138,86	رأس المال العامل الأجنبي
1 961 328 014,66	1 837 526 580,17	1 701 670 935,18	رأس المال العامل للإجمالي
1 098 001 385,25	1 331 417 977,33	1 484 566 823,13	الاحتياج في رأس المال العامل
810 001 613,37	232 335 938,01	162 819 199,84	الخزينة الصافية
نسب السيولة			
36,78	6,71	31,35	نسبة السيولة العامة
32,64	6,12	26,51	نسبة السيولة المختصرة
15,19	0,85	3,00	نسبة السيولة الفورية
نسب المديونية			
2,59	2,26	2,27	نسبة التمويل الدائم
1,72	1,58	1,51	نسبة التمويل الخاص
0,65	0,64	0,65	نسبة الاستقلالية المالية
0,35	0,36	0,35	نسبة قابلية التسديد
نسب النشاط			
0,72	0,60	0,54	معدل دوران الأصول
0,38	0,40	0,43	معدل دوران الأصول الثابتة
0,62	0,60	0,57	معدل دوران الأصول المتداولة
نسب المردودية			
0,05	0,02	0,02	المردودية التجارية
0,04	0,01	0,01	المردودية الاقتصادية
0,05	0,02	0,02	المردودية المالية
نسب الاستغلال			
0,542	0,624	0,807	نسبة مصاريف المستخدمين
0,007	0,014	0,000	نسبة المصاريف المالية
17,05065438	13,17553925	13,75937487	معدل المخاطرة (Z)

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

بناء على طلب القرض المقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-، والمرفق بملف طلب القرض المتضمن كل من القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في الميزانيات المحاسبية وكذا جداول حسابات النتائج للثلاث سنوات، وبعد إجراء الدراسة المالية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وحساب النسب الممثلة في الجدول السابق، يبدو لنا أن العميل طالب الائتمان يتمتع بوضع مالي حسن، فقد تم التحصل على المعلومات التالية:

- تزايد نسبة الأموال الخاصة يدل على زيادة النتيجة، وبالتالي فإن هناك دلالة واضحة على تطور المؤسسة.

- إيجابية نسب المردودية دليل على تحسن مردودية المؤسسة خلال فترة الدراسة.

- رؤوس الأموال العاملة على قدر كبير من التحسن، وهذا يعطي أمانا أكبر لاستمرارية المؤسسة.

- مؤشرات الخزينة الإيجابية تضمن عدم تعرض المؤسسة لخطر السيولة أثناء فترة النشاط.

لذا يعتبر منح القرض للمؤسسة طالبة الائتمان. وهو قرض متوسط الأجل (لمدة 7 سنوات) يقدر ب: 391 000 000 دج، وذلك إستنادا للضمانات المقدمة وإضافة إلى المؤشرات والنسب المالية الإيجابية المذكورة سلفا فإن عملية الاستثمار في هذه المؤسسة تعتبر ذات مخاطر ضئيلة مقارنة بعوائده، كما أنه وفي حالة منحه القرض فإن خطر عدم التسديد يعتبر شبه معدوم.

الفرع الثاني: نتيجة دراسة ملف الائتمان ماليا (القرار النهائي)

بعد أن تمت دراسة ملف القرض من الناحية المالية، وذلك من خلال تحليل القوائم المرفقة بطلب القرض وكذا تقييم الضمانات وبيان سير المؤسسة طالبة القرض التي تعتبر زبونا تقليديا للبنك (الوكالة)، وذلك بعد اجتماع لجنة القرض للوكالة بتاريخ /.../.../.. وبعد الإطلاع على التقرير المقدم من طرف المكلف بالدراسة مرفقا بملف طلب القرض وكذا مراجعة كافة الضمانات المقدمة والمتعهد بتقديمها، فإنه قد تمت الموافقة على طلب منح القرض وفق الشروط المتفق عليها سابقا والمدرجة في العقد.

ويتم إعلام الزبون طالب الائتمان بقرارنا هذا في أقرب الآجال، فقد تم منح الائتمان للمؤسسة (X) بتاريخ 2012/12/03 لمدة 7 سنوات.

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري للدراسة على الواقع العملي معتمدين في ذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات أثناء التربص.

حيث بدأنا بإعطاء نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية، شملت تعريفا لهذا البنك، هيكله الإداري، وكذا أهم المبادئ التي يقوم على أساسها البنك والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ليتم بعد ذلك الإطلاع على كيفية سير عملية التحليل المالي لملف ائتماني داخل الوكالة والتعرف على أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف أحد العملاء والتي توجت ختاماً بقبول طلب هذا الأخير.

ومما تجدر بنا الإشارة إليه هو تلك الجهود المعتبرة التي لمسنا وجودها لدى إدارات الوكالة والتي تسعى إلى السهر على تحسين الأداء وإرضاء العملاء.

خاتمة

لقد تطورت النشاطات البنكية من مجرد عمليات ضيقة النطاق شمل عددا معينا من المتعاملين إلى مجال واسع يمس الحياة اليومية للأفراد و المؤسسات على حد سواء، فالجزائر اليوم وكغيرها من الدول تشهد تحولات عميقة و إصلاحات اقتصادية في هذا المجال، و مع الدور الأساسي و الفعال الذي تلعبه البنوك من خلال قيامها بمختلف عمليات التمويل فإن إمكانية حدوث مخاطر تبقى واردة، و على هذا الأساس و بهدف حماية مصالحه ومصالح المودعين لديه و يجب على البنك وضع سياسات و إجراءات إقراضية خاصة به تتلاءم مع طبيعة نشاطه، إضافة إلى القيام بكل الدراسات الضرورية و التحليل المعمقة خاصة المالية منها، و ذلك باستخدام تقنية التحليل المالي و ما تتيحه من أساليب و أدوات لدراسة ملفات القروض و من ثم اتخاذ و ترشيد القرارات الائتمانية المناسبة بشأها.

و من خلال ما تطرقنا إليه في الجزء النظري و ما تلقيناه من معلومات أثناء التبرص التطبيقي الذي قمنا به ببنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة ميله - فقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن التحليل المالي يعتبر المرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة الائتمان و ذلك بالكشف عن نقاط القوة و الضعف التي تبين مدى القدرة المالية للمؤسسة، و بذلك تتكون لدى البنك صورة واضحة و شاملة للحالة المالية المتعلقة بالعميل طالب الائتمان، و على هذا الأساس يبيي البنك قراراته اتجاه طلبات عملائه.

إذ تم معرفة كيفية منح الائتمان (القرض) ابتداء من طلب الحصول عليه و تفحصه، و استعمال أساليب التحليل المالي وصولا إلى اتخاذ و ترشيد القرار الائتماني، و ذلك بمنح الائتمان أو الامتناع عن ذلك، توصلت خلال الدراسة إلى أن التحليل المالي أصبح أداة فعالة لترشيد القرار في البنك و لذا فهو يحتل أهمية كبيرة لدى البنك و ذلك لترشيد القرار الائتماني.

النتائج:

- و ختاماً لدراستنا هذه فقد توصلنا إلى عدة نتائج يمكن حصرها فيما يلي:
- 1- يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الهامة التي تساعد المسيرين على معرفة الصحة المالية لمؤسستهم، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، إذ يساعد التحليل المالي في معرفة الخلل الموجود في وضعية المؤسسة.
 - 2- يلعب التحليل المالي في البنوك دوراً رئيسياً باعتباره همزة الوصل بين مختلف المصالح داخل البنك، إذ يساعد البنوك في ترشيد قراراتها الائتمانية وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.
 - 3- يقوم البنك بمنح الثقة إلى شخص ما طبيعياً كان أم معنوياً (المقترض)، أي يمنح الائتمان أو لا وهذا ما تثبته الفرضية الثانية.
 - 4- تقوم المؤسسة طالبة الائتمان بإرفاق القوائم المالية الخاصة بها لثلاث سنوات لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة ميله - للحصول على القرض، إذ يقوم البنك بتحليل هذه القوائم ودراستها، و بعد ذلك يقوم بإبلاغ المؤسسة طالبة القرض بالقرار النهائي إما بالإيجاب أو السلب، وهذا ما تثبته الفرضية الرابعة.
 - 4- تعتبر البنوك الوحدة الأساسية لبناء الهيكل المصرفي، كما تمثل حجر الزاوية الذي يتم من خلاله تفعيل حركة رؤوس الأموال داخل الاقتصاد.
 - 5- إن القوائم المالية تعد المرجع الرئيسي في توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حداً أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، خاصة في ترشيد القرار الائتماني أي قبول طلب

خاتمة

الائتمان من عدمه، إلا أن هذه المعلومات الموجودة في القوائم المالية السنوية غير كافية لاحتساب بعض النسب (مدة تحصيل الموردين، مدة تسديد العملاء... الخ، لدى البنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله -).

- 6- إن استعمال نسب السيولة يمكن من معرفة مقدرة المؤسسات الاقتصادية على مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل.
- 7- إن لنسب الهيكل المالي أهمية في تحديد مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وكذا معرفة كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها اتجاه البنك، وتعد هذه المجموعة من أهم النسب التي يهتم بها البنك.
- 8- التحليل المالي و من خلال نسبه و مؤشراتہ يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض، و التي تضمن الاستمرارية لهذه الأخيرة من جهة و تضمن تمويل المؤسسات الفاعلة و التي تمارس نشاطات ملائمة من جهة أخرى.

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها بخصوص الموضوع، فإننا نوصي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله - بما يلي:

- 1- إعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي من حيث و سائله و المختصين في هذا المجال.
- 2- يجب على البنك وضع في الحسبان إعادة تأهيل موظفيه على كيفية استخدام النظام المالي المحاسبي الجديد، هذا تماشيا مع التطورات الحاصلة.
- 3- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في الدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية عند اتخاذ قرار منح الائتمان، واستخدام النسب المالية المختلفة.
- 4- عقد دورات تدريبية في البنوك التجارية خصوصا لموظفي قسم الائتمان المصرفي.

آفاق البحث

إن نتائج الدراسة المتوصل إليها فتحت لنا آفاق بحثية تعد مواضيع هامة للبحث من إنجازها فيما يلي:

- 1- أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.
- 2- أهمية التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، المكتبات البرى، القاهرة، مصر، 2002.
- 2- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعة، البحرين، 2006.
- 3- أكرم حداد، مشهورة مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 4- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 5- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
- 6- برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 7- حام محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 8- حسن سمير عيشة، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010.
- 9- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 10- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 11- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 12- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق الحاسوبية الحديثة، ط6، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 13- خالد توفيق أشمري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 14- حبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (بنوك إلكترونية، بنوك تجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 15- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 16- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 17- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 18- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 19- زعيب مليكة، بشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

- 20- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2008.
- 21- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 22- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، لبنان، 2003.
- 23- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
- 24- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 25- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 26- شاكر ألقروني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 27- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 28- صلاح إبراهيم شحاتة، ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009.
- 29- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 30- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 31- عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 32- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 33- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة [البنوك، منشآت التأمين، البورصات]، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2009.
- 34- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 35- عدنان تايه ألنعمي، إدارة الائتمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 36- عدنان نايه ألنعمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط2، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 37- عدنان نايه ألنعمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 38- عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار لإعصار العلمي لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 39- علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 40- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- 41- مبارك لسوس، التسيير المالي - تحليل نظري مدعم بأمثلة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 42- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

قائمة المراجع

- 43- متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون، الأردن، 2010.
- 44- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 45- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 46- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 47- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 48- محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، المصرية، 2012.
- 49- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.
- 50- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 51- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 52- محمود الحسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2009.
- 53- محمود السجاعي، الحاسبة بين شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 54- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 55- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 56- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 57- منير إسماعيل أبو شاور، أحمد عبد المهدي مساعدة، النقود والبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 58- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 59- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 60- ناظم محمد نوري الشمرى، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والطباعة، الأردن، 2006.
- 61- وليد الناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء والمكتبة الجامعية الشارقة، الأردن، 2009.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

- 62- Josette Peyrard, analyse financière, 8émeed , le François bunod , paris, 1999.
- 63- k.chiha , finance d'entreprise(approche stratégique), Edition Houma, Alger, 2009.
- 64- Philippe monnier, Sandrine mahier, les techniques bancaires, (pratiques, applications corrigées), 3édition, le François bunod, paris, 2012.

ثالثا: المجلات والملتقيات

- 65- إبراهيم علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010.
- 66- رحيم حسن، سليم حمود، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى الوطني السادس، سكيكدة، الجزائر، يومي 23،24 نوفمبر 2008.
- 67- صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي في المؤسسة البنكية وأثرها على المخاطرة الائتمانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، 2010.
- رابعا: القوانين واللوائح والمراسيم
- 68- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
- خامسا: المواقع الالكترونية
- 69- علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك، غزة، فلسطين، 2006، مقالة منشورة على الرابط التالي: site.iugaza.edu.ps
- سادسا: المذكرات
- 70- أسامة محمود بن موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.
- 71- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لتنبأ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.
- 72- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد لمصارف التجارية على تحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
- 73- دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.
- 74- عقبة قطاف، اثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2008-2009.
- 75- مراد سالم الطلاع، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
14	01	الشكل القانوني للميزانية المحاسبية
16	02	الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج
26	03	الميزانية المالية
35	04	جدول يوضح بيان التدفقات النقدية
50	05	ميزانية البنك التجاري
76	06	تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة
101	07	أصول الميزانيات المحاسبية لمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)
102	08	خصوم الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)
103	09	جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)
104	10	جدول الخزينة التقديري للفترة (2011-2015)
107	11	نسبة الزيادة في رقم الأعمال للمؤسسة (X)
108	12	أصول الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
109	13	خصوم الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
110	14	الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
110	15	مقارنة عناصر الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
112	16	رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
113	17	الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
114	18	الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011
115	19	نسب السيولة للمؤسسة للسنوات 2009 - 2010 - 2011

قائمة الجداول

116	20	نسب الهيكل المالي للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011
117	21	نسب النشاط للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011
117	22	نسب المردودية للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011
118	23	الاستغلال للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011
119	24	ملخص نتائج نموذج قياس المخاطرة للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011
120	25	نتائج الحساب للنموذج قياس المخاطرة للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011
121	26	ملخص نتائج التحليل المالي للمؤسسة للسنوات 2009- 2010- 2011

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
الصفحة	رقم الشكل	
04	01	المدخل القديم للتحليل المالي
05	02	المدخل المعاصر للتحليل المالي
27	03	التحديد البياني رأس المال العامل الصافي
57	04	تصنيفات الائتمان المصرفي
64	05	منحنى الطلب على الائتمان
69	06	حلقات مسلسل القرض
92	07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلا 834
111	08	التمثيل البياني لأصول الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2009-2011)
111	09	التمثيل البياني لخصوم الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للفترة (2009-2011)

الملحق رقم 1

مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية

الريفية

الملحق رقم 2

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة
والتنمية الريفية-وكالة ميلة-

الملحق رقم 3

وثائق تكوين ملف الأئتمان

الملحق رقم 4

أصول الميزانيات المحاسبة للمؤسسة للفترة
(2011-2009)

الملحق رقم 5

خصوم الميزانيات المحاسبة للمؤسسة للفترة
(2011-2009)

الملحق رقم 6

جداول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة
(2011-2009)

الملحق رقم 7

جدول الخزينة التقديري للفترة (2011-
2015)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق		
الصفحة	ملحق رقم	عنوان الملحق
134	01	مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
140	02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله 834
144	03	وثائق تكوين ملف الائتمان
145	04	أصول الميزانيات المحاسبية للمؤسسة للفترة (2009-2011)
148	05	خصوم الميزانيات المحاسبية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)
151	06	جداول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة (2009-2011)
155	07	جدول الخزينة التقديري للفترة (2011-2015)

المخلص :

يعد قرار منح الائتمان من أخطر القرارات التي تقع على مسؤولية ترشيدها على الإدارة في البنوك التجارية، فمن المعروف أن البنوك تتاجر بأموال الـ . وتهدف من ذلك لتحقيق عائد آافي لتغطية نفقاتها التي تتكبدها جراء إدارة الأموال المودعة لديها، والإيفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك، إذ تقوم هذه البنوك بمنح الائتمان لطالبه بعد دراسة مفصلة للـ . توي على جميع المعطيات والبيانات اللازمة لـ . ول على الائتمان، ومن هنا نجد أن التحليل له أهمية كبيرة في عمدة ترشيد القرارات الائتمانية، من خلال عمدة تحليل لقوائم والتقارير المالية المقدمة من المقترض إلى الـ . لكن للمحلل المالي استخلاص معلومات تساعد في ترشيد القرار، وتحديد المبالغ التي الـ . أن يمنحها لطالبي الائتمان مقابل الضمانات المقدمة، وعه هدفت الدراسة لمعرفة أهمية استخدام التحليل المالي في ترشيد القرار لائتماني بالبنوك التجارية .

من اجل الـ . دل إلى الإجابة عن الإشكالية كان لا بد من التعرض لكل من التحليل المالي والقوائم المالية المستعملة، ومؤشرات وأساليب التحليل المالي، بالإضافة إلى معرفة الائتمان المصرفي والقرارات الائتمانية وأنواع الضمانات المقدمة، وكيفية ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي، ولإعطاء الدراسة الصيغة العملية قمنا بإسقاط المعارف النظرية السابقة على بنك الفلاحة والتنمية الريفي - وكالة مي - وذلك بمقابلة مع موظفة بمصلحة القروض، إذ أن التحليل المالي ومر خلال نسب هو مؤشرات يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة المانح له لتمداد، والتي تضمن الاستمرارية لهذا الأخير من جهة وتضمن تمويل المؤسسات الفاعلة والتي تمارس نشاطات ملائم من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي: البنوك التجارية الائتمان المصرفي، ترشيد القرار الائتماني .

Abstract:

The decision to grant the credit is one of the most serious decisions that are the responsibility of the rationalization of management in commercial banks, it is known that the banks are trading money of others and aims to achieve a sufficient return to cover the expenses incurred by the management of funds deposited with it, and meet the requirements of the cash reserve imposed by the central banks, as are these banks to grant credit for student after a detailed study of the file that contains all the data necessary to obtain credit, and here we find that the analysis is of great importance in the process of rationalization of credit decisions, through the process of analyzing statements and financial reports submitted by the borrower to the bank. The financial analyst can extract information that will help in rationalizing the decision, and determine the amounts that the bank can be granted to asylum against the credit guarantees provided, and therefore the study aimed to find out the importance of the use of financial analysis in the rationalization of commercial banks' credit decision.

In order to reach an answer the problem there had to be an exposure for each of the financial analysis and financial to statements used, indicators and methods of financial analysis, in addition to knowledge of bank credit and credit decisions and the types of guarantees provided, and how to streamline decision-credit using financial analysis, and to give the study formula process we drop the knowledge theory prior to the Bank of Agriculture and Rural Development - Agency (Mila) - And that an interview with an employee interest loans, as the financial analysis and through the lineage and indicators is a very important tool for the Bank of Agriculture and Rural Development Mila grantor of credit, which guarantees the continuity of the latter on the one hand and ensure the financing of the institutions and actors engaged in activities appropriate on the other hand.

Keywords:

Financial analysis, commercial banks, bank credit, the rationalization of the credit decision.